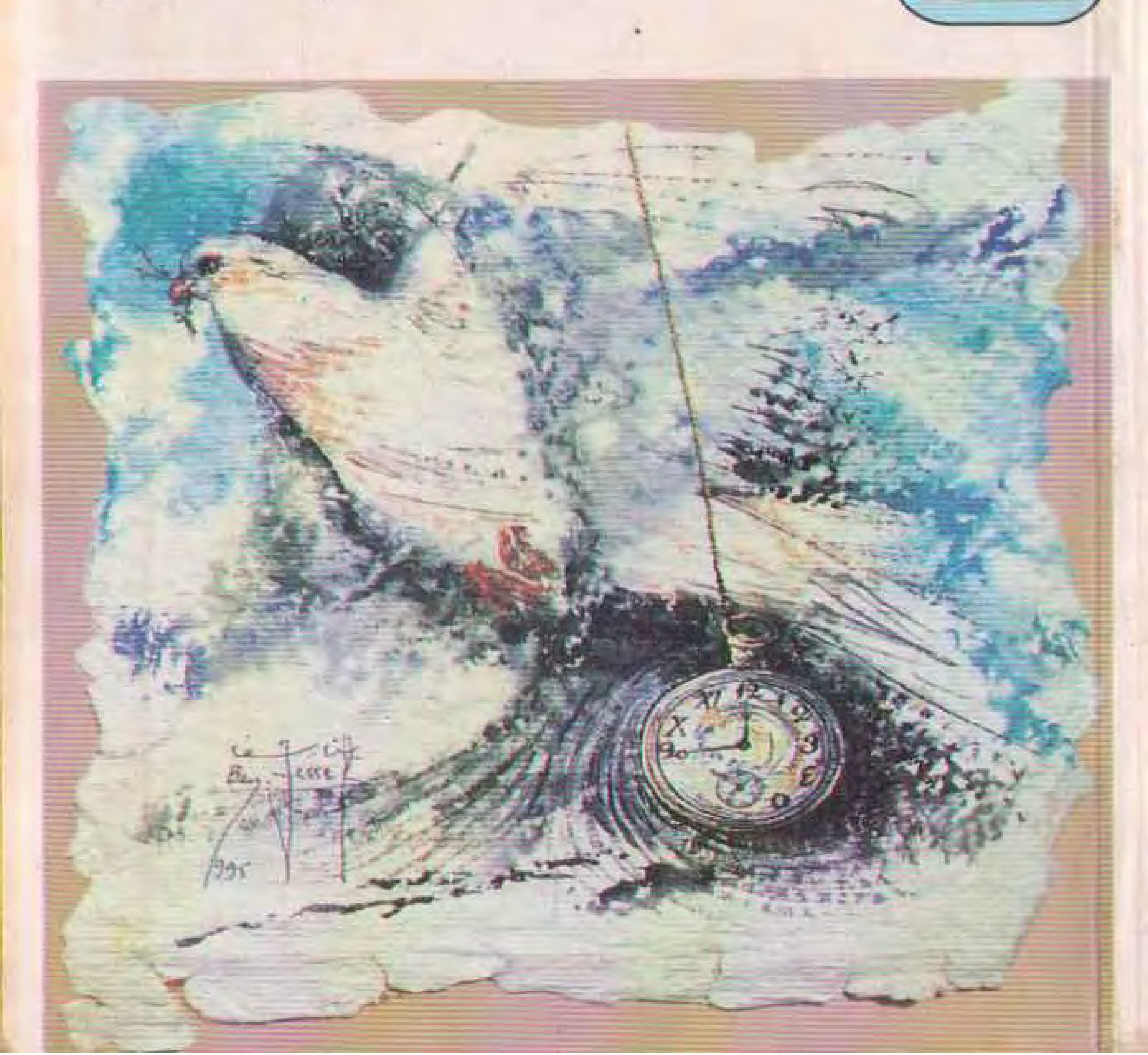
كتاب الشهر 1 سلسلة شراع

من أجل مجتمع مغربي قارئ

10 دراهم

حوار التواصل

المهدي المنجرة



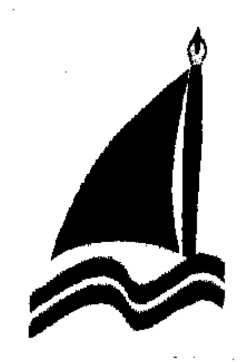
« من أجل مجتمع مغربي قارئ »

الطبعة الرابعة
مـــاي 1997

حوار التواصل

بقلم

المهدي المنجرة



لوحة الغلاف

أحمد بن يسف

كتاب الشهر 1 سلسلة شراع

الطبع :



دار النشر المغربية

اديما edima

التوزيع :

الشركة العربية الإفريقية للتوزيع والنشر والصحافة

سبريس sApress

رقم الإيداع القانوني :

1995 / 1043

« من الأحـلام الجميلة ، إنبثقت جميـع مشاريع الثقافة الإنســانية الرائدة عبر مختلف العصور .. »

بسم الله نبدأ..

بعد مخاض صعب ، يصدر كتاب الشهر من «سلسلة شراع» ..

وقد أتعبنا التفكير المحيّر قبل الابحار في رحلة طويلة ، غير مأمونة المسالك ، وربما غير محمودة العواقب ..

وأخيراً استقر العزم على أن نبدأ العمل في أول مشروع وطني لإعلام الثقافة أو لثقافة الإعلام ، تحت شعار طموحٍ حالم : ***«من أجل مجتمع مغربي قارئ»*** ..

وندرك جيداً في «وكالة شراع لخدمات الإعلام والاتصال» ، أن الظرف الثقافي غير مشجع ، وأن أسواق القراءة محدودة وراكدة ...

ندرك أن الإشتغال في مشاريع الإعلام والثقافة «مغامرة طائشة» ، حظوظ فشلها أقوى من حظوظ نجاحها ..

ندرك أن قضية النشر في المغرب ، اذا لم تكن مدعمة بتآزر وطني ـ معنوي ومادي ـ ، فإن مثل رحلة هذا الشراع قد تتعثر في بداية إنطلاقها الى ضفاف الفكر والمعرفة ، وقد يكون العذر المحتمل بعد ذلك : تجرى رياح الثقافة في بلادنا ، بما لا تشتهيه السفن ..

وهنا نحيي بحرارة ، مؤازرة «دار النشر المغربية» و «سابريس» ، لمشروعنا الاعلامي والثقافي الجديد .. ونحيي مؤازرة المثقفين المغاربة الذين تطوعوا بانتاجهم الفكري خلال سنة كاملة ..

إنه عربون محبة صادقة ، عليها نعتمد في رحلة عبورنا الى القراء ..

وكل شهر سيكون «رايس» هذا الشراع من أحد رواد الفكر المغربي .. من كتاباته وافكاره ، يشحذ القارئ المهتم ذهنه المتفتح على «ثقافة عصر الإتصال » .

ومع هذا العدد الأول من «سلسلة شراع» ، تبدأ رحلتنا المتعة مع فكر الدكتور المهدي المنجرة ، وأبحاثه ودراساته المستقبلية حول «آفاق التواصل ما بعد مرحلة الاستعمار» ..

إننا في كتاب الشهر من «سلسلة شراع» ، نحلم بالغد الآخر ..

ومن الأحلام الجميلة ، إنبثقت جميع مشاريع الثقافة الانسانية الرائدة عبر مختلف العصور ..

باسم الله نبدأ ..

وباسم الله مجرى ومرسى هذا الشراع الصغير ●

***خالد مشبال**

« التخلف ، قد لا يكون إلا نتيجة العجز عن إبتكار الإعلام المنتج »

إلى أين يتجه الإعلام..؟

قبل كلّ شيء ماذا يشمل مفهوم الإعلام ؟

إنّه يشمل كل وسائل المعرفة : الصوت ، والكلمة ، والنصّ ، والصورة ، والمعلومات ، والاشارات الالكترونية ... وحتى الادراكات الحسيّة . فالإعلام هو المادة الأولية للمعرفة ، باعتبار أن المعرفة ، إعلام قد تمّ تركيبه وتأليفه حسب تصوّر معين .

فالتقدم العلمّي المسجل في مجالي فيزيولوجية الجهاز العصبي وعلم الوراثة الإحيائي ، يُبَيِّن لنا أن الحياة ذاتها تشكل أساسا ، حاصلة معالجة مجموعة من المعلومات طبق برامج أعدت بكامل الدقة .

ومن جهة أخرى نلاحظ وجود ترابط وثيق بين عمليتي امتصاص الطاقة وتحويلها ، وإنتاج الاعلام وتحويله أيضا .

فالإعلام هو ثروة الثروات . بل هو الثروة التي ترتبط بها كل الثروات الأخرى ، لأنه هو الذي يمكّن من تحديد نوعها وتقييمها واستغلالها .

انّ الاعلام ـ كـمـا أفـصـح عـن ذلـك « غـريـغـوري باتسن ـ GREGORY BATESON » هـو : « الـتـبـايـن الذي يصنع الـتـبـايـن » . فليس من انعجيب إذن أن يكون في نفس الوقت ، معين السلطة السياسية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية وأداتها ، وذلك على المستويين الوطني والدولي.

والجدير بالملاحظة أن الاعلام كان دائما وفي كلّ عصر كذلك ، لأن المحيط الذي يعمل فيه هذا الإعلام هو الذي غيّر الحياة كلّها وبدّلها في هذا الكوكب .

إلى أين يتّجه الإعلام ..؟ .

إنه يتجه حاليا إلى تحويل مجتمع الإنتاج الصناعي إلى مجتمع إعلام ومعرفة . وقد أخذ جزء من العالم يقطع هذه المرحلة الجديدة من تطور الجنس البشري ، وهي مرحلة سمّاها « تفلر » TOFFLER بالموجة الثالثة أو الجيل الجديد الثالث ، بينما لا تزال الأغلبية الساحقة من الناس تتخبّط في المرحلة الثانية أو الجيل الثاني ، جيل التصنيع .

إنّ بداية تاريخ مجتمع الإعلام تعود الى عام 1956 ، عندما تجاوز في الولايات المتحدة الأمريكية عدد الأشخاص المستخدمين في قطاع الخدمات المهتمّ بالإعلام عدد المستخدمين في قطاعات الإنتاج (*) .

وقد فتح اطلاق « سبوتنيك » (القمر الصناعي السوفياتي) ، عهد الاتصال الشامل عن طريق الأقمار الصناعية ، وهو لعمري حدث أهمّ بكثير من غزو الفضاء .

الى أين يتّجه الإعلام ..؟.

إنه يمثل في الفترة الرّاهنة ، السبب الرئيسي في التفاوت المتزايد ، القائم بين الشمال والجنوب . والملاحظ هنا هو أن التباينات لم تبلغ في أي قطاع آخر ، ما بلغته من عمق في هذا القطاع بالذات . والأدلة متوفرة لتشهد على ذلك .. نذكر منها : المكتبات العمومية ، والمجلدات الموجودة بها ، وعدد العناوين المنشورة ، ومراكز التوثيق ، وبنوك المعلومات ، وأجهزة الهاتف والاذاعة والتلفزيون ، والعقول الإلكترونية ، والأقمار الصناعية ... وغيرها .

وفي هذا المستوى يتراوح معدل الفوارق القائمة بين البلدان المتقدمة ، وبلدان العالم الثالث من 20 الى 1 ، وهو معدّل يمكن أن يصل حسب الاتجاهات الحالية ، الى خمسين مقابل واحد في موفّي هذا القرن (عام 2000) .

ويمثل الانفجار الإعلامي ظاهرة دليليّة ، ليست يسيرة الادراك . واستدلالاً على ذلك يكفي أن نتناول مثال الإعلام العلمي . ففي هذا الصدد يرى الأستاذ نيل NEEL المتحصل على جائزة نوبل NOBEL ، أن حجم المنشورات العلمية قد فاق سنة 1985 وحدها ، كل ما نشر أثناء الفترة الممتدة بين عصر النهضة ، وعام 1976 . في حين يذهب سكرايب SCHRAPE إلى القول ، بأن طاقة استيعاب الإعلام العاديّة للفرد الواحد ، تقدر بحوالي ثمانين (80) ألف معلومة يوميّا .

وفي هذا السياق ، يجب أن نشير إلى أن الأشخاص في البلدان المصنعة ، معرضون لاستقبال مائتي ألف معلومة في اليوم الواحد . وفضلا عن ذلك ، فقد ارتفعت طاقة معالجة الإعلام بالنسبة للسنتمتر المكعب الواحد في أجهزة تسجيل الحاسبات الإلكترونية ، بمليار مرة في 30 عاما ، بينما انخفضت تكلفة معالجة الإعلام ومدتها بصورة مذهلة ، ذلك أن معالجة مليون عملية إعلامية أصبحت تكلف 0،06 دولار ، وتستغرق نصف ثانية ، بعدما كانت تستغرق عشر دقائق بتكلفة تقدر بثلاثمائة (300) دولار . وهكذا فإن سعر التكلفة قد انخفض بـ 30 ألف مرة عمّا كان عليه في السابق ، وأصبحت مدّة المعالجة أقلّ بـ 12000 مرّة .

وفي هذا الاطار ، يجدر أن نشير الى أن الولايات المتحدة الأمريكية ، تنتج أكثر من مليون ناظم آلي صغير في انيوم الواحد .

وقد ساعد تظافر العوامل الثلاثة الآتية المتمثلة في : الزيادة الكمية للإعلام ، والنموّ النوعي للمعلومات ، والتطّور المذهل لطاقة معالجة الإعلام ، على توزيع جديد أثرى الأثرياء وفقّر الفقراء ، بصورة أكثر اضرارا ، وأشدّ تعقيدا من توزيع رأس المال توزيعا متفاوتا .

وبخصوص جغرافية الإعلام ، فإنّه يتحتّم علينا أن نعمل الكثير بشكل كلي وشامل ، إذ بإمكانها أن توضح لنا صورة

أفضل من الإحصائيات الوطنية ودلائل المنظمات العالمية ، إشكالية العلاقات بين الشمال والجنوب ، وتفاوت النموّ بينهما .

ولعلّ غياب الاستراتيجيات والسياسات ببلدان العالم الثالث في مجال الإعلام ، باعتباره ثروة اقتصادية واجتماعية وثقافية، يمثل سببا من أهمّ أسباب أزمة النموّ فيها وهشاشتها، بالنظر إلى البلدان المصنعة .

وعلى هذا الأساس ، أصبح الإعلام ، مصدر تفاوت وتسلّط سياسي ، وتفوّق عسكري ، وهيمنة اقتصادية وثقافية .

وتقدّر مردودية الاستثمار في المجال الإعلامي حاليا بحوالي 15٪ ،بينما لم تكن قبل ثلاثين عاما (خلت)، إلاّ حوالي 4 أو 5٪. وبالمقابل فإنّ مردودية رأس المال التي كانت تتراوح من 10 الى 12٪ قد انخفضت إلى مادون 4٪ سنوياً .

وهكذا فإن رأس المال لم يعد يشكل مصدر النموّ والنفوذ، كما كان في السابق . فالإعلام قد حلّ محلّه في مجتمعات ما بعد التصنيع ، مثلما كان رأس المال قد حلّ محلّ الموارد الطبيعية قبل مائتي عام من هذا التاريخ . على أنه للأسف ، يجب أن لا نقتصر في هذا الاطار على ذكر الجوانب الإيجابية فقط . فللثورة الإعلامية خطيئتها الأصلية ، ذلك أنها مدينة إلى حدّ كبير للبحوث المجراة في المجالات الحربيّة ، وهي مسألة تثير مشاكل من نوع جديد . ولذا فليس بإمكاننا الآن ، إلاّ أن

نستعرض بعض المظاهر التي تستحق عناية متواصلة ، إذا أردنا أن تساهم هذه الثورة في ازدهار الانسان وتفتحه وتحريره ، لا في اختناقه وكبته . وفي هذا الاتجاه نذكر :

- المشاكل الأخلاقية (حقوق الانسان) .
- المشاكل المتعلقة بالواجبات الأدبية (الحياة الخاصة) .
- المشاكل القانونية (تدفق المعلومات عبر الحدود) .
- المشاكل الثقافية (التنوع الثقافي والذاتية الثقافية) .
- المشاكل السياسية (دمقرطة الإعلام) .
- المشاكل الاجتماعية (ملاءمة الإعلام للمجتمع) .

ويتضح من كلّ ما سبق أن الإعلام يشكل عنصرا أساسياً في عملية التغيير ، لأن التغيير ليس الا تحولا ناجما عن إسهام جديد في مجال المعلومات ، أو متولدا عن معالجة مغايرة للمعلومات المتوفرة . وهكذا فإن الإعلام هو السلاح الذي يمكّن من حسر رقعة الجهل ، وتبرير إعادة طرح معارفنا على بساط البحث ، إلى جانب تسريع معدل البطلان .

وفضلا عن ذلك كلّه فإن للإعلام خاصية ينفرد بها ، وهي أن إبلاغه أو تبليغه ، لا يشكو من أي ضغط على الصعيدين الزمني والمكاني ، ثم إنّه الثروة الوحيدة التي تنمو بالاستغلال المشترك .

وخلاصة القول ، فإن التخلف قد لا يكون إلا نتيجة العجز

عن ابتكار الإعلام المنتج ، وخاصة العجز عن معالجته بوجه محكم، وتحديثه وتغييره بانتظام، وتوزيعه بعدالة .

فالإعلام ، وهو أبعد من أن يمثّل مشكلا بسيطا في نظر التقنيين والخبراء صار يشكل ـ وسوف يكون كذلك مستقبلا ـ مسألة سياسية هامة ، كما أنه سوف يحتل طليعة المحددات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يقوم عليها كلّ تصوّر يتعلق برسم مشروع إقامة أي مجتمع جديد .

فإلى أين يتجه الإعلام..؟

ـ إلى حيث تقوده الإرادة السياسية ●

(*) في عام 1981 كان 52٪ من القوى الأمريكية العاملة ، يشتغلون بقطاع المواصلات والإعلام والمعرفة .

« إستخدام شبكات المعلومات ، تشكل الجهاز العصبي
للمجـتمع العـصـري »

مفتـــاح التنميـة



تمثل في الوقت الراهن ، أكثر الأدوات التي اخترعها الانسان فعالية ، في إعانته على تحليل المشاكل وإيجاد الحلول لها .

بعد فترة قصيرة من الآن ، ستصبح الاعلاميات والإعلاميات الموصلة ، جزءا لا يتجزأ من جميع النشاطات الاجتماعية ، الاقتصادية ، العلمية والتربوية . فحتى قبل نهاية هذا القرن ، سيكون غالبية الطلبة الذين أنهوا دراستهم الثانوية ، وتقريبا جميع خريجي المدارس التقنية والجامعات عبر العالم، قد ألفوا استعمال الحواسيب وبنوك معطيات الاتصال عن بعد، وأنظمة المعلومات .

إن المعارف الإعلامية التي سوف تتلو ذلك سيتبعها تقدم اجتماعي وثقافي كبير ، لأنها ستحدث تغييرات عميقة في البنى الذهنية وأنماط التفكير ، وسيرورة اتخاذ القرارات في جميع مجالات الحياة . لقد بدأ هذا التحول بالفعل وسيزداد حدة على مدى العشرية القادمة .

وتتطلب عملية «أعلمة» المجتمع ، التي يشهدها العالم حاليا، نظرة مستقبلية لا تقل عن 10 أو 15 سنة ، حتى يتسنى بلورة الاستراتيجيات الخاصة بهذه التكنولوجيا الجديدة،

وتحديد السياسات الضرورية لتطبيقها ، من أجل تنمية وطنية وجهوية. وتختلف هذه المقاربة كثيرا عن المشاريع المتوسطة المدى ، من ثلاث الى خمس سنوات ، والتي تعطي الأسبقية للإسقاطات الخطية ، التي كانت تطبع التوجهات في الماضي ، وتغفل التأثير المستقبلي لهذه التحولات الكبرى .

ومن قيود الاستراتيجيات ذات المدى البعيد، إلحاحية الانطلاقة الفورية، لتلافي مراكمة التأخرات التي تكون في غالب الأحيان جد مكلفة . إن الاعلاميات والإعلاميات الموصلة ، لا يمكن اختزالها ببساطة في كونها تكنولوجيا جديدة . فإمكانياتها للانزراع الفوري في صلب أنشطة أخرى ، أهم بكثير من السرعة التي تعمل بها ، أو كمية المعلومات التي تستطيع معالجتها . والمهم ليس فقط القدرة على العمل بسرعة ، لكن وبنجاعة كذلك .

اسمحوا لي بداية أن أوضح نقطتين اثنيتين : أولاهما ، أن اللجوء الى التكنولوجيا الأكثر تقدما ليس من قبيل البذخ، بالنسبة للبلدان الأكثر فقرا في العالم ؛ فهذه البلدان هي التي عليها أن تتقدم بخطى عملاقة ، وهو الأمر الذي سيكون مستحيلا تحقيقه عن طريق الاكتفاء بما يسمى التكنولوجيا «المؤامة» أو «المكيفة» . ففي الحالة الأخيرة ، قد يصل الأمر بهذه البلدان الى تسجيل ، المزيد من التأخر .

النقطة الثانية ، هي أن إدخال هذه التكنولوجيا ، لا يعني بالضرورة تقليد نموذج التنمية المعمول به لدى البلدان

المصنعة. فاذا استقر العزم ، على تبني اختيار سياسي معين لتنمية محلية المنشأ ، مع نظام للقيم الاجتماعية والثقافية خاص بذلك الاختيار، فليس ثمة ما يمنع من استغلال هذه التكنولوجيا ، لبلوغ الأهداف الاجتماعية المنشودة . فالأحكام المسبقة ، لا تأتي من التكنولوجيا في حد ذاتها، بل من المحيط .

صحيح أننا في العالم أجمع نمر بمرحلة انتقالية وأن العرض التجاري للمنتجات الاعلامية والإعلامية الموصلة ، مسنودا بحملات إشهارية واسعة وفن للبيع يتسم بدينامكية كبيرة ، يفوق بكثير العرض . والنتيجة هي ، أن المزودين يفرضون من المنتجات ، أصنافا ووتيرة لا تتوافق دائما مع الحاجيات . ولتحديد هذه الحاجيات ، ينبغي وضع سياسة وأهداف محددة بشكل جيد ، وهما أمران لم يكلف المستعملون دائما أنفسهم عناء بلورتهما .

وبصرف النظر ، عن التنوع الكبير الذي يطبع العالم والاختلافات الكبيرة على مستوى التنمية الاقتصادية ، فنحن بصفة عامة ، بصدد التحول دون مقاومة من مجتمع إنتاج مبني على المواد الأولية ورأس المال ، الى مجتمع معرفة تتمثل عناصر وصفته في الموارد البشرية والمعلومات . فالنشاطات المرتبطة بالمعلومات باتت تمثل 55 في المائة من الناتج الداخلي الاجمالي ، ومن اليد العاملة في البلدان المصنعة . وفي هذا المجال بالذات تكمن الهوة الكبيرة بين الشمال والجنوب ،

فالعالم الثالث يمثل بالكاد ثلاثة في المائة من الانتاج العالمي ، والأنشطة المتعلقة بالمعلومات ، التي هي في نفس الوقت السبب الرئيسي في اتساع هذه الهوة .

ينبغي ، أن يكون الأشخاص الذين يضطلعون بالرعاية الصحية أكثر الناس ارتياحا للإعلاميات والإعلاميات الموصلة ، وإن يكن فقط ، لأن تطور هذه العلوم يرجع كبير الفضل فيه للنموذج البيولوجي ، الذي ألهم علماء التوجيه وأخصائيي النظم وعلماء الإعلام . أضف الى ذلك أنه يمكننا تمثل الحياة العضوية كعملية امتصاص ، فمعالجة ، ثم إرسال للمعلومات . فنجد أن الحياة ، تتوقف عندما لا يعود الجسم قادرا على استقبال أو إرسال المعلومات . وكذلك الأمر في أيامنا هذه ، حيث أصبح الاستخدام الملائم والناجع للمعلومات أمر لا غنى عنه لبقاء المجتمعات البشرية .

إن الميادين الرئيسية التي ينبغي أن تطبق فيها استراتيجيات وسياسات الإعلاميات والإعلاميات الموصلة هي : المالية ، التسيير الإداري ، التكوين والبحث . ويجدر بنا التأكيد بصفة خاصة ، على كون الحاجة الى هذه التكنولوجيا الجديدة ، غالبا ما يكون متناسبا بشكل عكسي مع مستوى التنمية لبلد من البلدان .. وربما تصبح الإعلاميات أحد العناصر الأساسية في كل سياسة صحية ، ولربما أداة في غاية النجاعة بالنسبة لاستراتيجيات العلاجات الصحية الأولية .

ولا يحتاج الأمر ، الى القيام بدراسات معقدة للسوق ، لتقييم الامتيازات ، التي يخولها استثمار الإعلاميات

في ميادين مثل : تدبير مياه الشرب ومكافحة الأوبئة . فكل بلد ، كيفما كانت درجة فقره ، عليه أن يبذل حدا أدنى من المجهودات لاستخدام الاعلاميات والإعلاميات الموصلة ، بغية تحسين الظروف الصحية لمواطنيه ، ولا سيما في عصر أصبحت فيه الموارد البشرية مفتاحا للتنمية .

إن استراتيجية كهذه، ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار، الخاصيات المحددة لجميع التكنولوجيات العصرية، من الحاجة الى عدد كاف من المستعملين ومردودية متصاعدة، واستثمار في البحث والتطوير . ويجب أن تتوفر جميع هذه الشروط اذا كنا نريد أن نحصل على نتائج راسخة . وحيث أن العديد من البلدان النامية ، لا يمكنها الوصول الى هذا الهدف بوسائلها الخاصة ، فيتعين إيلاء اهتمام خاص للاستراتيجيات الجهوية والإقليمية ، دونما إغفال الحاجات الخاصة بكل بلد .

وكما سبق الذكر ، فمن الميزات الأساسية للإعلاميات والإعلاميات الموصلة ، هي قدرتها على الاندماج بسهولة ، وذلك راجع أساسا لفضيلة استخدام شبكات المعلومات التي هي في طريقها لكي تصبح الجهاز العصبي للمجتمع العصري . ان الاندماج الاقتصادي الجهوي والتعاون جنوب جنوب باتا لا غنى عنهما ، وذلك لأسباب تتعدى الطروحات الجيوسياسية ، الاجتماعية والثقافية التقليدية .

وإذ أصبحت الاعلاميات والإعلاميات الموصلة ، والصناعات المتصلة بهما ، بالنظر لأهميتهما الاقتصادية والثقافية ، ظاهرة

سياسية ، إن على الصعيد الوطني أو الدولي ، فهذا واقع ينبغي للأشخاص الذين لهم كلمة الفصل في تحديد الاختيارات السياسية التي تؤطر الخيارات التكنولوجية ، أن يأخذوه بعين الاعتبار . إني أؤكد على هذه النقطة لإبراز الدور الذي يضطلع به أصحاب القرار ، وضرورة إشراكهم ، على أعلى مستوى ، في بلورة هذه الاستراتيجيات ، قبل أن يتأتى للخبراء القيام بعملهم على الوجه الصحيح .

إن أحد أكبر التحديات ، التي يتعين على البشرية أن ترفعه في سعيها الى تحسين نوعية الحياة ، هو التكيف مع تعقيداتها المتزايدة والشاملة ، بما في ذلك ما يتعلق بالعلاجات الطبية . وهذا التعقيد ، هو نتيجة التزايد السريع للمعرفة وعدم قدرة المجتمع على مواجهته بشكل مناسب . فإذا نحن وضعنا ثقتنا في الإعلاميات والإعلاميات الموصلة ، وغيرها من أشكال الذكاء الاصطناعي ، سيمكننا تقليص الهوة بين تطور المعارف واستخداماتها الاجتماعية .

ولسائل أن يسأل : وما هي العلاقة بين هذه الأفكار، والعلاجات الصحية الأولية، تقليص معدل الوفيات لدى الأطفال، اجتثاث بعض الأوبئة ، توفير الماء الشروب الخالي من الأمراض، حملات التلقيح ، محاربة سوء التغذية ؟ الجواب هو «الاعلام». فلن تجد أي من هذه القضايا الحيوية الحل دون توفر إعلام ملائم . وبالتالي ، فكل تحسين يطال معالجة المعلومات ، يمثل إسهاما مباشرا ، بالنسبة للأهداف المنشودة ، شريطة

التوفر على سياسة ، تستهدف تجميع هذه المعلومات واستخدامها بطريقة رشيدة .

وما المعرفة التي هي المادة الأولية الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية في كل النشاطات البشرية ، الا معلومات تم الحصول عليها من خلال أبحاث قيمة ، أوكل تدبيرها لأناس مكونين بشكل جيد ، لمتابعة أهداف ومقاصد محددة تحديدا جيدا. فالاعلاميات ليست دواء سحريا ، ولا سيما اذا كانت مجرد جسم غريب في بيئة لا تستجيب ولو للحد الأدنى من الظروف المواتية . ورغم ذلك ، فهي تمثل في الوقت الراهن أكثر الأدوات التي اخترعها الانسان فعالية في إعانته على تحليل المشاكل ، وإيجاد الحلول لها .

إن استراتيجيات الإعلاميات والإعلاميات الموصلة ، في مجال الصحة ، لا يمكن الا أن تدرج ضمن استراتيجيات وطنية ، جهوية ، دولية أكثر اتساعا . فوضع أنظمة مفتوحة للإعلام وتبادل المعلومات في اطار روح حقيقية للتعاون الدولي ، مشروع أجدى نفعا من المشاريع الضيقة المبنية على «المساعدة» التقنية . وستصبح مهمة المنظمة العالمية للصحة ، في هذا المجال من دون شك ، المشروع الأكثر إثارة والأكثر نفعا للدول الأعضاء ●

« الإعلاميات تمهد الطريق إلى المعرفة ، وإلى تنمية الإنسان وموطنه »

أ

الإعـلام والتنميـة



في فترة سابقة ، شاركت في مائدة مستديرة نظمتها الجمعية المغربية للفلسفة حول موضوع «الاعلام : الى أين ؟» . وأكدت خلالها على التعريفات المختلفة للإعلام . ولن أعود الى هذه التعريفات اليوم ؛ أولا ، لأننا في معهد علوم الإعلام ، ومثل هذه الأمور معروفة بشكل جيد ؛ وثانيا ، تجنبا للتكرار . إلا أنني سوف أقف عند أحد التعريفات ، أرى أن لها دلالة قوية . ويتعلق الأمر بالتعريف الذي أعطاه كريكوري بيتصون الذي يعتبر الاعلام بمثابة «الاختلاف الذي يخلق الاختلاف» . إنه مورد ذو أهمية حيوية في عصرنا بالنسبة لعملية التنمية .

إن الوعي بالصلات الوثيقة بين الاعلام والتنمية ، تعود في البلدان المصنعة الى أواخر الستينات . أما بالنسبة للبلدان النامية ، فبدأنا بالكاد ، وبطريقة مازالت محتشمة ، أكثر من اللازم ، نولي قدرا من الاهتمام لهذه الصلات .

جميع المؤشرات والتحاليل ، تلتقي حول كون العالم في كليته بصدد التحول من مجتمع للإنتاج ، سواء كان إنتاجا زراعيا أو بشكل أخص إنتاجا صناعيا ، إلى مجتمع إعلام

ومعرفة ، أي مجتمع ما بعد الصناعي ، الذي أفرزته «الموجة الثالثة» على حد تعبير ألفين توفلر .

صحيح أن التفاوت بين البلدان المصنعة وبلدان العالم الثالث ، هو من الشساعة بحيث لا يمكن أن ننقل بصفة عمياء إشكالية العلاقة بين الاعلام والتنمية من إطار بلدان الشمال الى إطار بلدان الجنوب كما فعل ، ج.ج. سيرفان شرايبر ، في كتابه «التحدي العالمي» . واذا سلمنا بهذه المسألة فإن التحدي الحقيقي الذي يواجهه العالم الثالث ، يتمثل في ايجاد أجوبة محلية المنشأ لهذه الظاهرة التي اكتسبت وما زالت تكتسب المزيد من صفات الكونية .

من السهل على المرء ، أن يبين كيف أن الهوة بين الشمال والجنوب لا مفر من تزايد اتساعها ، ما دام الجنوب لم يطور بشكل جدي استراتيجيات وسياسات خاصة به في مجال الاعلام الذي هو مورد ، أصبحت مردوديته الاقتصادية اليوم أكبر بكثير من مردودية رأس المال . فمن أجل تطور إعلامي ، ينبغي أن يكون هنالك إعلام متطور .

إن التخلف ذو علاقة تناسبية مع التبعية للخارج في الحصول على المعلومات أو معالجتها . وتبدأ التنمية عندما يتوفر المرء على معلومات أوسع ؛ وما التنمية الا معلومات صارت معرفة .

لقد تزايدت طاقة معالجة المعلومات المعبر عنها بالسنتمتر مكعب بطريقة أسية : وبلغت هذه الزيادة مليار مرة على مدى ثلاثين عاما ، وفي المقابل انخفضت التكلفة . ففي سنة 1952

كانت مليون عملية تستغرق 10 دقائق وتكلف 300 دولار أمريكي . أما في سنة 1982 فقد أصبح يكفينا نصف ثانية لإنجاز نفس القدر من العمليات ، فيما التكلفة لا تتعدى 0.06 سنت ، أي 30000 مرة أقل .

قبل مائتي سنة ، كان رأس المال ووسائل النقل ، الموارد الطبيعية لقاعدة التنمية . واليوم صارت السيادة من نصيب الاعلاميات والاتصالات .

لقد أصبحت التنمية في ارتباط متزايد مع معالجة المعلومات والمعرفة ، أي مع قطاع خدمات جديد (إعلام ، تربية ، معرفة...) ، وهذا القطاع صار يمثل ما يقارب 55٪ من الناتج الداخلي الاجمالي ، ومن فرص الشغل في البلدان المصنعة .

إن تكنولوجيا الاعلاميات ، تتطور بسرعة فائقة : برق ، هاتف ، تلكس ، كابل تلفزي ، ألياف بصرية ، حاسوب ، إنسان آلي ، ليزر ، ذكاء اصطناعي ... وهذه التكنولوجيا ، يمكنها علاوة على ذلك أن تتآلف فيما بينها لتمنح الانسان تسهيلات متزايدة بفضل الاعلاميات الموصلة .

من غير الممكن التطرق لجميع هذه التكنولوجيات ، لذا سوف أقتصر على الاعلاميات التي توجد في قلب كل هذه التطورات التكنولوجية .

واسمحوا لي أن أقدم لكم مقطعا من بيان مكسيكو حول الاعلاميات والتنمية ، وهو البيان الذي صادق عليه في يونيو 1981 ، عدد من الشخصيات ، وتم التوقيع عليه منذ

ذلك الحين ، من طرف العديد من رؤساء الدول والحكومات ، من بينهم الوزير الأول للملكة المغربية :

بيان مكسيكو :

إن الاعلاميات ، وبالنظر لإمكانياتها التطبيقية الواسعة في مجموع قطاعات النشاط البشري تقريبا ، تشكل أداة ذات طاقة هائلة لتدبير التطور التقني ، وفتح إمكانيات ثقافية وتربوية جديدة . وهنا يكمن التحدي : فباستخدامها على نحو حذر ، يمكن للإعلاميات أن تسهم بشكل كبير في حل المشاكل المستعصية ، وبالتالي في إحلال السلام . أما إن هي طبقت بطريقة تكنوقراطية وتمركزية أكثر من اللازم ، فقد تزيد من تعقد المشاكل وتجعل حلها أكثر صعوبة . هكذا تنكشف لنا الاعلاميات أكثر فأكثر كأداة للسلطة السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية ، سواء على المستوى الوطني أو الدولي. لذا ينبغي أن تكون الإعلاميات ذات أولوية في انشغالات المسؤولين على جميع المستويات .

إن الفوارق بين الشمال والجنوب هائلة في مجال الاعلاميات. بحيث يتم إنفاق 95٪ في الشمال و 5٪ فقط في الجنوب . وفي مجال البحث نجد أن الهوة تفوق ذلك ، 98٪ مقابل 2٪ .

ثمة أيضا هوة داخل الشمال نفسه : الولايات المتحدة واليابان من جهة ، وباقي البلدان المصنعة من جهة أخرى . وقد حذا ذلك بموظف سام من المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وهو ريكاردو بيتريلا ، الى القول :

«إن صورة العالم ، التي يمكننا نحن الأوروبيين ، أن نكونها اذا نحن نظرنا فقط الى تبعات التكنولوجيا الجديدة للمعلومات ومخلفاتها لمجتمع عالمي ، ستكون فيه بلدان المجموعة معرضة في السنوات العشرين القادمة لتقويض استمراريتها كاقتصاد مصنع مستقل» .

فماذا عسى العالم الثالث يقول اذن ؟.

لقد شرعت البلدان المصنعة في تنفيذ مخطط اللا تصنيع بمعنى الكلمة . فبدأت اليابان ، تتخلى عن بعض الصناعات الثقيلة والصناعات البحرية والتعدينية . وفي الولايات المتحدة ، لم تعد الصناعة تعمل الا بنسبة 40٪ من طاقتها وبدأت تفكر في استيراد الصلب من بريطانيا .

ان تطور تكنولوجيا الاعلاميات ، شأنها في ذلك شأن كل التكنولوجيات الحديثة ، كالتكنولوجيا الاحيائية ، الهندسة الوراثية وعلم الأحياء المجهري ... الخ ، تطرح مشكل إعادة التقسيم الدولي للعمل الذي من شأنه أن يعمق تأخر بلدان العالم الثالث .

إننا عندما نتحدث عن نظام دولي جديد ، في مجال الاعلام ، لا ينبغي أن نتعامل معه على كونه تناقل لقصاصات وكالات الأنباء ، وبث للبرامج الاذاعية والتلفزية . فهذا الجانب في غاية الأهمية من الناحيتين السياسية والثقافية . لكن ينبغي أن نضيف اليه جميع المشاكل المتعلقة ببنوك المعطيات ، وتدفقها عبر الحدود التي هي مشاكل جوهرية لعالم اليوم ، وعالم المستقبل .

لا داعي للحديث هنا عن تطبيقات علوم الإعلام والإعلاميات في قطاعات مثل : التربية ، الصحة ، الزراعة والصناعة . وأسوأ الاستنتاجات ، سيكون القول بأن هذه التطبيقات ليست لها أهمية ملحة بالنسبة لبلدان العالم الثالث ، التي لا تملك الوسائل لإدخال الإعلاميات في حياتها ، والتي عليها أن تواجه حاجيات ملموسة أكثر إلحاحا .

أنا أؤكد ، ولست الوحيد في ذلك ، أنه لن يتأتى لبلد من البلدان ، استيفاء حاجياته الأكثر إلحاحا إلا بمساعدة التكنولوجيا الجديدة في مجال الاعلاميات . لكن ، ينبغي القيام بذلك بطريقة ناشئة من الداخل ، مع الاعتماد الى أقصى حد ممكن على التحليل الذاتي للمشاكل ، واللجوء قدر الإمكان للموارد البشرية والمادية الذاتية ، وعبر تشجيع البحث على الصعيد المحلي . هذا ولا توجد وصفة خارقة . فالاعلاميات يتحدد دورها في تمهيد الطريق الى المعرفة ومن تم الى تنمية الانسان وموطنه .

إن أحد أكبر القيود في مجال الاعلاميات ، هو قيد الموارد البشرية ، لأن النظم التربوية عبر العالم ، لم تستطع بعد استيعاب الدروس من الثورة الإعلامية الجارية بشكل عملي .

وآمل أن تمثل التجربة الناشئة ، في معهد علوم الاعلام هذا، أحد الاستثناءات ●

«تحديات اليابان أبان بوضوح، أن التحديث لا يعني التغريب»

مـا بعـد الاستعمـار

سأستهل هذه المداخلة بملاحظة شخصية أرمي من ورائها بإيجاز الى تبيان الأهمية التي أوليتها باستمرار للقيم الثقافية والتواصل الثقافي كمكونين حيويين في العلاقات الدولية .

ففي سنة 1973 ، في كتاب نشرته عن «نظام الأمم المتحدة» ، ألححت على أهمية القيم التي ابني عليها هذا النظام ، اذ كانت هذه القيم تمثل جوهر غايته نفسها . وقد خلصت الى أنه لم يعد ثمة اتفاق حول هذه القيم بين الدول الأعضاء ، وأن ذلك يشكل إنذاراً خطيراً بالنسبة لمستقبل النظام . ثم في سنة 1978، في «أول مائدة مستديرة شمال ـ جنوب» نظمتها «الجمعية من أجل التنمية الدولية» (سيد) ، تقدمت بمداخلة تحت عنوان : «الجوانب السياسية للحوار شمال/ جنوب» جاء فيها : «علينا أن نولي كل الأولوية لسلام القيم لتبيان أن الأزمة الحالية بين الشمال والجنوب لا يمكن التحكم فيها من خلال ترميم بسيط» .

وفي السنة الموالية (1979) تم نشر تقرير «نادي روما» تحت عنوان : «من المهد الى اللحد» وتشرفت بأن أكون من واضعيه حيث تناولت بشكل خاص الجانب المتعلق بالهوية الثقافية . وقد أعلن التقرير أن «الهوية الثقافية والدولية تشكل مصدراً متنامياً للنزاعات الاجتماعية والدولية» ، ويضيف التقرير : «وتشكل الهوية الثقافية على المستويين الوطني والدولي واحدةً من أهم الحاجات النفسية غير المادية ، ويمكن أن تكون مصدراً من مصادر الصراع المتزايد في داخل المجتمعات وبين مجتمع وآخر ... فنحن نواجه صراعاً جدياً في مجال القيم ... ويوجد نوع من التحمل ولكن لا يوجد تقبل صاف أو ترحيب خالص بقيم الجنوب ، ذلك لأنه لا يوجد جهد جاد لمحاولة فهمها» .

ويوم ثاني أكتوبر 1986 بطوكيو ، وخلال برنامج متلفز بثته القناة اليابانية «N.H.K» «شارك فيه جان جاك سرفان شرايبر» حول مستقبل التعاون الدولي ، دافعت عن فكرة مفادها أن النزاعات المقبلة ستكون ذات مصدر ثقافي ، وقد نكون شهوداً على هذا النوع من الصراع بين الولايات المتحدة واليابان . وإبان حرب الخليج ، وصفتُ هذه الحرب بـ «الحرب الحضارية الأولى» ، وذلك في استجواب مع «دير شبيغل» الألمانية (نشر في عددها ليوم 11 فبراير 1991) . كما أن أغلب ، إن لم أقل كل النزاعات المسلحة في عالم اليوم ، تعود الى اصطدام القيم الثقافية (البوسنة ، الصومال ، وروواندا ...)

1 ـ التنوع الثقافي ودراسات المستقبل :

إن الاستقبالية «PROSPECTIVE» مشتقة من الكلمة الاغريقية (PROSPEKT) التي تعني طريقة النظر الى شيء ما . ومن ثمة يأتي عنصر التنوع ، لأنه لا يوجد اثنان ينظران لنفس الشيء بنفس الطريقة . إن «طريقة» النظر ليست عملية موضوعية فقط ، بل تتدخل فيها الثقافة بالضرورة .

إن عنوان هذا المؤتمر يدل على جوهر دراسات المستقبل باعتباره يستعمل صيغة الجمع ويتحدث عن «المستقبلات» . فالمستقبل متعدد بالفعل ، لأنه مفتوح ويتيح بدائل متعددة ، ومن ثمة فهو بالتعريف متنوع ثقافياً .

إن التعدد الثقافي القائم على نظرة عالمية شبه غائب عن دراسات المستقبل . وتجدر الإشارة أولاً الى أن 98٪ من الأموال المخصصة لهذا المجال تنفق في الشمال (20٪ من سكان العالم) ، في حين لا ينفق في الجنوب سوى 2٪ . إن السيطرة الهائلة للشمال في هذا المجال الاستراتيجي مطلقة ، شأنها شأن الهيمنة الثقافية التي تواكبها . وعلينا أن نسجل كذلك أن سيطرة الشمال هذه تحتكرها ، عملياً ، شركات عسكرية ومتعددة الجنسيات تنفرد بـ 75٪ من النفقات العالمية في الأبحاث الاستقبالية .

لقد اكتشفت من خلال تجربتي الشخصية لأكثر من 25 سنة في مجال دراسات المستقبل ، أن لدى العديد من المتخصصين في هذا الميدان درجة من التحفظ تجاه القيم غير الغربية .

وغالباً ما يكون هذا الموقف بشكل غير واع ، لأن لدى هؤلاء المتخصصين أنفسهم تعاطفاً كبيراً (وأحياناً أبوية) تجاه العالم الثالث . إن نوع التواصل الذي يتم بسهولة هو الذي يكون مع النخب المتغربة التي لا تعبر دائماً عن أغلبية مواطني بلدانها ، كما أن التوجه الذي يظهر في دراسات المستقبل هو التوجه الذي يسعى الى تقوية وتعزيز التشابه الثقافي من خلال سحب قيم الشمال ، وعن حسن نية ، على قيم الجنوب عوض تشجيع التعدد الثقافي .

كما تثير مسألة التعدد الثقافي مسألة جوهرية ، ويتعلق الأمر بدمقرطة دراسات المستقبل على الصعيد الوطني ، والجهوي والدولي . إذ توجد الآن هوة سحيقة بين السبق والمشاركة . والذين يمارسون السبق والتقدم غالباً ما لا يكونون على صلة مباشرة بالمؤسسات الاجتماعية السياسية ، حيث يتخذ القرار . وعلى كل واحد أن يقدر بأن رجال السياسة الذين يوجدون على رأس هذه المؤسسات لا يولون انتباهاً للمدى المتوسط والبعيد إلا نادراً .

ومن جانبهم لا يحس السكان بأنهم معنيون بالدراسات التي تهتم بالمستقبل ، ولا يحسون بأنهم معنيون بتحدي الاختيارات الوطنية . فالمهتمون بهذه المسائل هم التقنوقراطيون الذين لا يأخذون في الحسبان رغبات المواطنين وتطلعاتهم . إذ أن بعض البرامج في المجال التكنولوجي قد تكلف ملايين الدولارات في البلدان النامية دون أن تخضع

المصادقة عليها لنفس المساطر التي تتبع في المصادقة على مشاريع وطنية أخرى.

إن التأكيد على التعدد الثقافي في دراسات المستقبل يتطلب مجهودات بيداغوجية خاصة . إذ يتطلب ذلك تكييفاً للبنيات العقلية . إن هناك حاجة حقيقية بأن تصبح لرجال الدولة والساسة مواقف إيجابية من دراسات المستقبل . فبدونهم لا يمكن التوصل الى تراض بخصوص «الرؤى» ، ولا الاستمرار في الدفاع عن التعدد الثقافي في صدور هذه الرؤى . وأخيراً يوجد شرط هام يسمح بازدهار التعدد الثقافي : إنها الحرية ، فبدون حرية ليس هناك تنوع ، وليس هناك دراسات للمستقبل ذات مصداقية وخلاقة في آن واحد . وكل ما قيل بخصوص التعدد الثقافي ودراسات المستقبل على المستوى الدولي يصحّ بشكل شبه متطابق على الصعيد الوطني حيث يتم في الغالب تهميش هذا التعدد . وقد أصبح من العسير أكثر فأكثر قبول هذا الاهمال ، لأن القيم الثقافية أصبحت في أيامنا تشكل القوة المحفزة سواء داخل البلدان أو فيما بينها .

2ـ مستقبل التنوع الثقافي :

يوجد سيناريوهان اثنان ممكنان بالنسبة لمستقبل التنوع الثقافي . الأول يكمن في تعزيز النظام الدولي ذي القطب الواحد الذي بدأ يعيشه العالم منذ بداية هذا العقد ، مع ظهور الهيمنة السياسية الأمريكية وسيادة الثقافة الغربية . إنه السيناريو الذي نعيشه اليوم ، سيناريو «النظام الدولي

الجديد » ، وقد استفاد من تساهلات حكومات الجنوب التي يحتاج الفاعلون فيها الى أن يحميهم الغرب حتى يحافظوا على الحكم . ولا أعتقد أن بإمكان هذا السيناريو أن يستمر أكثر من خمس الى عشر سنوات .

ويشكل الدفاع عن القيم الثقافية أحد الأهداف الأكثر أهمية بالنسبة لسكان العالم . وبدون هذا المحفز ما كان بالإمكان أن تحرز الاستقلالات . فلقد حاول الاستعمار إعادة كتابة تاريخ المستعمرات وأخفق . وبعد الاستقلالات تكلف الاستعمار الجديد بمقضيات الحاضر عن طريق التعاون . والآن تحاول نفس القوى الاستيلاء على مصير المستعمرات القديمة : إنه عصر « ما بعد الاستعمار » الذي يمشي جنباً الى جنب مع السيناريو الأول .

أما السيناريو الثاني فهو الذي نجده في دراسة عنوانها : « يومية من أجل يابان التسعينات » ، أنجزها « المعهد الياباني من أجل تقدم البحث (نيرا) » .. ويؤكد مدير المعهد في مقدمة هذه الدراسة على مسألة التنوع الثقافي ، كاتبا بهذا الصدد سنة 1989 : « لم يعد ملائماً النظر الى العالم من زاوية التقاطب العسكري ، أي : المعاهدة الروسية الأمريكية ، إذ أصبح من الضروري رؤية العالم بشكل مخالف ، والتخلي عن رؤية النظام العالمي التي طالما تم الدفاع عنها وتأسيسها على ترسبات بأوامر من الأمريكيين . ويمكن تسمية النظام العالمي الجديد عصر الحضارات المختلفة القائم على انبثاق عصر تعايش حضارات متعددة » .

رأعتقد شخصياً أن بإمكان هذا السيناريو أن يرى النور . إنه مازال سابقاً لأوانه بعض الشيء، شأنه شأن جميع التنبؤات الجديدة ، وجاء فيه إشارة الى «النظام العالمي الجديد» سنوات قبل أن يتحدث عنه جورج بوش بمحتوى مخالف تماماً . إن ما قاله رئيس «نيرا» هام عندما أكد في تقديمه : «أن تحديث اليابان قد بين بوضوح أن التحديث لا يعني التغرب» (من الغرب) . إن في ذلك تلميح ساطع .

وبالنسبة لمستقبل التنوع الثقافي ، فقد شاء كل من الاستعمار وعهد ما بعد الاستعمار ، والتعاون الثنائي والتعاون المتعدد الأطراف تأكيد الأطروحة التي تدعي أن لا تحديث بدون تغرب ، في حين أن عدداً من الأشخاص (ما زال قليلا جداً الى الآن) أخذوا يكتشفون حدود هذا الافتراض . لقد أصبح من المعترف به اليوم أن فشل نماذج التنمية التي نهجها العالم الثالث يعود بالأساس الى التقليد الأعمى لنماذج التنمية الغربية .

وكانت النتيجة استفحال الوضعية الاجتماعية ـ الاقتصادية وبروز ثقة تتنامى يوماً بعد يوم لدى السكان في القيم الثقافية والروحية كنظام للدفاع ضد الهجوم الثقافي الأجنبي . وأحد الأخطاء التي يرتكبها المدافعون عن القيم الغربية ، إضافة الى المطابقة المنهجية بين التحديث والتغريب ، يكمن في أنهم وصفوا بالعالمية كل قيم ومفاهيم الديموقراطية وحقوق الانسان ، والعدالة ، والإنصاف ، والعقلانية والمنهاج العلمي ، والتكنولوجيا ، وعلم الجمال .

إن هذه المقاربة لم تعد تخدع أحداً ، باستثناء بعض المرتزقة في الجنوب داخل الحكومات أو خارجها . إننا نجد نفس المقاربة ، سواء تعلق الأمر بالتاريخ ، أو العلم أو التكنولوجيا أو الطب أو الفن أو الآداب . فكل شيء ذي أهمية ما ، بدأ في الغرب وتطور فيه ، وليس لهذا الموقف اسم أخر سوى : «الغطرسة الثقافية» . وقد تساءل «إليا بريكوجين» ، الحاصل على جائزة نوبل حول «عالمية» العلم ، مشيراً الى أن بإمكان العلم أن يصبح عالمياً «عندما يصير قادراً على التحاور مع شعوب جميع الثقافات واحترام تساؤلاتهم» .

وإذا كان للإنسان مستقبل فإن للتنوع الثقافي مستقبلاً كذلك ، ومن الصعب قبول هذا دون ذاك . ومع ذلك تحتاج بعض العناصر الى المراقبة عن كثب : مما يسمح بالانتقال المستمر (على الأقل في الشمال الآن) من مجتمع الإنتاج الى مجتمع المعرفة والتواصل .

إن القيم السيوسيو ـ ثقافية تلعب دور المفتاح في التواصل ، وقد رأينا خلال مفاوضات «الكات» المعركة التي دارت (ولم تنته بعد) بين فرنسا والولايات المتحدة في المجال السمعي البصري . وما كانت تخشاه فرنسا هو أن تجد نفسها وقد أصبحت تحت السيطرة الثقافية من خلال وسائل الإعلام ، رغم أن ثقافة البلدين تقتسم العديد من القيم على النمط الغربي . أكيد أنه يمكن أن تتخوف من بعض النتائج السلبية ثقافياً والتي يمكن أن تنجم عن الثورة التي يزخر بها مجال الاتصال،

إلا أنه لا يمكن أن نحاربها أو نحافظ على التنوع الثقافي بواسطة طرق الدفاع الزجرية . ويمكن الجواب الوحيد في مخيلة كل واحد وفي الذي يستجيب لمطامح الشعب المعني وتطلعاته . وهنا أيضا لابد من المزيد من الحرية ومن العقل الخلاق .

والسبب الآخر الذي يبين أن التنوع الثقافي له مستقبله ، يكمن في أن « السيرورة » في مجال الاتصال أهم من « المنتوج » إنه تسارع تقدم العلم والتكنولوجيا . وهذا يفضي الى « تقابل » لم يسبق له مثيل بين العلم والثقافة سيساهم في الرفع من شأن التنوع الثقافي .

3 ـ التنوع الثقافي والبقاء :

لقد تبنى المؤتمر الذي انعقد بـ « ريودي جانيرو » حول موضوع البيئة الاتفاق على « التنوع البيولوجي » . والقليلون هم الذين يهتمون بكون حماية التنوع البيولوجي يشكل أمراً جوهرياً في بقاء الإيكولوجيا على قيد الحياة . ويتضمن هذا بالطبع بقاء البشر على قيد الحياة كذلك .

إن الملاحظة المقدمة آنفاً بخصوص « التداخل الحميم بين العلم والثقافة تنطبق على البيئة . وتوضح لنا الأبحاث الصادرة اليوم العلاقة المتينة القائمة بين الأنظمة البيئية والثقافية » .

كما يمكن أن نعتبر التنوع الثقافي مكونا أساسيا للتنوع البيولوجي والاستمرار في الحياة . وأعتقد أن العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلدان النامية

تعود الى قلة الاهتمام التي توليه للقيم الثقافية والمعارف المتراكمة التي تواكبها . ولا أريد أن أقول بهذا أن على الدول أن تتقوقع في تقاليدها . لقد دافعت دائماً على أنه بقدر ما تكون دولة ما ، متخلفة ، بقدر ما هي في حاجة الى التكنولوجيات المتقدمة . ومع هذا ، لا يجب استبعاد القيم التقليدية في كل حين ، فإذا كان بعضها متخلفا ، فإن البعض الآخر قابل للبعض الآخر أن يكون ذا نفع كبير . وزيادة على ذلك فمصطلح «قيمة» لا يرتبط بالضرورة بالتقليد ؛ إذ أن هناك قيماً كانت بمثابة رد فعل على الماضي .

لقد تعلمت الشعوب حدسيا ، أن بإمكانها الاعتماد على قيمها الثقافية إذا أرادت التطور وفق طموحاتها ، وهذه القيم هي بالطبع قيم متعددة وغير ذات جنس واحد داخل نفس البلد . فالتعدد هو الذي يمنح الحركية الثقافية على المستوى الوطني إذا ما تم احترامه على المستوى المحلي . إن المجتمع يشتغل على قواعد من أجل حماية التعدد البيولوجي ، إلا أنه لا يبدو أن هناك اهتماماً فعلياً بتشجيع التعدد الثقافي . إننا نعتقد أن هناك مصلحة في حماية الأشياء العارضة والآثار والمواقع ، ولكننا لا نرى نفس المصلحة في دراسة أنظمة القيم انطلاقاً من مقاربة غير إتنولوجية .

إن التعدد الثقافي أمر جوهري ، لكن لا يمكن اعتباره أمراً حاصلا ، إنه هدف يجب الدفاع عنه كعنصر أساسي لإقامة السلم واستمرار حياة البشر . ولقد سهلت نهاية التعدد السياسي بعد

انهيار الاتحاد السوفياتي صعود نظام دولي ذي قطب واحد تملي فيه دولة واحدة إرادتها على العالم كله . وكانت أولى تجربة لهذه الظاهرة حرب الخليج ، حيث مات 300 ألف شخص في الحرب وأكثر من 100 ألف (وخاصة الأطفال) بعدها ، دون الحديث عن الجرحى . لقد كانت أول مذبحة (10) دبرها النظام العالمي الجديد . وكما أشرت الى ذلك من قبل وكتبت في العديد من المنشورات ، فقد كانت حرباً «حضارية» ، حرباً من أجل قيم ، حرباً للدفاع عن القيم الأمريكية . قال الرئيس «جورج بوش» يوم 15 غشت 1991 : «قد تلقى مناصب الشغل عندنا ، ونمط حياتنا وحريتنا وحرية البلدان الصديقة في العالم صعوبات اذا صار أكبر احتياطي البترول في حوزة صدام حسين» ، ونفس الفكرة حول الدفاع عن «نمط حياتنا» كررها «جورج بوش» بعد اندلاع الحرب يوم 17 يناير 1991 ، وتحدث من جهته كاتب الدولة «جيمس بيكر» عن مناصب الشغل هذه . لقد كانت أولى أولويات العالم رفاهية الشعب الأمريكي وقدرته على التوفر على النفط بأبخس ثمن ، ولو أدى الحفاظ على نمط حياته الى عدم الاكتراث باقتصاد العالم وبيئته .

لقد أصبح من الصعب الدفاع عن مفهوم التعدد الثقافي في ظل النظام الدولي الراهن حيث أصبحت الأمم المتحدة أداة طيعة بين أيدي بعض أعضاء مجلس الأمن ، عوض أن تكون أداة للعدالة والإنصاف . وتشكل مسألة البوسنة أحد الأمثلة على

ذلك ، وهي مذبحة أخرى تمت تحت غطاء قرارات الأمم المتحدة والمراقبة العسكرية للجنود الغربيين وأدت الى أكثر من 400 ألف قتيل و 600 ألف جريح ومليونين من اللاجئين ، و80 ألف امرأة مغتصبة ، كل ذلك ضد الشعب الوحيد الذي مازال يدافع عن مبدأ التعدد الثقافي ، ويريد تشكيل دولة له وحده داخل يوغسلافيا القديمة ! ولن ينسى التاريخ أبداً مسؤولية القوى العظمى ، ومسؤولية منظمة الأمم المتحدة وأمينها العام (وهو الذي سمى حرب يوغسلافيا القديمة «حرب الأغنياء») في مأساة البوسنة وتخريب التعدد الثقافي من خلال الموافقة الضمنية على «التطهير العرقي» . لكن لماذا لم يكن للبوسنيين المسلمين نفس رد الفعل ؟ الجواب أن المسألة ليست سياسية لكنها خلقية ، إنها تولي كل الأهمية للاعتبارات التي تشكل الروح والشرط للتعدد والتواصل الثقافيين .

أشرت في مقدمة هذا العرض الى عدد من الكتابات التي نشرت طوال أكثر من عرشين سنة ، والتي توضح العلاقة التي أقمتها دائماً بين الثقافة والعلاقات الدولية بما في ذلك النزاعات الدولية ؛ وأشرت كذلك الى العبارة التي استعملتها في فبراير 1991 ، وهي «الحرب الحضارية» ، في استجواب مع «ديرشبيغل» . كما استعملت هذه الصيغة عنونا لكتاب ألفته في «حرب الخليج» نشر في غشت 1991 . وبعد التذكير بهذا أود الآن أن أذكر بعض السطور من مقال كتبه سامويل هانتينتون (Samuel Huntington) نشرته في السنة الماضية

مجلة «الشؤون الخارجية» (Foreign Affairs) : «أفترض أن المصدر الرئيسي للنزاع في هذا العالم الجديد لن يكون مصدراً إيديولوجياً أو اقتصادياً بالدرجة الأولى . فالانقسامات الكبرى التي ستعرفها الإنسانية والمصدر الرئيسي للنزاع ، ستكون ثقافية . إن صدام الحضارات سيهيمن على السياسة الشاملة ، وستكون الخطوط الفاصلة بين الحضارات خطوطاً للمواجهات في المستقبل» .

و«ساموويل هانتينتون» هو «مدير معهد الدراسات الاستراتيجية» بجامعة هافارد . وإني لسعيد بأن أجد هنا أكاديمياً بهذا الحجم تدعم فرضيته جزءاً كبيرا من الأبحاث التي أنجزتها منذ سنين . إلا أن ارتياحي الشخصي هذا سيتوقف عند هذا الحد .

وإذا أؤكد أو الذود عن القيم الثقافية يمكن أن يفضي الى نزاعات كرد فعل على عدوان ثقافي ، فإني لا أعتقد مع ذلك أن الانقسامات الثقافية تشكل في حد ذاتها مصدراً للنزاعات . فهذه الاختلافات هي من طبيعة تجعلها تغني العالم من خلال التنوع الثقافي وتجعله قادراً على الاستمرار في الحياة . إن ما كتبه «هانتيننتون» يثير بصراحة كثيرا من القضايا ذات العلاقة بالتنوع الثقافي ، وأعتقد أن من المفيد العودة الى بعض الملاحظات ، لأنها في اعتقادي ملاحظات مشتركة بين فئات من الأكاديميين والرسميين في العالم الغربي . «سيكون ذا ذلالة أكبر اليوم أن نصنف البلدان ، لا على أساس أنظمتها السياسية أو الاقتصادية وتبعاً لمستواها في التنمية

الاقتصادية ، بل على أساس ثقافتها وحضارتها» ص (23) «إن الغرب يجد نفسه ، وهو في ذروة القوة ، في مواجهة مع «غير الغربيين» الذين لديهم الأمل والإرادة والإمكانات لتشكيل العالم بطريقة غير غربية» ص (26) . «إن المواجهة العسكرية بين الغرب والإسلام ، والتي يعود عمرها الي قرون لن تتقلص ، بل قد تصبح أكثر حدة» ص (32) . «لابد من أن تقدم للعالم القرارات المتخذة في مجلس الأمن بالأمم المتحدة ، أو في «صندوق النقد الدولي» ، والتي تعكس مصالح الغرب ، وكأنها تعكس آمال المجتمع الدولي» ص (39) . «إن الالتقاء بين الإسلام والكونفوشيوسية على المستوى العسكري من باب الممكن ، وسيكون الهدف الذي يحفزه هو حصول أعضائه على السلاح والتكنولوجيا الضرورية لمواجهة قوة العسكرية» ص (47) .

هذه المقولات تتحدث عن نفسها ، وتبرز أهمية التنوع الثقافي (أو وجود حضارات مختلفة) في العلاقات الدولية متضمنة الحرب والسلم في الوقت نفسه ، والتعليق الوحيد الذي أريد أن أثيره هنا يتعلق بالمقولة الأخيرة ، ذلك لأنها تشكل الحالة الوحيدة التي حمل «هانتينتون» نفسه بخصوصها عناء اقتراح بعض الإجراءات على المدى القريب لمواجهة التهديد الذي يشير اليه ص (48 الى 49) .

وبين هذه الإجراءات يقترح «هانتينتون» «الحد من توسيع الدول الإسلامية والكونفوشيوسية ، واستغلال الاختلافات والنزاعات القائمة بين الدول ، وتعزيز المؤسسات الدولية التي تعمل على إضفاء الشرعية على مصالح الغرب وقيمه ،

وتشجيع التزام الدول غير الغربية في هذه المؤسسات » .

ويعود الخوف من الدول الإسلامية والكونفوشيوسية في اعتقادي الى عدة أسباب ، منها النمو السكاني ؛ لأن عدد المسلمين يبلغ حوالي 1300 مليون نسمة ، وعدد معتنقي الكونفوشيوسية مثل ذلك مما يعني أن لديهما معاً ساكنة تقدر بأكثر من 2500 مليون نسمة ، أي ما يقارب نصف ساكنة العالم . والتقديرات المستقبلية التي وضعها عالم الديموغرافيا الفرنسي « جان بورجوا بيشا » Jean Bourgeois pichat والمنشورة في سلسلة « العلميون يخاطبون » (دار النشر هاشت ، باريس Hachette,paris) حول مختلف التيارات الروحية ذات دلالات كبرى وتستدعي التعليق . يقول : « يتوفر الإسلام على أكبر نسبة مائوية في النمو السكاني وأكبر نسبة من اعتناق الدين بين باقي الديانات » .

وفي ما يلي الأرقام التي وضعها « جان بورجوا بيشا » :

ـ التيارات الروحية	1980	2000	2025	2100	2125
اليهود ـ المسيحية:	31	28	25	20	15
ـ الاسلام	18	23	31	40	43
ـ الصينية	23	21	18	14	15
ـ تيارات أخرى	28	28	26	26	27
المجموع : (٪)	100	100	100	100	100

ويمكن أن نسجل أسباباً أخرى لقلق الغرب من الإسلام والكونفوشيوسية ، من بينها أن هناك انبعاثاً روحياً جديداً ، خاصة بالنسبة للإسلام ، وهو انبعاث لا ينحصر في أوساط «الأصوليين» أو «المتطرفين» ، بل هو منغرس بعمق خاصة لدى الشباب في جزء كبير من العالم الجامعي وفي المهن الحرة . إنه ردّ فعل ضد المادية المتفشية ، وضد الفساد وغياب العدالة الاجتماعية .

والفقر كذلك سبب من أسباب سوء التواصل الثقافي بين الشمال والجنوب ، وليس مع الإسلام فقط . ولن يتم القضاء على الفقر إذا ما استمر الغرب متعنتاً في الدفاع عن نمطه في السلوك وعن قيمه في حضارة التبذير التي يعيشها . ويشكل هذا كابحا للتنوع أسبابه أخلاقية . فكيف يمكننا أن نتحدث عن المستقبل ، وعن الثقافة والتنوع عندما نرى أن 1500 مليون شخص تقريباً يعيشون في حالة فقر ، وأن 20٪ من سكان العالم يربحون 150 مرة أكثر من 20٪ من السكان الأكثر فقراً . وأن هناك ملياراً و 100 مليون شخص يربحون أقل من دولار واحد في اليوم ، وأخيرا 20٪ الأكثر غنى يربحون 80٪ من الدخل العالمي !.

إن التنوع الثقافي من وسائل البقاء بالمعنى السوسيو - اقتصادي - ثقافي . وهو مفتاح التواصل الثقافي الذي هو في رأيي أكبر مشكل في العالم . ان سكان الجنوب قد أعيتهم الجهود

التي بذلوها في التعلم والتأهل ليكونوا في مستوى الحوار مع الشمال بلغته هو ، آخذين قيمة بعين الاعتبار . فإلى متى نتحمل هذه الغطرسة ؟

إن التغيير الذي يظهر لنا يكمن في أن الجيل الجديد لم تعد لديه العقد التي كانت في الأجيال السابقة التي تكونت على يد حكام الاستعمار واحتفظت بشكل غير واع بترسانة قيم الغرب . فاذا لم يقدم الشمال على القيام بجهد لفهم قيم «الآخر» فإنه سيجد نفسه بعد 10 أو 15 سنة منفصلا كلية عن حقائق الجنوب ، ولن تكون في حوزته سوى ترسانته النووية وبعض المرتزقة يعتمد عليهم .

ولا تستطيع أي قوة في العالم أن تفرض هيمنتها ، خصوصاً اذا كانت من طبيعة ثقافية ، لأن الله تعالى خلق التنوع (والأنواع) حين خلق العالم . وقد قال سبحانه في القرءان الكريم : «ومِنْ ءايَاتهِ خلق السمَاوَات والأرضِ واخْتلاَفُ ألْسِنَتِكُمْ وألوَانكمْ إنَّ فِي ذلك لآياتٍ للْعَالَمِينَ» السورة 30 ، الآية 22 ●

« كل ثقافة لا تتعامل على نحو فاعل وواع مع التغيير ، سيكون مآلها الإنقراض »

مجتمع المعلومات

ليست الثورة الاعلامية دواء سحريا . فهي على الأرجح تثير في البداية من المشاكل أكثر مما تحل ، شأنها في ذلك شأن غيرها من الابتكارات الكبرى . واهتمامي هذه المرة ، ينصب على محاولة إيضاح بعض هذه المشاكل ، ودراسة تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة على الجوانب ، السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية ، لعملية التنمية .

لقد تركزت جهود دورة طوكيو ، للمجلس المسير لجمعية التنمية الدولية ، المنعقدة في أكتوبر 1982 ، على "إعادة التفكير في البرنامج الدولي للجمعية" كما اعتمدت الدورة عددا من الخطوط التوجيهية ، خصص أحدها للثورة الاعلامية . ويجدر بنا هنا أن نستحضر مقاطع من ذلك الخط التوجيهي :

«يحق لنا الجزم بأن التوجه في العالم على المدى الطويل ، سوف يكون هو التحول من مجتمع إنتاج الى مجتمع معرفة ، أي مجتمع معلومات ... فاتساع المعرفة بشكل هندسي والتعقيدات المتزايدة لقضايا التنمية ، منحت إنتاج المعلومات المناسبة وتخزينها ومعالجتها وتحيينها ، دورا حيويا في طريقه ليصبح بمثل أهمية رأس المال ...» .

«إن جمعية التنمية الدولية ، لا يمكنها الا أن تولي أهمية

قصوى وأولوية لتأثيرات الثورة الاعلامية هذه سواء بالنسبة للبلدان النامية أو المصنعة ... فالاعلاميات ليست بذخا ولا هي منظومة أويلات يتباهى بها . لقد أضحت أداة أساسية في عملية التنمية ».

إن انشغالات مجلس تسيير جمعية التنمية الدولية تجد مرتكزاتها في الحقائق التالية :

1ـ أكثر من نصف السكان العاملين في العالم المصنع ، تشغلهم الصناعة الاعلامية والميادين المتصلة بها ؛ اذ تبلغ حصة الاعلاميات ما يناهز 60٪ من الناتج الداخلي الاجمالي، للولايات المتحدة وما يفوق 55٪ من مجموع الناتج الداخلي الاجمالي للمجموعة الاقتصادية الأوروبية .

2 ـ إن رقم معاملات الصناعة الاعلامية في العالم لهذه السنة ، سوف يناهز 200 مليار دولار ؛ وستصبح في السنة القادمة أهم صناعة في العالم على الإطلاق . وفي سنة 2000 ستبلغ حصتها حوالي 40٪ من الانتاج الصناعي العالمي .

3 ـ تقل الحصة الفعلية للعالم الثالث ، في هذه الصناعة بكثير عن 10٪ ولا تتعدى استثماراته للبحث العلمي و لتكنولوجي ، في هذا المجال 3 أو 4٪ من مجموع استثمارات العالم .

4 ـ بحلول سنة 1990 سيكون بلدان مصنعان فقط ، هما اللذان يتوفران على ميزان تجاري مرض ، في مجال الاعلاميات (اليابان 40 ـ 45 مليار دولار ، والولايات المتحدة 20 ـ 25

مليار دولار) ، أما البلدان الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية فمن المرجح أن تصل الى عجز إجمالي يفوق 15 مليار دولار ، في الوقت الذي كانت تتوفر فيه على ميزان تجاري مرض خلال السبعينات .

إن الهدف من ذكر بعض هذه الأرقام ، هو إبراز مدى الدور الذي تلعبه الصناعة الاعلامية ، في تقوية الهيمنة الاقتصادية ، في مجال له تأثير على جميع جوانب العلاقات والتنمية الدوليين . فلا يوجد ميدان آخر على هذا القدر من الاسهام ، في توسيع الهوة وسط بلدان الشمال ، وبين الشمال والجنوب مثلما لقطاعي الاعلام والاتصال .

1 ـ الحيــرة :

إن الحيرة التي تتسبب فيها الثورة الاعلامية ، يمكن التعبير عنها كما يلي : من ناحية ، لا يمكن لأي عملية تنمية كيفما كانت أن تتم دونما الاعتماد بشكل كبير على تكنولوجيا الاعلام والاتصال . ومن ناحية أخرى ، نجد أن حمولة هذه التكنولوجيا من المعلومات هي ذات شحنة عالية من القيم ؛ فهي تحدث اختلالا في الأنساق التنموية ، وتؤثر بشكل بالغ في البيئة الاجتماعية والثقافية للبلدان المصنعة والنامية على حد سواء . بيد أن مجال الاختيار محدود جدا . فلا يوجد بلد يستطيع أن يبقى بمنأى عن الثورة الاعلامية أو أن يقاوم تأثيراتها السريعة الانتشار ، ويبقى السؤال الوحيد المتاح هو : هل يختار الموقف الاستسلامي ، ويقبل بغزو التكنولوجيا

ومنتجاتها ، أو أن يختار الموقف الفاعل ويبلور استراتيجيات وسياسات من شأنها أن تأخذ بعين الاعتبار نماذج التنمية المتوخاة وضمان ملاءمة اجتماعية الى جانب الانسجام الثقافي .

ليس ثمة مجال لرفع راية «الهوية الثقافية» ، كوسيلة للحماية ضد الغزو الاعلامي ، الا اذا كان المرء يرغب في تحجيم الثقافة ، وجعلها مرادفا للفولكلور أو الاحتفاظ بها كمخزون للمستقبل ، يترك لعلماء الأعراق البشرية لدراسة ثقافة الماضي .

إن الثقافة تعريف معطى ديناميكي ، وكل ثقافة لا تتعامل على نحو فاعل وواع مع التغيير ، سيكون مآلها الانقراض . فأفضل طريقة لحماية الهوية الثقافية ، التي تمثل الجزء الأقل مناعة في بناء جل بلدان العالم الثالث ، هي جعل الثقافة أحد المحركات الأساسية في عملية التنمية ، وتشجيع استخدام ذاتي، وخلاق للتكنولوجيا الاعلامية الجديدة .

علينا ألا ننحي باللائمة على التكنولوجيا الاعلامية ، فيما يتعلق بالتجانس الثقافي . ففي حالة البلدان النامية ، نجد أن هذا التجانس هو نتاج نماذج مستوردة للتنمية ومضامينها الاعلامية ، أكثر منه نتاج التكنولوجيا الاعلامية ، من حيث هي بذاتها . فهذه النماذج للتنمية ، التي هي غير قابلة للتطبيق والتي مازالت سارية في معظم إن لم نقل كل البلدان النامية ، تسهل مأمورية صناعة المعلومات في البلدان المصنعة قصد

الحفاظ والسيطرة على هذا القطـــاع ، وتعزيز هذه السيطرة . إن تبعية العالم الثالث في مجال المعلومات لا توازيهـا تبعية ، في أي قطـــــاع آخر ، كما أن مفهوم الاعتماد على النفس في هذا المجال ، لحقه من الاهمـــال ما لم يلحق أي مجال آخر .

فالتبعية في مجال الاعلام سافرة . فإذ ليس هناك حاجة كبيرة للمعلومات الخارجية فحسب ، بل أكثر من ذلك حتى المعلومات المنتجة محليا تدار بشكل من السوء ، لدرجة أنها في غالب الأحيان «تستورد» من مصادر أجنبية وبتكاليف باهضة / إن التغلب على التبعية الإعلامية أمر أكثر صعوبة ، لأنه متعدد الأشكال .

2 ـ نحو مجتمع معرفة وليس مجتمع أويلات :

إن مجتمع المعلومات أقل اعتمادا على الموارد الطبيعية ، وإجمالا يقلل من أهميتها الاستراتيجية . وهو من ناحية ثانية، يسلط الضوء على الموارد البشرية التي صارت أكثر أهمية من ذي قبل ، إنه يضخم طاقتها ويضاعف إنتاجيتها . هكذا فإن وجود ما يناهز مليار أميا في العالم الثالث ، يعد هدراً لجزء هام من موجوداته القيمة ، وبالتالي لا يمكنه الاسهام بشكل فعال في التحولات التي تهز كوكبنا .

وعلى الرغم من بعض النظريات المروج لها بشكل جيد والمتعلقة بالثورة الاعلامية بصفة عامة ، والاعلاماتية بصفة خاصة ، لا وجود لطرقات مختصرة في هذا الميدان . فالأمر ليس مجرد القفز الى «قطار الاعلام» ، السريع ومن تم بلوغ درجة

عالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بفضل معجزات الاعلاميات السحرية . فالاعلاميات تساعد بشكل كبير . إن لم نقل أنه لا غنى عنها بالنسبة للتنمية ، لكن إنتاجيتها متناسبة بشكل مباشر مع مستوى التنمية الذي تم تحقيقه .

فمن غير الممكن ، على سبيل المثال ، الاعتماد بشكل تام على وسائل الاعلام الجماهيرية والتكنولوجيا الجديدة للإعلام ، لنقل المهارات كبديل لاجتثاث الأمية ، إلا اذا كان المطلوب هو إنتاج بشر آلي من الدرجة الثالثة .

إن الثورة الاعلامية ، تعيد الى الحظيرة بعض الدروس البديهية ، التي لا تعالجها نماذج التنمية السائدة في العالم الثالث دائما بالجدية التي تستحقها ، ونخص منها بالذكر : الحاجة للاستثمار الكبير في الموارد البشرية بما في ذلك اجتثاث الأمية ، وفي مجال البحث والتطوير ؛ إذ في الوقت الذي تنفق فيه البلدان المصنعة في المتوسط 3٪ من ناتجها الداخلي الاجمالي في مجال البحث والتطوير ، نجد أن العالم الثالث لا يكاد يصل الى نسبة 0.3٪ . هنا ، كما هو الشأن في مجالات أخرى ، ينكشف لنا مفهوم « نقل التكنولوجيا » كمجرد خرافة . فبإمكان المرء أن يقتني الخرداوات والأويلات وأن يؤدي ثمن خدمات الشركات الأجنبية ، لكنه لا يستطيع « اقتناء » التكنولوجيا . لامتلاك التكنولوجيا ، ينبغي أولا التحكم فيها وإنتاجها محليا وإدماجها ، بشكل كلي في المحيطين الاجتماعي والثافي .

بدون تكنولوجيا الاعلام والاتصال ، لن تستطيع أي من التكنولوجيا المتقدمة الأخرى كالهندسة الاحيائية العلوم العصبية ، المستلزمات الجديدة استكشاف الفضاء والتكنولوجيا العسكرية ، الاستمرار في العيش . فعلا ، لقد أضحى الاعلام نظاما متكاملا ومتناسقا بذاته ؛ نظام أصبح يفرض وزنه في جميع قطاعات المجتمع البشري .

إن أولائك الذين يرومون اختصار الطريق أو يحاولون الالتفاف على طرقات ، الموارد البشرية ، والبحث والتطوير والملاءمة الاجتماعية والثقافية ، لا يمكن إلا أن ينتهي بهم الأمر الى متاهة التخلف والتبعية . فالتوسع السريع للخدمات في العالم المصنع وتدويلها وعبورها الحدود الوطنية بشكل سريع، يبين كيف أن بلدان العالم الثالث وباستثناءات قليلة ، تستهلك هذه الخدمات بشكل استسلامي وبتكاليف باهضة لا تنحصر في الجانب المالي فقط .

لقد غيرت التطورات الحديثة في مجال الاتصال والإعلام ، مفهوم السيادة ومضمونها كما كان متعارفا عليها تقليديا في القانون الدولي لأن هذه التطورات حورت معنى المجال ، وصفات القوة . فعلى الصعيد الدولي تتسم الاعلاميات بكونها في نفس الوقت عنصر تعاون وتفاهم كما أنها مصدر جدي للمواجهة والصراع .

3 ـ التنوع أمر ممكن :

غالبا ما يرتكب خطأ ناتجا عن تمركز ثقافي في العالم المصنع ، ألا وهو الربط العضوي بين الثورة الاعلامية ونظم

القيم الغربية . وتكفي نظرة ولو سطحية الى ما حدث في اليابان والصين والهند وعدد آخر من البلدان الآسيوية الصغيرة ، لنتبين بسهولة مدى سذاجة هذا الطرح .

ثمة بالطبع أشكال بديلة لمجتمعات المعلومات . فمن وجهة نظر اجتماعية ثقافية ، يمكن للثورة الإعلامية أن تتخذ من الأشكال والصور بعدد الرغبات ، والرؤى السياسية للمجتمع . فالإعلاميات يمكن أن تستخدم لفرض أنظمة ديكتاتورية كما يمكنها أن تغذي الخيال ، والابتكار ، والحرية ، وديمقراطية المشاركة والكرامة الانسانية ، وتحقيق الذات .

إن الاعلاميات ، تجتاز اليوم نفس المعركة التي كان على العلم أن يجتازها خلال الجزء الأكبر من هذا القرن . وسوف تخرج من هذه المعركة المصطنعة منتصرة ، كما انتصر العلم لأن الأمر يتعلق بالسيرورة الطبيعية للحضارة .

حسب نادي روما ، فإن أخطر أزمة تواجه البشرية حاليا ، هي أزمة «حكم» العالم . ويتوقف بقاء العنصر البشري الى حد كبير ، على حل هذه الأزمة من خلال خلق آليات مؤسساتيه جديدة للحكم . فتحديات القرن الواحد والعشرين لا يمكن التغلب عليها بمؤسسات تعود الى القرن الثامن عشر ، وبنى ذهنية وأدوات مفهومية ، تعود الى القرن التاسع عشر . فعلى المدى البعيد ، هذا هو ما تعنيه الثورة الاعلامية في الحقيقة ، إنها تعني تحولا غير مسبوق في الحضارة الانسانية . في الوقت الراهن ، لا توجد في العالم سوى بلدان قليلة جدا في وضع يسمح لها ، بالمساهمة في تحديد معالم هذا التحول

وتوجهاته . إن الأمر يتطلب اقتصاديات ذات وزن و «جماهير بحس نقدي» ، وهي سلع نادرة فوق كوكب به أكثر من 160 راية وطنية ، ترمز الى معركة تنمية خاسرة .

من وجهة نظر جيوسياسية ، نجد أن العالم الثالث هو أكثر المناطق بلقنة على الكرة الأرضية . وهو كذلك أقل تقدما من حيث التعاون الاقتصادي ، الاجتماعي والثقافي ، ولا يمكنه بالتالي أن يتوقع ولوجا مشرفا للقرن الواحد والعشرين وهو على هذه الحالة من التشتت . فحتى البلدان العشر الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، بكل ثرواتها والتقدم الكبير الذي أحرزته على مستوى الاندماج الاقتصادي ، والمبالغ الطائلة التي تستثمرها في برامج البحث الجهوي في تكنولوجيا المعلومات ، كما ورد في مجلة «إيسبري» ، غير واثقة من أن صناعتها سوف تكون تنافسية بحلول نهاية القرن .

واذا كان الأمر على هذا الحال بالنسبة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية ، فماذا يمكننا أن نقول عن البلدان النامية ؟ إن الثورة الاعلامية ، تعطي لمفهومي التعاون الاقتصادي الجهوي والتضامن جنوب جنوب ، معنى وأفقا جديدين . فالمفهومان أصبحا ليس فقط شرطا أساسيا للتنمية ، بل كذلك مفتاحا لا غنى عنه من أجل البقاء .

كون المعلومات ، تستدعي حدا أدنى من الجماهير ذات الحس النقدي ، وتركيزا على المستوى الصناعي بسبب ما يتطلبه ذلك من استثمارات ، وأبحاث ، تجهيزات أساسية ، وحجم للسوق

لا يعني بالضرورة أنها عنصر تمركز وتسلط. على العكس من ذلك ، فالتكنولوجيا الاعلامية في تطبيقاتها ، تسهل العمل داخل شبكات ، هي بالتالي توفر اللامركزية ، والاستخدامات المستقلة على مستوى المجموعات والأفراد .

واذ أصبحنا أمام تدفق للمعطيات عبر الحدود ما فتئ يتزايد ، ويتعدى في معظمه حد السيطرة بالنسبة لأي دولة كيفما كانت ، فإننا نجد أن الثورة الاعلامية بصدد خلق مشاكل أخلاقية ، وسياسية ، واقتصادية جديدة تماما ، لم تدرك تأثيراتها بالكامل بعد من قبل أصحاب القرار . وهنا أيضا يمكن لهذا التوجه إما أن يؤدي الى تبادل أكبر للأفكار ، وحرية أوسع على امتداد العالم ، وإما أن يفسح المجال لاستغلال غير مسبوق للمستهلكين المستقلين . هناك مصالح سياسية ، واقتصادية ضخمة توجد في خطر تهم ، لا أقل ولا أكثر، مستقبل النظام الدولي بكامله ونوعية الحياة بالنسبة للأجيال القادمة .

لم تعد الاعلاميات قطاعا من قطاعات التنمية . لقد أصبحت الاستراتيجية المفتاح للتنمية . فطبيعتها الابتكارية تتطلب قدرا كبيرا من المشاركة والاستشراف ، وهما عنصران نادران في عالم تنموي ، يخضع في غالب الأحيان لسيطرة العجرفة التكنوقراطية ، وقصر النظر .

بعبارة بسيطة ، إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبحت حاجة أساسية من أجل البقاء ، بنفس القدر الذي هي فيه كأكبر قوة كامنة للدمار ، وانقراض العنصر البشري ●

« تفاؤلي بالمستقبل ، نابع من تشاؤمي بهذه المرحلة »

صراع الشمال والجنوب

سبق لي ان نشرت مقالا في سبتمبر 1990 ، عن أزمة الخليج تحت عنوان بداية المواجهة بين الشمال والجنوب . وقد بينت في هذا المقال المنشور ضمن كتاب « الحرب الحضارية الأولى » ، ان الامر كان يتعلق حتى قبل اندلاع الحرب ـ ببداية مسلسل عالمي ـ بقطع النظر عن العلاقات القطرية الخاصة بين العراق والكويت .. لقد كانت هناك اشكالية عالمية لها علاقة مباشرة بتغييرات النظام الدولي خاصة على صعيد علاقات البلدان الاشتراكية الاوروبية ، مع البلدان الرأسمالية الغربية ، وإذ تميزت هذه المرحلة بظهور هيمنة جديدة للولايات المتحدة، فإن طبيعة النزاع العالمي تغيرت من نزاع ايديولوجي بين الماركسية والرأسمالية، الى نزاع ومواجهة حضارية على مستوى القيم، ما بين القيم اليهودية المسيحية من جهة ، وبقية القيم الانسانية كالبوذية والهندوسية .. من جهة ثانية .

غير أن الاسلام والمسلمين ، اصبحوا في هذا الاطار الهدف الأساسي للدول الغربية وقد كانت البداية مع العراق ، وبعد حرب الابادة عليه ، التي خلفت ما يزيد عن 250 ألف شهيد ، تواصل تصعيد الحرب الحضارية في فلسطين والصومال ، شكل

استعماراً جديداً ، وطبعا الآن تظهر حرب الابادة في البوسنة بكل وضوح ، هذه الخطة الجديدة لمحاربة الاسلام والمسلمين .
وأكثر من ذلك ما فتئ المسؤولون الغربيون ، يقدمون في تحليلاتهم المزيد من الحجج على توجههم المعادي للقيم الاسلامية، حتى أنهم يعملون على المستوى العسكري الى توجيه استراتيجية الحلف الاطلسي نحو هذا الهدف .

فقد كتب أحد المسؤولين الفرنسيين ، جاك بوميل ، في جريدة لموند (93/4/1) ، «ان أخطر التهديدات التي نواجهها هي تلك التي اظهرتها حرب الخليج ، وأكثرها جدية تلك القادمة من البلدان الاسلامية ، والتي توغل في الفقر ، وتبحث في الأصولية الاسلامية عن حلول لآلامها التي تحملنا مسؤوليتها .. ويضيف : لنكن حذرين من هذا القوس الشيطاني ، الواقع بين الجزائر وباكستان .. المكون من دول تعمل على اقتناء ، وتصنيع أسلحة الدمار الشامل» .

ثم يخلص من ذلك الى القول : «انه في مواجهة هذه المخاطر المتعددة ، اصبحت فرنسا وأوروبا في حاجة الى ثلاث وسائل أساسية هي : قوة تدخل هامة قادرة على التدخل بأسرع وقت في أي منطقة ، ونظام فضائي للمعلومات والمراقبة ، ودرع مضاد للصواريخ لمواجهة اي قصف وحشي .. وهكذا فإن مشكل الحلف الأطلسي لم يعد عسكريا ولا حتى سياسيا ، ولكنه يكتسي أكثر فأكثر صبغة تاريخية» انتهى كلام بوميل ..

وعلى العموم ، فإن هذه الحرب الحضارية الأولى ، كشفت عن ثلاث فجوات كبرى أساسية هي :

أولا : الفجوة الموجودة بين الشمال والجنوب ، ليس في الميدان الاقتصادي والسياسي فحسب ، بل على مستوى القيم الحضارية .

ثانيا : الفجوة القائمة بين حكومات دول العالم الثالث ، وخاصة العالم العربي الاسلامي من جهة ، وشعوبه من جهة ثانية .

ثالثا : فجوة داخل العالم الثالث ، بين الأجيال ، بخصوص الموقف من القيم الحضارية ، فجيل الشباب يعطي أولوية أكبر لهذه القيم ، وهو لا يعاني من أي مركب نقص أمام الاستعمار التقليدي سواء كان فرنسيا أو انجليزيا ، وله ثقة أكبر في نفسه وفي قيمه الحضارية .

وفضلا عن هذه الخلاصات ، فقد كشفت حرب الخليج عن شيء أساسي ، وهو أن جميع المنظمات الدولية ، سواء الحكومية أو غير الحكومية ، فقدت مصداقيتها ومثال ذلك ، منظمة الأمم المتحدة ، التي أصبحت عبارة عن آلة في يد دولة واحدة هي الولايات المتحدة ونحن نحصل يوما عن يوم على دليل هذه الهيمنة .

ونفس الشيء ، يصدق على منظمات العالم الثالث ، مثل : الجامعة العربية أو ما يسمى بمنظمة الوحدة الافريقية او

منظمة المؤتمر الاسلامي ، والايسيسكو . فهذه المنظمات كلها، انتهت فعالياتها ، وانتهت مصداقيتها ، ولا يمكن للمرء أن يتصور حتى امكانية اصلاحها ، والمشكلة الآن بالنسبة للانسانية ، هو : كيف يمكنها أن تبني منظمات دولية جديدة محلية وعالمية ذات مصداقية ووضع نظام دولي جديد، يستجيب حقا لتحديات المستقبل لا بالنسبة للعالم الثالث فقط بل بالنسبة للعالم اجمع ؟

ثم انه ، لا ينبغي ان ننسى ان اساليب انهيار الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى ، تعود لعلاقة هذه الدول بحضارة مبنية على القيم المادية ، قامت في منطقة معينة هي: الغرب . وفي هذا المستوى ليس هناك فرق بين البلدان الشيوعية سابقا ، والبلدان الرأسمالية الغربية ، لأنهما معا انطلقا من القيم اليهودية ـ المسيحية ، وكلاهما عاش ثورات صناعية وأعطى الأولوية للمادة في سلم القيم . لذلك فإنني اتوقع ان تعرف بقية الدول الغربية بعد سنين قليلة ، نفس الانهيار الذي شهده العالم الشيوعي سابقا .

اتجاه عالمي نحو القيم والروحانية

كيف ذلك ؟ :

لقدسبق لي أن قلت في «الحرب الحضارية» ، ان أول ضحايا حرب الخليج ، ستكون هي أوروبا وداخل أوروبا فرنسا . أما الآن فإن الوضعية الاقتصادية لأوروبا سيئة جدا ، بحيث ان

مختلف التوقعات ، تؤكد ان نسبة النمو الاقتصادي الاوروبي سنة 1993 ، ستكون سلبية جدا ، وستنزل الى ما دون الصفر ، زيادة على أن أوروبا الاثنى عشر ، تعرف حاليا بطالة مهولة ، تقدر بحوالي 20 مليون عاطل . وحتى الاهداف التي كان يعلق عليها في اطار معاهدة ماستريخت ، اصبحت تتغير تدريجيا ولم يعد لاوروبا اي طموح فعلي ، في ما يخص الوحدة النقدية والوحدة الاستراتيجية .. الخ ..

واذا ما اضفنا الى ذلك، ما نراه من تدهور سياسي واخلاقي يتجلى في انتشار الرشوة، وتفاقم الظواهر الاجتماعية ، الصحية ، يتبين لنا ان هناك تدهورا في الغرب نفسه ، بما فيه الولايات المتحدة ، يؤكد انه بعد سنين قليلة ، سيشهد هذا الغرب انهيارا شبيها بالانهيار الذي شهده الاتحاد السوفياتي سابقا ، ومرد ذلك الى تدمير القيم الحضارية والعناصر الثقافية في هذه المجتمعات ، واستبدالها بمؤثرات الايديولوجيا المادية .

وعلى العكس من ذلك ، يشهد العالم تنامي تيارات تعطي قيمة أكبر للامور غير المادية ، مثل القيم الحضارية ، وخاصة منها العنصر الروحاني ، وهذه الحركة لا تخص العالم العربي والاسلامي، بل هي حركة كونية ، تعتبر أحد المداخل الضرورية لفهم التغييرات ، التي تنتظر الانسانية على المدى القريب .

موقع العالم العربي والعالم الاسلامي .

لكن ما هو موقع العالم العربي والاسلامي ونصيبه من هذه التغيرات ؟

للأسف ، فإن أوضاعه متردية داخل هذه الحرب الحضارية .
وكما ذكر مندوب المفوضية العليا للاجئين مؤخرا ، في تصريح على هامش مؤتمر منظمة المؤتمر الاسلامي المنعقدة بكراتشي، فإن عدد اللاجئين المسلمين عبر العالم ، يناهز العشرين مليون لاجئ وهو ما يمثل نسبة ستين في المائة من مجموع اللاجئين في العالم . وهذا يعني ، ان المسلمين الذين يمثلون نسبة عشرين في المائة من سكان العالم ، تصل حصتهم من اللاجئين الى ثلاثة اضعاف نسبة اللاجئين عبر العالم .
واذا اخذنا نسبة الضحايا من الحرب المحلية والدولية في السنة الماضية ، نجد كذلك ان نسبة المسلمين منهم ، قاربت ثمانين في المائة .. وهكذا وأظن اننا سنبقى للأسف على هذا الحال في غضون السنوات المقبلة .. لأن هناك عنصرا آخر في هذه الحرب الحضارية لا ينبغي اغفاله في التحليل ، وهو هذا التواطؤ وهذا التحالف شبه الطبيعي بين المسؤولين في الغرب الذين يرفضون بدورهم أي تغيير في علاقات الشمال والجنوب ، والمسؤولين والحكومات المحلية الذين يرفضون بدورهم أي تغيير ، بدعوى مقتضيات الاستقرار.
وهكذا ، فقد كنت أقول دائما ان سيناريو الاستقرار غير ممكن ، بالنظر لتسارع وتيرة التاريخ وتطور الاحداث ، وانتشار المعرفة . اما سيناريو الاصلاح فإنه كان من الممكن قبل حرب الخليج ، ادخال بعض الاصلاحات في الأنظمة الدولية ،

وعلى النموذج التنموي ، والحضاري ، في بلدان العالم الثالث ، فإنه بعد هذه الحرب ، لم يعد ذلك ممكنا لا في الدول النامية ، ولا في الدول المتقدمة .

وبكل صراحة ، فقد دخلنا في مواجهة حضارية مبنية على القوة وعلى العنف من طرف القوى ، ولم يعد هناك على المدى المتوسط اي حل الا سيناريو التغيير البنيوي الوظيفي الجذري، لمواجهة التحديات الجديدة والتطورات التي يشهدها العالم ، وهذه المرحلة هي مرحلة انتقالية ، ستدوم ما بين ثلاث أو خمس سنوات ، سيحصل بعدها تغيير أساسي لا داخل بلدان العالم الثالث فقط ، بل في علاقات الشمال والجنوب .

خلاصة زيارة العراق :

العراق ، أول مختبر لما نسميه بالحرب الحضارية ، وقد زرت مؤخرا هذا البلد العربي ، وعايشت اوضاعه عن قرب فما هي الخلاصات التي خرجت بها بعد هذه الزيارة ؟.

أظن، ان جزءا من تفاؤلي بالمستقبل له علاقة بما لاحظته في العراق . فقد كنت ابني تحليلاتي دائما فيما يخص الاهمية التي تعطى للعنصر البشري، خاصة من حيث التعليم ومحاربة الأمية، وبالخصوص في الحضارات المبنية على القراءة. والعراق مثله مثل : فلسطين ولبنان . من المناطق القليلة في العالم الثالث وبالوطن العربي، التي أولت أهمية اسياسية لمعالجة هذا المشكل، بحيث لم تعد نسبة الأمية تتجاوز عشرة في المائة .

أما العنصر الثاني ، فهو ادراك أهمية العلم والتكنولوجيا، ليس كبضائع تشترى من الخارج سواء كانت معامل أو أسلحة كما تفعل الدول الخليجية ، بل كتطور علمي وتكنولوجي مبني على الاجتهاد الذاتي والبحث العلمي المحلي . والعراق لعدة أسباب ، اعطى الأولية للعلم والتكنولوجيا ، وصل في هذا المضمار الى مستوى مشرف جدا لا في ميدان السلاح ولا في ميدان الصناعات الأخرى .

وهذه الأمور لم تسمح بها الدول المتقدمة ، ولم تسمح بأن تصل دولة من العالم الثالث ، خصوصا وهي عربية ومسلمة الى مستوى من الاكتفاء الذاتي ، والاعتماد على النفس ، وان تحد من التبعية ليس في السياسة فقط ، بل ايضا في ميدان العلم والمعرفة . لهذا مثلت العراق بالنسبة لها خطرا على التركيبة الموجودة في العالم الان ، ومن هنا ايضا كان اهتمامي بالعراق ، لا كعراق فحسب ، وإنما كنموذج جديد للتنمية .

وما رأينا في العراق ، هو نجاح مفهوم الاعتماد على النفس، سواء في ميدان اعادة البناء او في ميدان التغذية .. وغيرها ، وهذا لا يعني عدم معاناة الشعب العراقي والأطفال العراقيين من آثار الحصار الظالم ، وعدم انصاف العالم .

لكن رغم هذه الظرفية التي يمر منها العراق ، فإنني متفائل بالتجربة العراقية ، وأظن انها ستبرهن بعد مدة على خصوصيتها مثل : ما حصل لألمانيا واليابان في الحرب العالمية

الثانية ، فرغم ان هذين البلدين عانا من الهزيمة العسكرية (وهو ما لا يصح على العراق الذي واجه بحوالي 17 مليون من السكان 33 دولة من أقوى دول العالم) ، فقد حققا تطورا مشهودا ، بفضل اهتمامهما بالعنصر البشري وبالعلم والتكنولوجيا ، واعتمادهما على ما يتوفران عليه من أدمغة وارادة سياسية ، على مستوى الشعب لمواجهة الخطر الخارجي . والعراق يتوفر على جميع هذه العناصر ، وأظن أن تجربته بقطع النظر عن التضحيات الجسيمة التي قدمها ، ستشكل على المديين المتوسط والبعيد ، منطلق تغيير أساسي لنموذج التنمية في العالم الثالث . وهذا ما يعتبره الغرب وبعض الأنظمة المجاورة للعراق ما تزال تعيش على عقلية القرون الوسطى (وآخر ما قدمته في هذا الباب منع السعودية للجنة حقوق الانسان) لأنها مصدر خطر عليها .

شروط النهضة :

لقد حددتم جملة شروط ، لتحقيق فعل النهوض كما وصفتم بعض المعوقات التي تحول دون ارتياد آفاقه ، فهل من الممكن ادراك هذا الهدف حقا ، رغم رفض الغرب وتواطؤ حلفائه المحليين كما قلتم ؟.

ليس في الأمر تناقض ، فمرحلة ما بعد الاستعمار ، مرحلة صعبة جدا على نحو ما ذكرت سابقا . لكن الشروط التي ذكرتها كإعطاء الأهمية للعنصر البشري كأساس للتنمية واعطاء

الأولوية للعلم والتكنولوجيا ، والاهتمام بالقيم الحضارية ، وحدها لا تكفي ، لأن هذه الشروط لا أساس لها ولا مستقبل ولا ديناميكية لها الا اذا كانت مصحوبة ومقرونة بالديمقراطية ، وحقوق الانسان والحرية ، حرية الرأي والتعبير والفكر ، باعتبارها شرطا للاستقلال بالعناصر الأخرى للتنمية .

وأود أن أقول ، ان العالم العربي عرف خلال السنوات الاخيرة تجارب ديمقراطية حقيقية ، وأعني تجربة اليمن والأردن والجزائر ، لكن الذي حصل في الجزائر على الخصوص ، هو أن الغرب مثلما لم يقبل نموذج التندية العراقي ، رفض أن يكون هناك نموذج عربي للديمقراطية بمفهوم آخر يعبر عن ارادة الشعب انطلاقا من قيم أخرى .

ورغم ان بعض مسؤولي الجيش الجزائري ، هم الذين حاربوا هذه التجربة الديمقراطية ، فإن التاريخ سيبرهن على ان هذه التجربة تعرضت لنوع من المؤامرة من طرف الغرب . ويكفي ان نرى الطريقة التي تتعامل بها الدول الغربية والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي ، وبعض الشخصيات الغربية التي تزور الجزائر ، وكذا القروض التي تعطى للبلاد ليتبين لنا ان ذلك لا يحصل الا لشيء واحد ، هو نجاح النظام في محاربة قيم وحضارة محلية إسلامية .

الا ان ما حصل مؤخرا في اليمن يعد من الأمور المشجعة ، خاصة لما نتذكر ان هناك 750 ألف يمني طردوا من السعوية ،

وان من بين هذا العدد هناك حوالي 250 ألف يمني ، مازالوا يعيشون في ظروف لا يمكن تصورها . لكن وبقطع النظر عن الضغوط المفروضة على البلاد من جوارها ومن طرف الاستعمار، فإن التجربة الأخيرة لليمن برهنت على أن هناك إمكانيات كبيرة في هذا الباب ، تستند الى طموح الشعب ، علما بأنه ليس هناك شعب في العالم لا يريدالحرية والديمقراطية ، وحرية التعبير .

وحتى بالنسبة للعراق ، اذا كان لابد من النقد ، فإني اعتقد انه حان الوقت لتطوير التجربة الديمقراطية ، وأظن أن هناك محاولات أتمنى ان تتبلور بسرعة أكبر . فلابد من دمقرطة الحياة السياسية ، واعطاء الشعب العراقي إمكانية أكبر في التعبير عن آرائه ، لأن هذا الشعب برهن على أنه يمكن أن يكون محل ثقة ، وعلى روح نضالية عالية في اعادة البناء ومواجهة التحديات . طبعا هناك خطر محدق بالعراق من الخارج ووسائل الاعلام كلها ، تتحدث عن المحاولات الاجنبية للمساس به ، ورصد ملايين الدولارات لمحاربة نظامه ، لكن مع ذلك آمل ان تجد المشاكل الداخلية حلولا داخلية ، لأنها لا يمكن ان تجد حلولا من الخارج أو على يد ما يسمى بالمعارضة الموجودة بالخارج ، لأن المعارضة التي تحترم نفسها ، على ما اظن ، يجب ان تشتغل من داخل البلاد ، وبجميع الوسائل الممكنة التي تجدها بين يديها .

وخلاصة القول انه لا يمكننا ان نضمن الانتصار في هذه المواجهة الحضارية الا اذا ضمنا داخل مجتمعنا احترام الحرية والتعددية والاختلاف وحرية التعبير ، وبدون ذلك لا يمكن للعناصر التي ذكرتها سابقا ان تعطي النتائج التي نطمح اليها في مداخل القرن المقبل .

الأقوال والأفعال :

تحدثتم قبل قليل عن دور المثقف ـ خاصة المثقف المرتزق ـ فيما تسمونه بالمواجهة الحضارية . ومن جهتكم أقدمتم على خطوات ، يبدو من ورائها انكم تعملون على إقــران الأقوال بالأفعال ، من ذلك تقديم استقالتكم من بعض المؤسسـات الدوليـــة ، احتجاجا على حرب الخليج واحـداث جائزة الحوار الحضاري ، ترى ما هي دلالة هذه الخطوات ؟

هذه مجرد خطوات رمزية ، وأظن أن مصداقية المثقف ، تكمن في المطابقة بين الأقوال والأعمال . فقد قضيت معظم حياتي في ميدان التعاون الدولي وتحملت مسؤوليات في عدد من المنظمات الدولية ، وتعاملت في هذا الاطار بروح المسؤولية والعطاء والثقة الكاملة .. لكن ابتداء من منتصف السبعينات بدأ الجو يتغير في علاقات الشمال والجنوب ، لأسباب حضارية ، تطرقت اليها من قبل ، لهذا تركت تدريجيا عددا من المنظمات ، مثل : نادي روماوالجمعية الدولية للتنمية.. وغيرها ، لأنني أظن أن الانسان يجب أن يكون

منسجما مع نفسه وضميره وأن يدافع عن قناعاته بنوع من النزاهة الفكرية ، فالتعاون الدولي صار ملوثا بتدخل الأموال بما فيها البترودولار .

كما أن تدخل المؤسسات الثقافية والبعثات الثقافية الغربية في بلداننا ، لم تعد له علاقة بالثقافة ، بل أصبحت هذه المؤسسات تمارس دورا أساسيا في استراتيجية الهيمنة .

هكذا ورغم أنني مازلت أشتغل على المستوى الدولي ، صرت أطبق على نفسي بعض المبادئ الأساسية ، وحتى عندما أتوصل بدعوة للمشاركة في ندوة ما ، أتيقن من مصدر تمويل تذكرة سفري ، فإذا تبين لي أنها من بعض الأوساط الغير العلمية وأنها من مصدر غامض ، أرفض المشاركة في مثل هذه الندوة . كما أن هناك بعض الأشخاص الذين كنت احترمهم من قبل وتبين الآن دورهم السلبي وأصبحوا الآن في خدمة بعض الأوساط الغربية وفي خدمة البترودولار . أصبحت الآن أرفض أن أجلس معهم في نفس القاعة وأتحاور معهم وأنا أقصد بعض المشاركين من العرب والمسلمين ، ولا تهمني مشاركة الغربيين لأنني مستعد لأن أسمع من أي كان منهم .

وهذا الموقف ليس نابعا من عدم تفتح ، بل لأنني من جيل عرف ما هي الخيانة ، ودخل السجن كما عرف ما هي المبادئ ، وهناك فرق بين التسامح وبين الخيانة ، وبالخصوص الخيانة الفكرية ، سواء كانت عن وعي أو عن غير وعي ، فهي غير مسموح بها لما لهامن تأثير على الأجيال .

نضال ضد الفرانكفونية :

تخوض نضالا ضاريا ضد الفرانكفونية ، لأسباب مفهومة لكن ، هناك من يرى ان مثل هذا الموقف من شأنه أن يستدعي بعض الأوساط الغربية التي يمكنها أن تكون صديقة للقضايا التي تدافعون عنها أليس كذلك ؟ .

هناك تقدير خاطئ لموقفي ، أنا لا أحارب الحضارة الفرنسية أو الانجليزية أو الأمريكية أو الألمانية على العكس .. اعتبر أن هذه الحضارات جزء من الحضارة الانسانية الكونية ، وأحترم كل ابداع وابتكار في اي ميدان كان وليس لي أي موقف عنصري ، ولكن الشيء الذي أحاربه هو استغلال ثقافة أو حضارة أو لغة معينة ، ليس للتعاون الفكري والأدبي وإنما لغرض سياسي ـ ثقافي معين ، وبالخصوص محاربة حضارة وثقافة أخرى .

وهذا هو الفرق فيما يتعلق بالثقافة الفرنسية بصفة عامة . فأنا احترمها كثيرا واستعمل اللغة الفرنسية وأكتب بها وأستمتع بقراءة شعرها وأعمال أدبائه ، لدرجة أن أندري مالرو ، منحني ايامها أكبر وسام للأدب الفرنسي ، وهو وسام الفنون والاداب . لكن ، أن تستعمل هذه الثقافة وهذه اللغة من طرف سماسرة وسياسيين بمفهوم ضيق ، ولاغراض أخرى كمحاربة حضارة أخرى ، وهو ما يرفضه الفرنسيون أنفسهم ، عندما يتعلق الأمر بالهيمنة الانجليزية عليهم سواء في ميدان

الاذاعة والتليفزيون أو الاعلام والتكنولوجيا ، فهذا أمر مرفوض .

فإذا كان الفرنسيون ، يرفضون الهيمنة الاقتصادية والسياسية الأمريكية وما يتبعها من هيمنة ثقافية ولغوية عليهم فلماذا لا يحق لنا ان نقف من سعيهم الى الهيمنة علينا نفس الموقف ؟.

ان المسألة اذن، هي : مسألة موازين قوى وأريد أن لا يفهم من موقفي بأنه دعوة الى الانغلاق والانكماش بل على العكس ، أنا مع التعددية والانفتاح على اللغات الأخرى لأن الانسان كلما انفتح على لغات وحضارات أخرى ، كلما ازداد غنى وازداد تقديرا لقيمة حضارته ولغته الأصلية .

ان المشكل في سياسة الفرانكوفونية بالنسبة للمغرب العربي وافريقيا ، هو انها تحارب اللغات المحلية لكي تصبح الفرنسية وسيلة للهيمنة على الادمغة وعلى الناس . لكن ، الحمد لله ، رغم وجود فئة مهيمنة قليلة في بلداننا فإن مصير الهيمنة الحضارية علينا يظل محدودا جدا على المدى المتوسط ، والتغيرات الجارية حاليا تبرهن على أن هناك خطا معينا لا يمكن للهيمنة الحضارية واللغوية ان تتجاوزه .

هناك أيضا منطقة تماس حضاري أخرى بيننا وبين الغرب ، هي منطقة الهجرة ، فوجود مهاجرين لدى الغرب ، يعني وجود قيم حضارية يتحصن بها المهاجر ، وبسببها يعاني من الميز

والاضطهاد ، فكيف ينظر الاستاذ المنجرة لقضية الهجرة على ضوء رؤيته لهذا الصراع الحضاري ؟.

أظن أن بلادا تصدر مواردها البشرية مثلما تصدر المواد الأولية والفلاحية ، هي بلاد متخلفة ولا تعرف بقيمة الأشياء ، وأظن انه اذا كانت هناك هجرة ، فلأن هناك أسباب للهجرة وهذا هو مصدر المشكل . وإذن قبل أن نؤاخذ أنفسنا لأننا على مشارف القرن الواحد والعشرين . ومازلنا لم نع بعد أهمية هذا العنصر البشري الذي نصدره ، لكي نعطيه الوسائل التي تمكنه من المشاركة في بناء بلاده .

اما الملاحظة الثانية ، فهي : ان الغرب يميز ما بين نوعين من المهاجرين (لا فرق بينهما في العمق) احدهما ، يتمثل في هؤلاء العاملين في مراكز البحث العلمي والجامعات والاساتذة والاطباء والمهندسين ، والثاني ، يجمع بين مستويات وفئات اجتماعية مختلفة من العمال ، وطبعا فإنه يرحب بالفئة الأولى أي فئة المثقفين ، ويعتبرهم هدية ثمينة لم تكلفه شيئا فيما يتعلق بالدراسة والتكوين ، حيث ان بلدانهم الأصلية هي التي قامت بذلك ، في حين يعامل النوع الثاني من المهاجرين معاملة تقوم على التمييز والكراهية .

لكن التغيير الذي طرأ على الغرب فيما يتعلق بالتعامل مع قضية المهاجرين نفسها يمثل مؤشرا دالا لما أسميه بالحرب الحضارية ، فالمهاجر القادم مثلا من ايطاليا أو اسبانيا أو

البرتغال الى فرنسا ، يكون مقبولا نسبيا بالمقارنة مع المهاجر القادم من بلدان الجنوب ، لان الاول له نفس القيم الحضارية بينما قيم الثاني تختلف . فالذي يزعج الغرب في المهاجرين ليس هو مشكل البطالة والمزاحمة في الوظائف . كلا .. انه أسلوب عيش آخر وقيم أخرى .. لأن الغرب الذي يتحدث عن الديمقراطية وحقوق الانسان والتعددية وحرية التعبير ، يرفض في العمق هذه المبادئ بالنسبة للآخرين ، ونراه في التعامل اليومي يكشف عن نفاقه وعدم تسامحه مع قيم أخرى، بل انه يخشى على مجتمعه منها . وعلى العموم فإن موقف الغرب تحكمه ثلاثة مخاوف رئيسية :

- أولها : التخوف الديموغرافي ، لأن وزنه البشري داخل العالم أصبح يتراجع سنة بعد سنة .

- ثانيا : الخوف من العرب والاسلام ، ولو ان وزن العرب بالنسبة للمسلمين لا يمثل حتى عشرين في المائة ، فالعرب جميعا ، يقلون عن تعداد بلد مسلم واحد هو أندونيسيا .

- ثالثها : الخوف من اليابان لأسباب حضارية ، فالغرب لا يقبل ، ما برهنت عليه التجربة اليابانية ، وهو ان الحداثة والتقدم يمكنها أن تتبلور بواسطة قيم أخرى غير القيم اليهودية - المسيحية - الغربية . وهذا مثل مهم جدا ، يعاكس ما يذهب اليه بعض المثقفين في بلداننا من أن وسيلة تقدمنا، هي : تقليد الغرب والسير على نهج الغرب وليس انطلاقا من قيمنا .

وإذن، فإن موقف الغرب من المهاجرين نابع في العمق من هذه المخاوف أما بالنسبة لنا، فالحقيقة أن مشكل الهجرة يرتبط بشيء آخر ، هو مشكل الفقر ومشكل الفجوة التي تزداد حدة بين الغني والفقير داخل بلدان العالم الثالث .. وإذا كانت الفجوة تزداد اتساعا بين الشمال والجنوب، فإن لنا داخل العالم الثالث شمالنا وجنوبنا، مع فارق أنها هنا تتسع بسرعة أكبر .

ويبقى، اننا نقرأ ونسمع يوميا عن هذا العنف الذي يعاني منه مواطنونا في الخارج، بشكل مستمر بدون ان يواجه تقريبا بأي تحرك من طرف المسؤولين في بلداننا ومن دون شك، فإن معالجة هذا الوضع، تقتضي اتخاذ بعض الاجراءات الملموسة للدفاع عن كرامة مواطنينا ،من ذلك اقتراح ناقشناه داخل أكاديمية المملكة المغربية في اطار الحديث عن اتحاد المغرب العربي عند انطلاقته .. ويتمثل هذا الاقتراح في انشاء صندوق تضامن للمهاجرين المغاربيين ، على أن يضمن هذا الصندوق الذي يتولى تسييره اتحاد المغرب العربي، لكل مغاربي، يريد العودة الى بلاده الأصلية أو الى احد بلدان المغرب العربي الأخرى حدا أدنى من أسباب العيش .. وهذا ميدان يمكن لاتحاد المغرب العربي ان يبرهن فيه عن مصداقيته . لكن هجرة المفكرين والأدمغة، تعود لأسباب أخرى، تتمثل في انعدام حرية التفكير بوسائل وميادين العمل ، ولا أظن أن عالما يحترم نفسه يمكنه أن يقبل بالعمل في أوضاع كهذه .

وهكذا، فبقدر ما أعتقد أن هجرة العمال يجب التعامل معها بالطريقة التي تحدثت عنها ، بقدر ما ينبغي التعامل مع هجرة الأدمغة بطريقة أخرى ، وهي أن نضمن لهم محليا ، الشروط الأساسية للعمل واذا توفرت هذه الشروط ، انا على يقين بأن هذه الأدمغة ستعود الى بلدانها ، وفي انتظار ذلك لست من الذين يحاربون هجرة الأدمغة ، لماذا ؟ لأنه قبل نهاية القرن ، ستصبح نسبة المثقفين الحاصلين على مستوى الدكتوراه فما فوق ، المنحدرين من العالم الثالث حوالي خمسين في المائة ، بالمقارنة مع نظرائهم في العالم كله . ومعنى ذلك ان العالم الثالث الذي يمثل نسبة ثمانين في المائة من سكان العالم ، لكن عشرين في المائة فقط من الاقتصاد العالمي سيصبح له في غضون السنوات القادمة نسبة خمسين في المائة من الأدمغة على الصعيد العالمي . واذا اخذنا بعين الاعتبار أن جزءاً كبيرا من هذه النسبة من العلماء ، تشتغل الان في أوروبا وأمريكا ، فمعنى ذلك ان التصرف في العلم والتكنولوجيا عبر العالم ، سيصبح تدريجيا بيد أبناء العالم الثالث .

وكمثال آخر، تبين احصائيات وزارة الشغل الأمريكية أن عدد الملتحقين الآن بميدان العمل بمستوى الدكتوراه فما فوق في الولايات المتحدة ، مولودون بنسبة تزيد عن خمسين في المائة خارج أمريكا ، وأن جلهم من العالم الثالث .

وهكذا فوجود أدمغة من العالم الثالث في الغرب ، وجود

إيجابي ، لأنهم يمثلون نوعا من الدياسبورا هناك ، ولأن الكوري يبقى كوريا ، والهندي هنديا ، والمصري مصريا ، والايراني .. الخ ، وجودهم في مراكز مهمة هناك لا يؤثر على البحث العلمي فقط ، بل على القيم الموجودة بالغرب وهذا في صالح العالم الثالث ، فضلا عن تكسيرهم لاحتكار الغرب للعلم والتكنولوجيا .

ـ ككلمة أخيرة استاذ المنجرة ؟.

خلاصة القول ، اننا نعيش الآن مرحلة مواجهة بين الشمال والجنوب ، ولا يمكن حل هذا الصراع الا بتغيير حقيقي للنظام الدولي بما يحقق دمقرطة العلاقات الدولية وتطبيق المبادئ الديمقراطية التي ينادي بها الغرب داخل بلدانه على الصعيد العالمي ، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية ومحاربة الرشوة والفقر والأمية والأمراض داخل بلدان العالم الثالث اذ لا يعقل أن يبق الغنى الفاحش في مناطق جد محدودة من العالم والفقر المدقع في بقية المعمورة .

ورغم هذه المشاكل التي ذكرتها ورغم هذه الهمجية التي نراها في العراق وفلسطين والبوسنة والصومال ، رغم ان الناس أصبحوا ينسون ما تحققه اسرائيل من أرقام قياسية في العنف بحق الفلسطينيين ، بغض النظر عن هذه المشاكل المرحلية فإننا لم ننظر الى الأمور بطريقة شمولية على المدى المتوسط ، وهو ما بين خمس وعشر سنوات أو على المدى

الطويل، وهو ما بين 15 و 20 سنة ، يتبين لنا ان هناك تغييرات بدأت وانطلقت ولا يمكن لأي أحد أن يردها .. فالمسألة اذن هي إما ان لا تتمكن الانسانية من التغلب على المشاكل الحالية ، ومن الاستعداد للتحديات التي تنتظرها وهذا سيؤدي لفناء الانسان ، وهذه المسألة ليست خيالية على الاطلاق ، لأن الولايات المتحدة قادرة وحدها على تحطيم الكرة الأرضية 10 و 15 مرة ، وإما انها ستحقق النصر بمعناه الشامل ، وهذا اعتقادي ، لان لي ثقة في الانسان الذي خلقه الله ووهبه العقل والتفكير ، فالمشكلة الان ، هي على مستوى البنيات الفكرية ومن الممكن أن تتغير هذه البنيات سواء في الشمال أو في الجنوب .

أقول اذن، النصر قريب على مستوى العشر أو الخمس عشرة سنة المقبلة ، ولو أننا سنؤدي عليه ثمنا باهضا في غضون الأربع أو خمس سنوات القادمة ، فإن تفاؤلي بالمستقبل نابع من تشاؤمي بهذه المرحلة ●

« نبذ أي إستعلاء حضاري ، هو المفتاح الصحيح للتعايش السلمي »

الإتصال الثقافي :
«التحدي المستقبلي الأساسي»



هي اليـوم ، المجالات التي تلتـقي فـيـها الى حد الانصهار التكنولوجيا والثقافة . إن «طرق الإعلام السيـارة» ، التي هي نتـاج كل من الابداع العلمـي والابتكار التكنولوجي ، تثير عددا من التساؤلات المهمة في خصوص الخبر المنقول ، والشبكات المستعملة .

وقد سبق للأستاذ سين مك بريد ، في تقرير له لليونسكو ، أن أنذر بقوله : «إن الانفجار التكنولوجي للاتصـال ، يجسد في أن معا فرصة قيمة وخطـرا عظيما . وإن إشعاعه يتوقف على قرارات ذات أهميـة ، يصح أن يستشف من خلالها مصدرها وصورة تنفيذها . وقد تجلى كأمر محترم ، القيام بعمل حازم ، لأجل وضع أسس انبثاق شتى البدائل ، للطابع الاجتماعي» .

إن مشكل ولوج الاعلام لم يفقد شيئاً من حدته ، وهو يتحكم في الاتصال الثقافي ، سواء داخل كل بلد أو بين بلد وغيره من البلاد . إننا هنا بصدد قطاع مازال يطبعه الاجحاف المتصاعد . لذا ، أصبح السلام مرهونا بشكل متزايد ، بوجود اتصال ثقافي

متوازن . وبلوغ مثل ذلك الهدف في ظرف زمني معقول ، يشكل أحد التحديات الجسام في مستقبل الانسانية .

لم تفقد مشكلة ولوج الإعلام شيئا من حدتها . ولقد ظلت بشكل مستديم ، تتحكم في النشاط الاعلامي العالمي . وما فتئ السلام مرهونا بدرجة تأثير الاتصال الثقافي . وإن الاتصال المتوازن ، لا سيما منه الثقافي ، يعد من آأكدِ الضروريات لصون السلام . ولأجل التمكن من ذلك التوازن في ظرف معقول، يتعين العمل بحصافة ، ليتأتى النهوض الموفق بأعباء بناء مستقبل الانسانية .

لقد أضحى الإعلام ، في ذات الوقت ، منبعا وأداة للسلطة السياسية، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والعلمية ، وبات المفهوم الحق للاتصال يتنامى بتطابق مع مدى التقدم الهائل في مضمار التكنولوجية . وأمست وسائل الاعلام ، تتفاعل باستمرار سائرة الى تألق فسيح الأرجاء .

نفيد من دراسة قامت بها مصالح منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، أن الاتصال أصبح بالتأكيد الصناعة الأولى في العالم منذ عام 1987 ، ويتوقع أن يكون الحيز الذي تحتله نهاية القرن الحالي في حدود 40 في المائة من الانتاج الصناعي العالمي : أي نحو ألف مليار دولار وفي 1993 قدر مبلغ معاملات الشركات الخمس عشرة المهمة في قطاع الهاتف بأزيد من 310 مليار دولار ، فيها 60.1 مليار دولار حصة NTT و 39.8 تخص ATT . ووصلت الشركتان المذكورتان الى ما يدنو من مائة مليار دولار .

وفي بلاد العالم الثالث ، ركز أصحاب القرار جهودهم على الجانب السياسي للإعلام ، واستثمروه ، أساسا ، كأداة للحكم ولم يولوا من الاهتمام بوظائف الاعلام الاقتصادية ، والاجتماعية ـ الثقافية ، والتقنية الا النزر اليسير.

فمثلا تغطي افريقيا من بين مجموع السوق الاعلامية، نسبة 2 في المائة ، بينما تقدر حصتها من الحاصل العالمي الاجمالي ب 3 في المائة . إن التزاوج بين الرقمين لجلي .

ومما لامراء فيه أن للاتصال أثره في مدى السياسة ومدلولها ، ذلك لأن الحدود تُجُووزَت بفعل التكنولوجيات المتقدمة . إننا اليوم في معمعان تحول جذري ولهذا التحول تأثير محمود على مسير الاتصال الثقافي ، ولذا دخلت تحسينات ملموسة على تبادل الاخبار، وقد نمت كما بقدر ما صعدت كيفا . إلا أنه كان لزاما أن تصارع صعابا جمة ، ومنها الاختلال الواضح الذي لوحظ على مستوى مصدر الاخبار .

إن نحو خمسة بلدان تهيمن الى حد يدنو من الاحتكار في هذا الشأن ، اذ تشرف على ما يناهز 90 في المائة من المبالغ المصروفة على الاتصال في مجموع العالم .

واذ نحن اكتفينا بمعاينة التكنولوجيات المتقدمة ، فإننا نسجل ما لا يزيد على 3 في المائة كحصة العالم الثالث منها .

يصعب ، والحالة هذه ، توقع توطين اتصال ثقافي عالمي سليم متوازن . فللأسف ، في هذا الخصوص كل شيء يدعو الى

القـول ، بوجـود اتجـاه أكيـد الى تقليص الهـويات، وتقليص التنوع في الشأن الثقافي أيضا، ولحد الآن ليس هناك ما يؤشر نحو الأمل في إمكان قهر الحيف الحاصل، بل يخشى استفحاله .

إن التـحـول الذي لحق عـالم الاتصال مهم للغاية . فقد انتقل العـالم به من حياة مجتمعية أساسها الانتاج ، الى حياة اجتماعية قائمة على العرفان ، وحلت ، بناء عليه ، الطرائق والاستنباطات محل المنتج ـ المصنوع .

اليوم ، يتعين أن ينظر الى التخلف كوليد لم يكن منه بد ، لقصور في التدبير ، وعجز عن التحديث والتحويل ، في حقل تبليغ الخبر وتبادل الاخبار .

جاء في دراسة نشرتها عام 1980 ، حول «الاعلام والتنمية» ما يلي :

«إن الثورة التي وقعت في قطاع وسائل الاعلام ، تبرز أمرين، أولهما: لا يمكن لأي مسلسل للتنمية مهما كانت طبيعته، أن يكون ذا مفعول إلا إذا اتكل على تكنولوجيا الاعلام الحديثة، والثاني أن تلك التكنولوجيات تحمل في ثناياها انفصاما في البنية، مما يؤثر أيما تأثير في البيئة الاجتماعية ـ الثقافية لكل من البلاد المصنعة والبلاد التي في الطريق الى النمو» .

ولاجل رفع التحدي الذي يواجهه الاتصال الثقافي ، بسبب هذا التحول الهائل ، لا مناص من النهوض بمهمة دقيقة داخل البلاد السائرة الى النمو ، ولا مندوحة عن العدول تماما عن

الأنماط الحالية ، ونهج مسلك محمل بمفاهيم حديثة ، واعتماد قيم جديدة قمنة بتحقيق قسط لابأس به من الاكتفاء الذاتي .

ويكون من اللازم كذلك فتح اعتمادات وفيرة ، لأجل الاستثمارات ، سواء من حيث المواد البشرية أو في مجال البحث العلمي . وثم ضرورة ملحة ، ألا وهي السعي الحثيث إلى تدعيم الابداع ، في اطار احترام حقوق الانسان ورعايتها .

وحتى اذا افترضنا توافر هذه الشروط برمتها ، فإنه يبقى أن عددا كبيرا من البلاد ، يتعذر عليها رفع التحدي في مجال الاتصال ، بسبب عدم قدرتها على ممارسة النقد .

إن توظيف التكنولوجيات في الاتصال ، يستحث مبالغ مالية مهمة ، ويقتضي تصعيد مساهمة القوى البشرية ويترتب عنه حتما التركيز على نمو السوق وازدهارها . ذلك كله ، يمثل تحديا لا قبل الا لعشرة من البلاد السائرة الى النمو برفعه .

وقد تجلى من اللازم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية ـ الاقتصادية ، وتأمين المعيش السياسي والثقافي ، أن تعتمد مشروعات مشتركة بين البلاد السائرة الى النمو . فمن شأن تعاون منظم بين أقطار الجنوب ، أن يفيد نمو العالم الثالث ، بل كذلك أن يساعد على نجاح البرامج المتعلقة بكل من الشمال والجنوب ، بما ينهض بأوضاعها في اتجاه المزيد من الرخاء والانسجام ، مما يساعد على صون التنوع الثقافي وتعزيز التضامن الانساني .

إن اشكالية الاتصال الثقافي ، تهم المعمور قاطبة ، ولذلك فهي تتطلب رؤى عالمية وحلولا شمولية ، تسهم فيها الانسانية جمعاء .

ومما لا ريب فيه ، أن التقدم الكبير الذي حصل بفعل التكنولوجيات ، أسهم في تحسين مستوى الاعلام كما وكيفا ، كما مكن من تخفيض مدى « الضجيج » والمفارقات . بيد أننا لم نلاحظ نتائج حسنة على مستوى مضمون الاعلام ، حيث ما زال التحريف في تزايد مطرد ، وحيث لم يطرأ ما يحمل على الاعتقاد بأن المجتمع الانساني سيتغلب على الأنانية التي ما فتئت تحول دون استماع الرأي الآخر .

يتعين أن تبتكر آليات ديمقراطية جديدة ، لترتيب تدفق الاتصال الدولي على أساس احترام المبدء الأساسي لحرية الاعلام، وضمانة حد أدنى من الحماية الذاتية (الدفاع الثقافي عن الذات)، بالنسبة للبلاد التي تتعرض لحملات إعلامية عدوانية . وبالجملة : يتعين تكريس الحرية والمسؤولية معا .

لقد أدت نهاية « الحرب الباردة » ،وما ترتب عنها من مواجهة ايديولوجية (مذهبية)، بين المعسكرين الشرقي والغربي ، الى تحويل الثقافة الى حلبة صراع .

وإنني ، منذ 1978 ، أدافع عن فكرة وجود صلة متينة بين إشكالية العلاقات بين الشمال والجنوب ، والاتصال الثقافي .

وأتيحت لي الفرصة سنة 1986 ، هنا في طوكيو ، للتحدث أثناء برنامج متلفز عن انحدار النزاعات أساسا من الثقافة .

وجاءت الوقائع تؤكد باستمرار هذه المقولة ، وخصوصا عند نشوب حرب الخليج (1991) ، ورأيي أنها كانت «حربا حضارية» .

وقامت عدة منازعات مسلحة أخرى ، في يوغوسلافيا السابقة ، وعدة جهات أسيوية في الاتحاد السوفياتي السابق ، وفي افريقيا : كل من تلك الحروب في اعتقادي تدخل في فصيلة النزاعات الثقافية ـ الحضارية .

فكيف تكون تعبئة العلم والاتصال، لأجل أن يعاد للثقافة دورها الأصلي كفضاء عريض للإبداع، والإخاء، والمحبة، والكرم ؟ لهذه الاشكالية أبعاد اخلاقية واجتماعية واقتصادية وتكنولوجية ، وهي مرتبطة ارتباطا يكاد يكون عضويا برؤيتنا المستقبلية . إننا بحاجة الى التحلي بعقلية جديدة، تجعلنا قادرين على إعمال فضاء موفق للاتصال الثقافي، بحيث نوفر لأنفسنا أداة ناجعة لإقرار السلام في المعمور .

إن الحروب ، أضحت منذ عهد قريب، تعكس استكبارا ثقافيا ، وعلينا اليوم أن نستحث بإصرار ومصابرة روح التواضع الثقافي، فإن نبذ أي استعلاء حضاري هو المفتاح الصحيح للتعايش السلمي . وبصرف النظر عن المخاطر والصعاب ، يمكن أن تقول إن الاتصال الثقافي كما يتراءى لذوي النيات الحسنة ، من شأنه أن يؤمن للإنسانية مستقبلا آمنا ●

« هذا الرجل ، كان متقدما على الآخرين في كل شيء »

بن بركة : رجل التواصل

إنني ممتن للشبيبة الاتحادية وللاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذين أشركاني في هذه التظاهرة الهامة ، وإنه لمن الصعب علي أن أخفي تأثري ، وفي مقدمة مداخلتي ، أود الاشارة الى عمل متميز تم في المغرب ، ولكنه غير معروف كثيرا في الخارج ، قام به أحد الحاضرين معنا هنا ، وهو عبارة عن أطروحة علمية للأستاذ المعطي سهيل ، وكما نقول بالعربية (عندما يحضر الماء يرفع التيمم) ، إنني سعيد عندما ألاحظ أنكم تحظون بامتياز وجوده معكم اليوم ، فهو الذي خصص وقتا طويلا لبحث المسألة التي تناظرون فيها ، ولن أنسى لحظة مناقشته لأطروحته ، لقد كان لي شرف المشاركة في لجنة المناقشة بجانب الأستاذين حبيب المالكي وفتح الله ولعلو ، وقضينا جميعا ست ساعات بدون أن يتعب أحد منا أو من الحاضرين في القاعة .

وبالنسبة لشخص المهدي بن بركة الذي ينظم هذا اللقاء احتفاء به، فإنني أعرفه شخصيا ، وكان من أولئك الأشخاص المتميزين الذين عرفتهم عبر العالم ، والذي كانت لي معه

صادمة عنيفة، تحولت فيما بعد الى صداقة مخلصة ودائمة ...

خلال المرحلة التي أعقبت الاستقلال ، وتحديدا في أبريل 1959 ، اجتمع المجلس الوطني الاستشاري الذي كان يرأسه المهدي ، في آخر اجتماع له ، والذي خصص لدراسة الميزانية ، كنت مديرا عاما للاذاعة المغربية وكان لي من العمر 25 سنة ، وكانت آنذاك حكومة عبد الله ابراهيم قد تألفت ، حيث كان عبد الرحيم بوعبيد يشغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد الوطني ، وقدم المهدي خطابا لمدة أربعين دقيقة في المجلس حول الميزانية ، وكمدير جديد للاذاعة ، كنت أرغب في تطبيق تقنيات جديدة في علوم الاتصال ، لذا فقد أعطيت تعليماتي لكي يذاع مقتطف من خطاب المهدي لمدة دقيقتين خلال تقديم نشرة الأخبار ، مع تعليق مدته ثلاثون ثانية ، وإشعار المستمعين بأن النص الكامل للخطاب سيذاع في نهاية النشرة .

في الواحدة والربع زوالاً ـ موعد الأخبار الرئيسية ـ ، كنت ما أزال في مقر الاذاعة ، واتصل بي عبد الرحيم بوعبيد بالهاتف غاضبا :

« ماذا تحسب نفسك ، إن الامر يتعلق برئيس المجلس الوطني الاستشاري ، وخطابه يجب أن يذاع في بداية النشرة وبنصه الكامل» .

واتصل عبد الله ابراهيم بعد مرور عشر دقائق على مكالمة السي عبد الرحيم ، ليعاتبني هو الآخر على ما صنعت .

لن أتحدث عن الظروف السياسية التي كنا نمر منها ، فقد كنا نعيش الفترة التي أعقبت ميلاد حركة 25 يناير .

وفي شبابي ، كنت هادئاً ، على عكس بقية الناس ، لهذا فقد تقبلت الأشياء بهدوء دون أن أنفعل أو أتحرك ، وفي الغد اتصلت بالمهدي بن بركة هاتفيا لأقول له : «إنك تفاجئني ، فمنذ متى كنت محتاجا لكي تخاطبني عن طريق رئيس الوزراء أو نائب رئيس الوزراء» ، ودعوته لزيارة الاذاعة ففعل، وتناقشنا بصوت عال، مع استعمال عبارات قوية من كلينا ... وفي النهاية ، لاحظت بأنه فهم بأن ما صنعت كان يمثل ربما واحدا من أكبر الخدمات التي يمكن أن أقدمها في ميدان الاعلام ، وهو تقديم دقيقتين من خطاب في نشرة الأخبار ، وعدم ابتذاله وترك الناس يستمعون لبقية الأخبار ، لكي يوفروا تركيزا كافيا على الخطاب بعد انتهاء النشرة .

وقد صنعت نفس الشيء مع خطاب لجلالة الملك محمد الخامس ، بعد أسبوعين من ذلك .

لقد عرضت عليكم هذه الواقعة ، لأبين لكم أن المهدي كان الرجل الذي يمكن أن نتناقش معه ، لم يكن رجلا سهلا ، كان ذا فكر وقناعة راسخة ، ولكنه كان يتوفر على التسامح والتفتح الذي يسمح له بالانصات للآخر .

وأنا سعيد أيضا ، لكون هذه التظاهرة تجري تحت إشراف لجنة تنسيق العمل الدولي التطوعي ، وأعتقد أن المهدي قد أثبت عبر عمليته لطريق الوحدة ، أنه كان يفهم معنى الشباب وكان يفهم معنى التطوع ، وهو بلا شك تكريم عال لروح المهدي ، أن يجري هذا النشاط اليوم باشتراك مع لجنة تنسيق العمل الدولي التطوعي .

هناك ثلاث مراحل لعلاقتي مع المهدي، لعل أخصبها كانت عندما غادرت المغرب سنة 1960 ، ودخلت اليونسكو عام 1961 ، وكنت أول رئيس لقسم افريقيا ، وعايشت المشاكل الافريقية لسنوات الستينات ، وهي الفترة التي عاشها المهدي بين باريس وشانديزيه .

لقد كنت أراه كثيرا ، وكنت أتنقل في عطلة آخر الأسبوع لالتقي به في شانديزيه ، هو والسي عبد الرحمان اليوسفي الذي كان هناك أيضا .

ويجب أن أقول لكم ، أنه منذ 1961 ، والى غاية اختفائه ـ ذلك أنني التقيت به 48 ساعة قبل الحادث ـ فإن 90٪ من مناقشاتي مع المهدي لا علاقة لها بالمغرب ، وداخل هذه المناقشات ذاتها ، فإن 95٪ منها لم تكن لها علاقة بالسياسة .

وهذا المهدي بن بركة الذي كان يزعج كثيرا ، لم يكن يزعج لأنه قائد سياسي مغربي ، فالمغرب لا يمثل الا 0.45٪ من سكان العالم ، فماذا سيكون تأثير وقوع تحولات في الأبنية السياسية

والاقتصادية والاجتماعية في المغرب على التوازن العالمي ، بل كان يخيف بحكم البعد العالمي لشخصيته ، لقد فهم المهدي شيئين أساسيين :

أولا ـ فهم أهمية البداغوجيا في السياسة ، وكان دائما رجلا بيداغوجيا ، ونجاحه على المستوى السياسي لم يكن فقط ناجما عن مواهبه السياسية ، بل لأنه كان يمتلك إلماما عميقا بمبادئ علم النفس التربوي ، ومارس التدريس ، وكان واحدا من أوائل علماء الرياضيات المغاربة .

ثانيا ـ أدرك أهمية العلم والتكنولوجيا ، ومنذ 1961 و 1962 و 1963 كان له حلم هو إنشاء مجلة افريقية ، ومازلت احتفظ بمراسلة معه في هذا الشأن ، وقد تبادلنا رسائل في الموضوع ؛ المهدي وأنا ، ورجل آخر هو ديالوتيلي الذي عرفته في الأمم المتحدة ، وكان أول أمين عام لمنظمة الوحدة الافريقية ، وعرف مصيرا غير مخالف كثيرا لمصير المهدي ، إن موضوع هذه المجلة هو أمر أثيره شخصيا لأول مرة ، إذ لم يسبق لي قط أن كشفت عنه .

وكانت هذه المجلة ، ستركز عملها أساسا حول قضايا التربية والعلوم والثقافة، وتشاء الصدف ـ وليس هناك من صدف ـ أن الذي سبقني الى الحديث في هذه المنصة قبل قليل ، السيد مصطفى فال ، ليس فقط ممثلا هنا لليونسكو ، فهو في ذات الوقت مناضل افريقي .

وكنت قد أعددت مقالا لينشر في العدد الأول لهذه المجلة التي لم يكتب لها أن ترى النور ، وذلك بتوجيه من المهدي الذي دفعني ومنذ ذلك الوقت الى فهم أهمية الموارد البشرية ، وأنها أهم من رأس المال .

هذا المقال الذي هيأته في 1963 ، أفادني 15 سنة بعد ذلك ، عندما كلفني نادي روما باعداد تقرير حول التعلم L'Apprentissage ، وإنني مدين للمهدي في ذلك ، وهو ما أصرح به لأول مرة ، فالملف الذي حضرته لهذه المجلة الافريقية ، اعتمدته فيما بعد كقاعدة لما أصبح يسمى تقرير نادي روما « on ne finit pas d'apprendre» ، والذي ترجم الى 13 لغة ونشر منه مليون نسخة .

لا يمكن أن نجد طريقة ، أفضل من هذا اللقاء ، لتكريم روح هذا الرجل الذي كان متقدما على الآخرين في كل شيء ، انني أهتم أساسا بالبعد العالمي لشخصيته التي أزعجت الكثيرين ، وبآرائه بالنسبة للعلوم والتكنولوجيا والتربية ، وخاصة بصدد ما سمي بالحوار شمال/جنوب، علما بأن الحوار شمال / جنوب ، كمصطلح وكتعبير لم يستعمل الا في 1973 ، بعد الصدمة البترولية الأولى ، وبعد قرار الأمم المتحدة الشهير حول النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وعندما شرع جيسكار ديستان ، يتحدث عن وضع المال العربي والأفكار الفرنسية الكبرى لفائدة حاجيات افريقيا .

كان المهدي بن بركة ، قد انطلق في بلورة فكرة ما يمكن تسميته بالتعاون جنوب / جنوب .

وقبل شهرين ونصف من اليوم ، ها نحن نشاهد ميلاد تقرير هام ـ وهذا أيضا ليس صدفة ـ أعدته لجنة «جنوبية» ، يقودها الرئيس نيريري وتضم 19 شخصية من العالم الثالث ، وقد عرضت تقريرها في كاركاس في 2 غشت 1990 ، في اليوم الذي اندلعت فيه أحداث الخليج .

كان انتظار 25 عاما ليستيقظ الناس وليتخلصوا من كثير من الأوهام ، ولينتبهوا الى عظمة مشروع المهدي بن بركة حول التعاون الجنوبي الجنوبي ، وإنني متيقن أن هذا المشروع ذي الأفق العالمي الواسع ، هو بالضبط الذي جعل المهدي مصدر ازعاج ●

(*) هذه الشهادة قدمت في الجلسة الافتتاحية لمناظرة (نقل التكنولوجيا) التي نظمها المكتب الوطني للشبيبة الاتحادية أيام 27-28-29 أكتوبر 1990 بباريس في الذكرى 25 لرحيل المهدي بن بركة ، والتي جرت بتعاون مع مجلس تنسيق العمل الدولي التطوعي .

« فما هو يا ترى المجتمع الإعلامي الذي ينشده الأفارقة..؟! »

تحديات التواصل في إفريقيا

مازلت أذكر جيدا، الأهمية التي كان المندوبون الأفارقة الى المؤتمر العام الحادي عشر لليونسكو ، المنعقد بباريس في خريف 1960 ،يولونها لتطوير وسائل الاعلام والاتصال الجماهيري . كانت تلكم السنة «سنة إفريقيا» ، اذ كان الاستقلال حديث العهد ، وكانت فضائل حرية التعبير ودور الاتصال في التنمية ، من الأمور التي تحظى بالأولوية ضدا على الإرث الاستعماري ، الذي كان نجمه قد أفل قبل زمن يسير .

ومما يبعث على الأسف أن هذا الاهتمام ، وإن كان سيعود للظهور سنوات بعد ذلك ، في شكل جديد مع قضية أخرى لا تقل أهمية ، ألا وهي قضية «النظام العالمي الجديد للإعلام» ، كان مصيره التلاشي التدريجي .

مما لا شك فيه ، أن تغييرات جذرية في النظام الدولي ، الذي هو في الوقت الراهن مصدر غياب المساواة والعدل ، تعتبر شرطا مسبقا لا غنى عنه ، من أجل تحول جدير بهذا الاسم ، في نظم الاعلام والاتصال الافريقية .

أضف الى ذلك ، أن الحكومات الافريقية ، لم تول الاعلام والاتصال كل ما يستحقانه من اهتمام بوصفهما ركيزتين من ركائز السياسات التنموية ، فلو كانت هذه الحكومات قد سلكت المسلك السليم ، لكان وزنها اليوم على الساحة الدولية أكبر ، على اعتبار أن انشغالاتها فيما يتعلق بالسياسة الداخلية وبالتجهيزات الأساسية ، كان سيكون منسجما مع وعيها السياسي والاقتصادي بالتفاوتات الحاصلة ، في هذين المجالين بين الشمال والجنوب .

لقد كان يغلب على أصحاب القرار في افريقيا ، توجه يمعن في تركيز الاهتمام ، وكل الاهتمام على الجوانب السياسية للإعلام ، واستخدامه كأداة للحكم ، متناسين ان لم يكن متجاهلين تماما الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والتكنولوجية لهذا القطاع . غير أن الجزم بهذه الحقيقة الأخيرة لا ينبغي أن يقلل بحال من الأحوال ، من أهمية النقاش الدولي الدائر في هذا الصدد ، ولا ينبغي اعتباره حجة لمعاكسة الحاجة ، والحاجة الملحة لتغييرات هيكلية ، في النظام العالمي للإعلام والاتصال .

فتقرير لجنة سيان ماكبرايد ، الذي نشرته اليونسكو سنة 1980 ، تحت عنوان «أصوات متعددة لعالم واحد» ، وهو عمل على درجة كبيرة من الوضوح والجرأة ، ساهم بشكل كبير

في تحسيس الرأي العام العالمي ، بالإشكالية الحديثة للإعلام . وبدون الاصلاحات التي يقترحها التقرير السالف الذكر ، سيعاني العالم الثالث عموما . وإفريقيا على وجه الخصوص ، من صعوبات لا نهاية لها في التغلب على الهيمنة الحالية للشمال في هذين الميدانين الحساسين .

ولنا في هذا دافعا اضافيا ، اذا أخذنا بتوصيات لجنة ماكبرايد . لاعتماد سياسات من شأنها أن تعجل بالتغييرات المنشودة . فالمسألة مسألة مصداقية . لا أقل ولا أكثر . فكما سيلاحظ من خلال قراءة هذه اللمحة التي نقدمها عن تطور الاعلام والاتصال بإفريقيا ، يبقى أن الحجج التي تدعم هذه المصداقية أقل ما يقال عنها أنها غير جلية .

في سنة 1960 كانت إفريقيا تتوفر على حوالي 100 صحيفة يومية ، بمعدل توزيع يعادل عددا ونصف لكل 100 شخص ، و 350 محطة اذاعية ، مع معدل مذياعين ونصف و 20 محطة تلفزية ، مع معدل 0.1 تلفاز لكل 1000 شخص . ولم يسجل الا تطور طفيف على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية ، لتبقى حصة إفريقيا من التوزيع العالمي لوسائل الاعلام غير ذات بال ، كما يمكن استنتاج ذلك من الجدول أسفله ، ولا سيما اذا استحضرنا باستمرار كون افريقيا تمثل 11٪ من ساكنة العالم :

وسائل الإعلام	السنة	حصة إفريقيا
إنتاج الكتب	1983	٪1.8
توزيع الصحف	1982	٪1.5
استهلاك ورق الصحافة	1982	٪0.8
محطات البث الاذاعي	1983	٪4.2
أجهزة الاستقبال الاذاعي	1983	٪4.0
المحطات التلفزية	1983	٪1.4
أجهزة الاستقبال التلفزي	1983	٪2.3
عدد قاعات السينما	1983	٪1.5
المعدل السنوي لجمهور السينما	1983	٪2.2
أجهزة الهاتف	1984	٪1.4
حركة البريد	1980	٪2.1
نفقات الاعلاميات	1985	٪0.3

إن هذه الاحصائيات ، تعطينا نظرة عن الوضعية المزرية لوسائل الاعلام والاتصال في القارة الافريقية . وليس من المستغرب أن الناتج الداخلي الاجمالي بإفريقيا ، يمثل أقل من 3٪ من الناتج الداخلي الاجمالي العالمي . فثمة ترابط واضح بين الرقمين .

بل الحقيقة ، أن الوضعية أكثر مأساوية مما تظهره هذه الأرقام ، لأن تكنولوجيا الإعلام والاتصال ، عرفت ثورة حقيقية وهي بصدد تحويل العالم في نهاية المطاف من حضارة

إنتاج الى حضارة مبنية على المعرفة ، ستقوم فيها الموارد البشرية والمعلومات تدريجيا ، بتعويض الركائز التقليدية للتنمية ، أي المواد الأولية ورأس المال . ومن هنا تأتي الأهمية التي تكتسيها بالنسبة للإعلام والاتصال ، التكنولوجيا المتقدمة كالاعلاميات والاعلاميات الموصلة والروبوتية والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الفضائية واللوازم الجديدة ، وحتى الهندسة الاحيائية . إن تخلف افريقيا في هذه الميادين الجُديدة ، أفظع بكثير من التخلف المسجل في ميدان وسائل الاعلام التقليدية .

فوزن افريقيا في جميع هذه المجالات ، ان لم يكن منعدما فهو تافه . فافريقيا ، لا تمثل الا سوقا قزمية تعرف تطورا يمكن تشبيهه بلقطة بالعرض البطيء . واذا نحن أردنا قيا'س هذه الثورة الاعلامية ، علينا أن نفحص بعض الحقائق الاقتصادية الأساسية التي من شأنها أن تساعدنا على فهم انعكاساتها السياسية والاجتماعية ، والثقافية بالنسبة لإفريقيا .

- أصبحت صناعة الاعلام والخدمات المرتبطة بها ، أهم صناعة في العالم برقم معاملات ، يقدر بأكثر من 200 مليار دولار ، وستستوحذ سنة 2000 على 40٪ من الانتاج الصناعي العالمي .

- تمثل الصناعة الاعلامية 60٪ من الناتج الداخلي الاجمالي ، للولايات المتحدة ، و 55٪ من الناتج الداخلي الاجمالي ، للمجموعة الاقتصادية الأوروبية . وهي تشغل أكثر من نصف الساكنة النشطة في العالم المصنع .

لقد أضحى الاعلام ، «الاختلاف الذي يبرز الاختلاف» بتعبير كريكوري بيتصون ، في آن واحد ، مصدرا للقوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والتكنولوجية ، وكذلك أداة لهذه القوة ، وذلك على الصعيدين الوطني والدولي .

ان صيرورة العالم الى مجتمع معرفة ، بصدد قلب النظريات والتطبيقات الجاري بها العمل ، فيما يتعلق بالتطور الاقتصادي ، والاجتماعي ، والثقافي . فهذه الصيرورة تستدعي نماذج جديدة للتنمية وتشبيبا لمفهوم مشورات «الخبراء» ، التي درجت الأوساط الدولية على تزويد افريقيا بها على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية .

إن المعركة في ميدان وسائل الاعلام تدور على جبهتين : جبهة التكنولوجيا المتقدمة ، وجبهة حقوق الانسان من حرية التعبير وحرية الصحافة والحق في الاعلام والمشاركة ، والحياة الخاصة ... فالجانب الأول : هو «الخردوية» الحقيقية للثورة الاعلامية بينما الثاني : يلعب دور «برامج الحاسوب» . وفقر افريقيا في هذين المجالين لا يحتاج الى دليل .

لقد حطمت التكنولوجيا المتقدمة ، الحدود بين مختلف وسائل الاعلام التي باتت من الآن فصاعدا على صلة وثيقة فيما بينها . فعالم الصحافة والنشر والاذاعة والتلفزة والسينما ، يخضع حاليا لعمليات التكييف والتقويم الهيكلي والصهر ، لتتقلص يوما عن يوم حدودها التقليدية .

وبابرازها لترابط مختلف القطاعات الاقتصادية ، أحدثت الثورة الاعلامية تحولات طالت حتى مفهوم «الأولويات» . ففي

إفريقيا على سبيل المثال . نجد أن أسبقية الأسبقيات بكل جلاء هي الاكتفاء الذاتي من الغذاء ؛ لكن هذا الهدف لن يتأتى بلوغه بواسطة الحلول الزراعية الضيقة التي ينادى بها عادة . إنه يمر حتما عبر استخدام ملائم للتكنولوجيا المتقدمة ، كالإعلاميات والاعلاميات الموصلة والاستشعار عن بعد والهندسة الاحيائية وبنوك المعطيات ، والبنوك المنوية . فلم يعد في الامكان التمادي في اعتبار هذه التكنولوجيا بمثابة «كماليات» عديمة الجدوى . فقد أصبحت ضرورة من أجل البقاء .

تمثل اليد العاملة الزراعية في البلدان المتقدمة 11٪ من مجموع الساكنة النشطة . وسيصير هذا الرقم 6٪ فقط بحلول سنة 2000 ، بل إنه في الولايات المتحدة لن يتعدى 2٪ . والأرقام التي تقابلها بالنسبة لإفريقيا هي كالتالي : 66٪ سنة 1985 و 50٪ سنة 2000 . وعلى الرغم مما تتوفر عليه إفريقيا من يد عاملة كثيفة ، فإنها تواجه صعوبات جمة في تحقيق اكتفائها الذاتي من الغذاء ، ومن أسباب ذلك عدم قدرتها على إنتاج وتحصيل ومعالجة ، واسترجاع المعلومات التي تمكنها من تدبير إنتاجها الزراعي . ومن هنا تتضح حدود ، لا بل كمالية مفاهيم ، من قبيل التكنولوجيا الملائمة .

بطبيعة الحال ، ينحو الشمال الى تشجيع «مواءمة» تكنولوجياه المهجورة واستخدامها «الملائم» من طرف الجنوب ، اذا أراد هذا الأخير استيفاء حاجاته الأكثر حيوية . بيد أنه يتعين علينا أن نقر ، وأن ندرك أن الاعلام والتكدولوجيا المتقدمة أصبحت «حاجة أساسية» بالنسبة للجنوب ، في سعيه

الى استيفاء حاجاته الحيوية ، وضمان نوعية من العيش سمتها الكرامة بالنسبة لسكانه ـ والشمال ليس على استعداد للسماح بتحقيق ذلك ، لأنه بكل بساطة ، يرغب في إبقاء الجنوب خاضعا للتبعية .

وإلا فكيف نفسر تدخل مندوب إحدى الأمم المصنعة ، أمام الدورة السنوية للجنة الاعلام التابعة للأمم المتحدة (نيويورك ، يوليوز 1986) ، والذي قال : «ان الاعلام ليس ضرورة على نفس الدرجة من الأهمية كالحاجات الأولية» . وكيف نفسر التصريح الذي أدلى به في نفس الشهر ، مدير العلوم والتكنولوجيا لدى المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، والذي مفاده أن مشاريع التكنولوجيا الرفيعة في مجال الاتصالات اللا سلكية وأشباه الموصلات ، وتكنولوجيا الإعلام يمكن حذفها . وهو تفسير له كامل المشروعية ما دام التصريح ، يتضمن تبريرا ، يتلخص في القدرة المحدودة للجنوب على هضم التكنولوجيا المتقدمة .

إن التحدي ، الذي تواجهه افريقيا على واجهة التكنولوجيا المتقدمة، ليس بالهين. وذلك راجع ليس فقط لفقرها الاقتصادي والعلمي ، بل كذلك لبلقنتها الشديدة . فنصف بلدان القارة الافريقية ، يبلغ عدد سكانها خمسة ملايين نسمة ، واثنان فقط يبلغ عدد سكانهما 50 مليونا . وما نعرفه حق المعرفة عن التكنولوجيا المتقدمة ، هو أنه لا يمكن الانكباب على تطويرها دون ميزانيات مريحة للبحث والتطوير . والواقع أنه لا توجد دولة افريقية واحدة ، تجتمع لديها هذه الشروط لوحدها .

ان الاعتماد على ما يسمى «نقل» التكنولوجيا ، سيكون ضربا من الوهم ، لأن التكنولوجيا لا تصير عملية بشكل حقيقي بالمفهوم العلمي والاقتصادي والاجتماعي ، والثقافي . الا اذا كان مستخدموها متمكنين منها وتمت تغذيتها بأبحاث محلية . فالتقدم التكنولوجي ، عملية تنشأ من الباطن . وليست قطعا منتوجا يشترى . فمن الممكن بيع الآلات ، لكن التكنولوجيا لن تكون كذلك بالفعل أبدا .

ويبقى الحل الوحيد ، هــو برنامج جدي للتعاون فيما بين البلدان الافريقية في اطار تعاون علمي وتكنولوجي مكثف فيما بين دول الجنوب . ففي مجال الإعلام والاتصال كما هو الشأن في مجالات دقيقة أخرى ، وضعت البلدان الأوروبية العديد من البرامج الموحدة ، منها برنامج فاست والآن برنامج يوريكا ، لأن الحاجة برزت الى «التغلب على الطبيعة المجزأة ، للمبادرات المتخذة حتى ذلك الحين ، من طرف بلدان معزولة بغية خفض التكاليف ، وتيسير سبل التنافس بالنسبة لأوروبا مع القوى المسيطرة حاليا على السوق الدولية ، واستعادة المواقع المفقودة » .

واذا كان هذا هو حال أوروبا ، التي يفوق الناتج الداخلي الاجمالي في عدة من بلدانها ، الناتج الداخلي الاجمالي للبلدان الافريقية مجتمعة ، فماذا عسانا نقول عن افريقيا ؟ لكن ، وقبل أن ننظر عن كثب في إمكانيات تعاون كالذي سبق ذكره بين بلدان الجنوب ، يجدر بنا التأكيد على أهمية حقوق الإنسان والحريات العامة ، والمشاركة الديمقراطية بوصفها

حواجز ضد بعض الآثار السلبية ، وضد بعض مخاطر الثورة الاعلامية . وكما أشار الى ذلك تقرير ، صدر مؤخرا عن المعهد الوطني ، لتطوير البحث الياباني الذي جاء فيه :

« لقد ضاعفت التكنولوجيا الميكانيكية التي أتت بها الثورة الصناعية ، القدرات الجسمية للإنسان ؛ أما الثورة الالكترونية التي دشنت بالحواسيب الشخصية فستضاعف الذكاء البشري نفسه ، وستوفر الوسائل لخلق مجتمع جديد يفيض بالابداع الفكري . وبالمقابل ستظهر في نفس الوقت الظلال التي ينشرها التقدم التكنولوجي بشكل أكثر وضوحا ، وستتطلب منا بالضرورة اتخاذ تدابير تصحيحية قصد التصدي للجوانب السلبية » .

وفي هذا السياق ، تصبح مسألة حقوق الانسان والحريات العامة في إفريقيا ، ضرورات تفرض نفسها ، اذا نحن أردنا خلق بيئة مواتية للإبداع والبحث والتجديد من شأنها أن تطور ظروف حرية التعبير والاتصال لدى المواطنين تكون بمنأى عن أي شكل من أشكال سوء الاستغلال ، قوميا كان أم دوليا . إنها إحدى الشروط الأساسية التي يجب توفرها لكي لا يفوتنا صاروخ القرن الواحد والعشرين ، ونتخلص من عربة القرن التاسع عشر .

وليست مسألة حقوق الانسان لازمة للتنمية وامتلاك التكنولوجيا المتقدمة في مجال الاعلام ، والتكنولوجيا المتقدمة فحسب ، بل هي كذلك بالنسبة للطريقة التي نواجه بها على الصعيد القومي والدولي في آن ، المشاكل المتولدة عن هذه

التكنولوجيا والتي تتراوح ما بين سوء استغلال السلطة ، والحق في الحصول على المعلومات ، ما بين الهوية الثقافية واحترام الحياة الخاصة ، وسنقتصر على هذين المثالين .

فما هو يا ترى المجتمع الاعلامي ، الذي ينشده الأفارقة ؟ ومتى سيتأتى لهم الصعود الى الخشبة ، كممثلين وليس فقط كمتفرجين مستسلمين وعاجزين ؟ هل سبق وأن طلب منهم الإدلاء برأيهم ؟ أليسوا في أعين البلدان المصنعة مجرد سوق ؟ كم عدد أصحاب القرار الأفارقة الذين أخذوا مسألة الإعلام والاتصال مأخذ الجد للانكباب عليها في اطار قومي أو جهوي ؟ كم من الوقت ما زلنا نحتاج قبل أن ندرك الى أي حد ، أن تنميتنا الاقتصادية ورفاهنا الاجتماعي ، يعتمد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال ؟.

كان اللقاء الافريقي الدولي الأول والوحيد على مستوى وزراء الاعلام ، هو ذلك الذي نظمته اليونسكو بياوندي في شهر يوليوز من سنة 1980 . واذا كنا نريد أخذ فكرة عن السرعة التي تتم بها الأشياء في مجال الاعلام والاتصال ، فيكفي قراءة توصيات الندوة المذكورة التي انتهت ملاءمة أغلبها قبل ست سنوات ، بينما لم يعد الا القليل منها ذا علاقة بقضايا الساعة .

إن برنامج عمل لاغوس ، الذي صودق عليه في أول قمة اقتصادية افريقية ، لم يعر وسائل الاتصال وتكنولوجيا الاعلام إلا اهتماما طفيفا ؛ وتضمن بابا ماليا ، خصص ل «المواصلات والاتصالات» (الفصل 6) تلتهم فيه

المواصلات 94٪ من الاستثمار المبرمج ، ولا يبقى من نصيب الاتصالات سوى 6٪ .

لقد أعلنت الأمم المتحدة العشرية الممتدة ما بين 1978 و 1988 «عشرية الاتصالات بالنسبة لإفريقيا» وصادق عليها رؤساء الدول الأفارقة في قمة مونروفيا سنة 1979 . وقد تبنى برنامج لاغوس ، هذه العشرية ، لكن الخطأ كان أن تم التعويل على دعم مالي دولي ، لم يكن ليصل قط . فكان بذلك مبررا وأي مبرر للانكفاء عن العمل .

الاعلام والاتصال ، هما دائما الغائبان الكبيران في جدول أعمال اللقاءات الافريقية . وأحدث مثال على ذلك هو «البرنامج الافريقي للأولويات من أجل النهوض الاقتصادي» 1986 ـ 1990 ، الذي صودق عليه في الدورة الخاصة للأمم المتحدة ، حيث اتفقت الجمعية العامة في مايو 1986 على دراسة «الوضعية الاقتصادية المستعصية لإفريقيا» . وتتضمن الوثيقة مقطعا قصيرا يشير الى «تبادل المعلومات» على المستوى الزراعي في اطار التعاون جنوب ـ جنوب .

إنه الدليل على الأولوية ، التي يحظى بها الإعلام والاتصال في برنامج رصد له 128 مليارا من الدولارات ، موزعة على خمس سنوات . غير أننا نجد في الفقرة المعنية عبارات من قبيل «شامل وبشكل مندمج» و «المشاكل والتحديات على المدى الطويل التي تواجهها البلدان الافريقية» . فتقلص التحدي ليصبح بحثا عن السبيل لإطعام الأفارقة بالوسائل التقليدية ، والمبادرات الخيرية الدولية .

الحقيقة العارية هي أن إفريقيا ، لم تستيقظ بعد على التحدي الحقيقي للعالم المعاصر . تحدي التكونولوجيا المتقدمة بصفة عامة ، وتلك التي لها صلة بالاعلام والاتصال بصفة خاصة . ولهذا السبب نجد أن المسافة التي تفصل إفريقيا عن البلدان المصنعة، لا بل وعن بعض البلدان النامية كذلك ، التي أدركت الرهان المطروح ، ما فتئت تزداد يوما عن يوم .

هنالك حقيقة إيجابية تستحق الذكر ، ويتعلق الأمر باجتماعين نظمهما المكتب الدولي الحكومي للإعلاميات بإفريقيا . الأول عقد بداكار في فبراير 1982 ، وخصص لموضوع الإعلاميات والتنمية ، وانتهى بالمصادقة على بيان هام؛ حيث كان مؤتمر وزراء منظمة الوحدة الافريقية إبان انعقاده في فبراير 1981 ، قد صادق على قرار يدعو المكتب الحكومي الدولي للإعلاميات بإفريقيا لكي يقدم لمنظمة الوحدة الافريقية استراتيجيات إعلامية ، لتنفيذ برنامج لاغوس . وكان موضوع اللقاء الثاني «الاعلاميات : إسهام رئيسي في برنامج عمل لاغوس» ؛ وكان قد انعقد بياموسكرو ، بالكوت ديفوار في مارس 1985 ؛ وضم الى مائدة المؤتمر عددا من الوزراء وأصحاب القرار والأكاديميين . وتوصل الى إعطاء نظرة أولية عن المشاكل التي تواجهها إفريقيا في ميدان الإعلاميات ، وكذا الاجراءات العاجلة الواجب اتخاذها .

وبما أن ندوة ياموسوكرو ، كانت قد انعقدت تحت الرئاسة الشرفية لرئيسي دولة الكوت ديفوار ، والسينغال ، الذين

وجها رسالتين بالمناسبة ، فقد انبثقت عنها للمرة الأولى في افريقيا حصيلة رسمية . ففي رسالته التي تليت خلال الجلسة الافتتاحية ، قال الرئيس فيليكس هوفويت بوانيي :

« علينا بادئ ذي بدء ، أن نقر بكوننا جميعا في هذه القارة بنينا جهودنا للتنمية على نظريات لا تمت لوضعنا الحقيقي ولحاجاتنا الا بصلة طفيفة ... فبفضل الاعلاميات هناك اليوم وسائل تكنولوجية لتسريع عملية التنمية ، وهي وسائل في متناول الجميع ... علينا أن نتجنب تضييع هذه الفرصة الجديدة ، وأن يكون همنا الأول هو التأكد من أصحاب القرار في بلداننا ، يتخذون المواقف المناسبة ...

ففي هذا الربع الأخير من القرن العشرين ، تنتصب الاعلاميات في وسط الطريق ما بين التكنولوجيا الرفيعة والعلوم . ومن شأنها في رأينا أن تساعدنا على تحقيق الاندماج الجهوي للاقتصاديات الوطنية وتعزيز سيادة البلدان الافريقية » .

وقد صادقت الندوة على نص عرف باسم « بيان ياموسوكرو » ، الذي عرف على نطاق واسع ، وانبثقت عنه مجموعة دائمة للتفكير ... تجتمع بصفة دورية لدراسة حالة الإعلاميات بإفريقيا . وهذه المجموعة هي التي كانت وراء مبادرة ، عرفت باسم « معاهدة المشروع الإفريقي للتنمية التكنولوجية المشتركة » التي تتطلع لتكون نوعا من يوريكا إفريقيا .

إن سرعة التطور التكنولوجي في مجال الإعلام والاتصال، تقلص يوما عن يوم من سيادة البلدان الافريقية ، في الوقت الذي تزداد فيه تبعية هذه البلدان للشمال . فالموارد الاقتصادية الرئيسية لإفريقيا حاليا ، هي : الزراعة والإنتاج المعدني . وقد انهارت القيمة الثابتة لهذه الموارد الطبيعية بانتظام على مدى سنوات وستستمر في الانحدار ، سواء حصل اتفاق مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، من صنف اتفاق لومي أم لم يحصل .

وعلى الطرف الآخر من الطيف ماذا نرى ؟ نرى أهمية متزايدة لخدمات الإعلام والاتصال في الاقتصاديات العصرية . فليس هناك خيار آخر بالنسبة للذين يرومون التنمية الاقتصادية والاجتماعية . الخيار الوحيد هو هذا وله قواعده : الارادة السياسية والتركيز على الموارد البشرية وإعطاء أولوية كبيرة للبحث والتطوير والرفع من مردودية نظم الإعلام والاتصال الى أقصى حد ، وتوثيق التعاون الجهوي . فالاعلام أخذ بالتدريج ، في احتلال مكان المواد الأولية والمعرفة في طريقها لتعوض شيئاً فشيئا رأس المال .

سوف يكمن الامتحان الحاسم بالنسبة لإفريقيا ، في قدرتها على وضع مشاريع جهوية أو إقليمية ، أي مشروعات مشتركة ، في مجال الاعلام والاتصال . تكفي الاشارة الى أن بلدا افريقيا واحدا وفريدا هو نيجيريا : يتوفر على ناتج داخلي إجمالي أعلى من رقم معاملات شركة ، مثل : أ.ب.م. الذي بلغ 55 مليار دولار سنة 1985 ، وأن 20 بلدا إفريقيا يقل ناتجها الداخلي

الاجمالي : عن ميزانية البحث والتطوير لنفس الشركة الذي بلغ 3.15 مليار دولار سنة 1985 .

إن التقدم المسجل في قطاعي الاعلام والاتصال مدهش حقا ، ولا سيما فيما يتعلق بتكنولوجيا الاتصال الرقمية ، لدرجة أن تعاوننا إفريقيا إفريقيا ، لن يكون وحده كافيا ، وإن كان من شأنه أن يهدي الى تعاون جنوب جنوب أكثر رشادة مع البدان الآسيوية وبلدان أمريكا اللاتينية التي تتوفر في هذين القطاعين على سبق هائل ، ما دام قد تبين أنه لا فائدة من التعويل على تعاون جدي مع بلدان الشمال في هذين الميدانين .

ان التخلف في يومنا هذا ، قد يكون أحيانا مجرد نتيجة ، لعدم القدرة على ابتكار ومعالجة وتحيين وتحويل وتبليغ ، وتقاسم عادل للمعلومات المنتجة .

لقد عملت منظمة الوحدة الافريقية ، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة ، والاتحاد الدولي للاتصالات والمكتب الحكومي الدولي للإعلاميات بإفريقيا ، وغيرها من المنظمات الدولية ، جاهدة في السنوات الأخيرة ، لدعم بعض برامج الإعلام والاتصال المتطورة . وقد مكنت هذه المجهودات من تقييم الحاجيات والإمكانيات بالنسبة للبلدان الافريقية كما أتاحت بلورة مشاريع سهلة المنال ، مثل : البرنامج الافريقي للاتصالات أو مشروع المجلس الافريقي للاستشعار عن بعد ، بغية إقامة ثلاثة مراكز استقبال إقليمية متصلة بالقمرين الصناعيين ، لبرنامجي لاندسات وسبوت .

وحسب إحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات ، فهناك قدر ضئيل من المعطيات ، تتداول فيما بين البلدان الافريقية ، سواء بواسطة الهاتف أو التلكس ، سواء بالكابل أو الأقمار الصناعية، وسواء بواسطة الإرسال القياسي أو الرقمي . إن المعلومات بخصوص تكنلوجيا الإعلام والاتصال بإفريقيا ، واستخدامها نادرة ، وفي أغلب الأحيان غير كاملة . فشبكات الاتصال بين البلدان الافريقية شبه منعدمة ، ولا وجود لبنوك معطيات قارية بمعنى الكلمة تباشر عملها . فهي تعتمد بشكل كلي على بنوك المعطيات لدى البلدان المصنعة ، وشبكات الإرسال التي تكون في الغالب بأسعار لا قبل للبلدان الإفريقية بها .

كانت البلدان العربية ذات الساكنة التي تتشكل في 75٪ منها من إفريقيا ، تحذوها نوايا صادقة لما وضعت على السكة مشروع عربسات بهدف تحسين نظام الاعلام والاتصال لديها . ومما يؤسف له ، أنها لم تعر ما يكفي من الاهتمام لمسألة تمويل البحث والتطوير ، التي لا ينبغي إهمالها بوصفها جزءا لا يتجزأ من المشروع . فضمن تكلفة تفوق 200 مليون دولار ، لم يرصد شيء للبحث والتطوير سواء قبل أو أثناء أو بعد إطلاق الأقمار الصناعية . وأغلب المشاكل ، التي برزت كانت ناجمة عن اعتماد مقاربة «المفتاح في اليد» في التعامل مع مسألة التكنولوجيا . وكما سبق الذكر فالتكنولوجيا لا تشترى ، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيا الفضائية .

إن تجهيز الاعلام والاتصال ، الذي ما فتئ وزنه يزداد

بالنسبة للتكنولوجيا المتقدمة لا تتولد عنه مشاكل علمية وتكنولوجية فقط . فتكنولوجيا المعلومات ، هي ميدان يطرح مسألة القيم . والتكنولوجيا المتقدمة ، تستدعي بنى ذهنية جديدة وقيما اجتماعية ، وثقافية غير مسبوقة ، كما أنها تغذي هذه القيم التي ليست بالضرورة قيم البلدان المصنعة . إن الخطر الكبير يكمن في تنميط ثقافي على غرار ما هو واقع من هيمنة سياسية واقتصادية .

وهذه التكنولوجيا ، لا تشكل بحال من الأحوال عائقا في وجه الاختلاف الذي تولده العبقرية والابتكار ، الذين تنضح بهما ثقافات العالم المتنوعة . إنها أداة من أنجع الأدوات ، لمقاومة عرقية البلدان المصنعة ، بما تكفله من تحجيم ، للتبعية التكنولوجية التي ترزح تحتها إفريقيا .

إن الحيرة ، التي أتت بها هذه التكنولوجيا ، هي أنه في الوقت الذي أصبحت فيه هذه التكنولوجيا ضرورية لعملية التنمية ، خلقت تحولات معقدة ، مست الأنماط الاجتماعية والثقافية القائمة . ولهذا السبب يبدو احترام عملية الدمقرطة بإشراك السكان كافة ، كشرط ضروري لتطور تكنولوجي حقيقي ، كما أشار الى ذلك تقرير ماكبرايد حيث ورد فيه :

«إن الانفجار التكنولوجي ، في مجال الاتصالات له في نفس الوقت إيجابيات هائلة ومخاطر كبيرة . الكل يتوقف على القرارات الحاسمة ، التي قد تتخذ ، ومن طرف من تتخذ ؟ وأين تتخذ؟ ونتيجة لذلك ينبغي أن تعطى الأولوية لتنظيم

عملية اتخاذ القرارات عن طريق الاشراك ، انطلاقا من وعي بالآثار الاجتماعية لكل الخيارات» .

إن التحدي ، بالنسبة لإفريقيا ، ليس هو تقليد الغرب في أهدافه التكنوقراطية التي لن تؤدي بها الا الى المزيد من التخلف . إن التحدي ، يتمثل في مستوى التوازن الاجتماعي ، والسياسي ، والثقة في النفس على الصعيدين الاقتصادي والثقافي . وبهذا الشرط فقط ، يمكن للأفارقة أن يبدأوا في التطلع الى تطوير التكنولوجيا المتقدمة ، على الوجه الأمثل . فهذه التكنولوجيا ، لا يمكن الاستغناء عنها في استعمال الإعلام والاتصال بدراية، وعلى نحو منتج ومفيد للشعوب الإفريقية .

في كلمة واحدة ، لا شيء اليوم أكثر سياسية من التكنولوجيا المتقدمة ، ولا شيء أقل رجعية من السياسيين الذين لا يريدون فهم ذلك .

إنهم لهذا السبب في الواقع ، يسحقون بما أوتوا من قوة وسائل الإعلام والاتصال . ولهذا السبب كذلك ، لا ينبغي ترك هذا المشكل للاختصاصيين وحدهم . فالاختصاصيون الأفارقة ، سيكونون أول من يستفيد من نقاش سياسي حقيقي لهذا المشكل . يومها ستكون إفريقيا قد خطت خطوة عملاقة الى الأمام ، في معركتها من أجل الكرامة ●

« دمقرطة نظام الأمم المتحدة من أولى الأوليات »

الأمم المتحدة في مواجهة التحديات الجديدة

إن تحديد التحديات الجديدة ، التي يتوجب على الأمم المتحدة مواجهتها ، يشكل في حد ذاته تحديا مفهوميا حقيقيا داخل عالم ، يعرف انتقالا من «مجتمع إنتاج» الى «مجتمع معرفة» . هذا الانتقال الذي يساهم في توسيع الهوة بين الاغنياء والفقراء ، حيث لم يعد الغني يقاس إلا بالمال .

من هنا ، فإن إشكالية التعاون الدولي ، تثير عدة أسئلة تعتمد كأساس ، إقامة السلام .

1ـ تحدي إعادة التوزيع :

منذ نهاية الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية ، عرف العالم تمركزا للقوة والوسائل لم يسبق له مثيل ، وبدأ العالم يعيش عصر، يتسم بأحادية القطب ، الأمر الذي أصبح معه من الصعب الحفاظ على السلام بالطرق السليمة ، كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة . وأمام هذا المستجد فقد أصبح على نظام الأمم المتحدة أن يواجه تحدي إعادة توزيع السلط ، والموارد بين دول العالم حتى يكون معنى لانتماء الـ 185 دولة ، لهذا الجهاز الأممي . وأول ما يستوجبه هذا التحدي ، هو تجريد الدول

العظمى من قوتها العسكرية ، وكذا الاسلحة النووية بهدف التمكن من تقليص الهوة الاقتصادية ، المالية والتكنولوجية حيث أن 20٪ من ساكنة العالم ، تستحوذ على 80٪ من الموارد التي تزخر بها الكرة الأرضية ، وهو ما يعادل 29 دولة ذات «الدخل العالي» فيما تتقاسم حوالي 160 دولة ، الـ 20٪ الباقية (حسب آخر دراسة للبنك الدولي) . وهذا التحدي ذو طابع سياسي وأخلاقي ، لأن الانصاف في توزيع الموارد والقضاء على الفقر من مرادفات السلام . وعدم مساهمة الامم المتحدة في حل مثل هذه المشاكل، سبب الاختلاف الحاصل بين الدول الاعضاء حول مقتضيات المنظمة ، هذا الاختلاف الذي بدأ يتقوى منذ 1960 ، حيث كانت حركة القضاء على الاستعمار تسير بسرعة . ولم يكن الاعضاء المؤسسون يتوقعون هذا التغيير الجذري ، ، هذا ما دفعهم الى اتباع سياسة دفاعية ، جعلت من الأمم المتحدة أداة للحفاظ على «الوضع الراهن» الامر الذي عطل وظيفتها بخصوص تحقيق التغيير الاقتصادي والاجتماعي الذي تترقبه الانسانية .

وخير دليل على هذا الوضع ، الذي تعيشه الامم المتحدة ، التقرير الذي نشره «مركز الجنوب» (الذي يوجد مقره بجنيف) سنة 1992 ، حيث حذر دول العالم الثالث من وجود ارتياب ، بخصوص التغييرات المؤسساتية داخل

الأمم المتحدة ، بكونها موجهة بالاساس لتـــوفير دعم أكبر ، لبعض الدول الغنية والمتقدمة .

2 ـ التحدي المزدوج للمصداقية والملاءمة :

إن أزمة المصداقية التي تعاني منها الأمم المتحدة ، ترجع لكونها لم تعد منبعا للرؤى والابتكارات ، بحيث أصبحت مجرد مرآة سلبية للنظام الدولي .

وهكذا فقد أصبحت عملية إعادة المصداقية لهذه المؤسسة تحديا صارما ، ويشكل شرطا جوهريا لضمان بقائها . والسبب في هذه الوضعية ، هو غيابها عن بعض الاحداث الدولية في السنوات الاخيرة ، كما هو الشأن في نزاعات الصومال ، الهايتي ، رواندا والبوسنة .

ومؤخرا أدلى رئيس البوسنة بتصريح لقناة (سي.إن.إن) الامريكية ، أشار فيه الى أنه لا يعتقد ان تكون الامم المتحدة قادرة على حل مشكلة بلاده ، مضيفا ان البوسنة دفعت ثمنا باهضا بسبب لافعالية الامم المتحدة .

وبخصوص مشكلة الشرق الأوسط ، لاحظ الجميع كيف تم إبعادها عن أية تسوية . وأحدث دليل على انعدام هذه المصداقية، هو الدورة الخمسون للجمعية العامة ، التي كانت حصيلتها ضعيفة ، مقارنة مع نوعية الشخصيات التي حضرت احتفالات الذكرى الخمسينية للمنظمة . وقد كان من بين أهم مواضيع

الدورة : تعديل الامم المتحدة ، توسيع مجلس الأمن والازمة المالية للمنظمة ، وقد تمت إحالة مسألة «الاصلاح» على مجموعة عمل ، ستنجز تقريرا في مدة سنة ، لكن ما هو واضح هو ان هذه المجموعة ، ستكون موجهة من طرف الولايات المتحدة ، لكونها المساهم الاساسي في ميزانية المنظمة ، أما فيما يخص توسيع مجلس الامن ، فإن اتفاقا بشأنه يبدو بعيد المنال .

أما بخصوص مسألة «الملاءمة» ، فماذا جاء به نظام الامم المتحدة لإثبات الهوية ، للتحليل وإيجاد حلول للمشاكل الكبرى التي تواجهها الانسانية ؟ هل هناك إرادة سياسية على مستوى الدول ، تمكن المنظمة من الانكباب على مثل هذه المشاكل ؟ وما هي الوسائل المؤسساتية القانونية السياسية ، الانسانية والمالية التي تتوفر عليها لإنجاز هذه المهمة ؟ مثل هذه التساؤلات ضرورية لتقديم تصور نقدي وبناء لإشكالية التحديات التي يتوجب على الأمم المتحدة مجابهتها، لأن 800 مليون شخص ، يعانون من المجاعة وسوء التغذية (وهذا فشل ذريع لمنظمة الفاو) . ونسبة الامية في العالم تقارب المليار شخص ، رغم مرور 50 سنة ، على البرامج التربوية لليونيسكو ، إضافة الى وجود أزيد من مئة مليون شخص، لا يتوفرون على سكن . وفي مجال الصحة ، فهناك معاودة عدة أمراض كالكوليرا ، الطاعون ، الحمى الصفراء ، السل ... وظهور

29 مرضا جديدا ، من بينها السيدا منذ سنة 1970 ، وذلك حسب أخر إحصائيات المنظمة العالمية للصحة .

ومن خلال هذا العرض لحالات فشل الأمم المتحدة ، فإن اختبار الملاءمة يصبح سهلا ، ما دام أن شخصا من كل خمسة في العالم، يعيش حالة فقر مطلق وهو رقم يتزايد ، وذلك حسب تقرير البنك الدولي لسنة 1994 ، الذي يقول بأن 1400 مليون شخص ، يعيشون بأقل من دولار في اليوم . فأين الأمم المتحدة من التحدي الذي ترفعه بالقضاء على الفقر ؟.

3 ـ أزمة ميزانية أم أزمة ثقة ..؟ :

تعاني الأمم المتحدة من أزمة مالية خانقة . تشكل خطرا كبيرا على بقائها . وقد تفاقمت هذه الأزمة . خصوصا منذ تقليص الولايات المتحدة . لمساهمتها من 31.5٪ الى 25٪ فيما يخص عمليات الحفاظ على السلام . وهذا القرار الذي اتخذه الكونفرس الامريكي ، يشكل خرقا للقانون الدولي ، حيث ينص الفصل 17 من ميثاق الأمم المتحدة على أن الجمعية العامة، هي التي تقر ميزانية المنظمة وكذا معدل المساهمات . علما أن قرارات هذه الجمعية ، تتمتع بالحد الأدنى من الديمقراطية ، لأنها تتخذ على أساس صوت لكل دولة . كما أن الفصل 19 من الميثاق ، ينص على إمكانية حرمان الدول التي تتراكم عليها ديون للأمم المتحدة ، من حقها في التصويت .

ورضوخا لمنطق الأقوى ، فإن الدول الكبرى التي تساهم بقسط وافر في ميزانية المنظمة وعلى رأسها الولايات المتحدة، لم تعد تقبل بقواعد اللعبة التي أدخلوها هم أنفسهم في الميثاق، وهكذا فقد أصبحوا يجبرون الجمعية العامة بموافقة الامين العام، لخرق القانون الدولي فيما يتعلق بالتصويت على الميزانية . وهذه السياسة هي التي كانت السبب في الأزمة التي تعيشها المنظمة حاليا .

ومن خلال قراءة لمجموعة من الاحصائيات ، تتعلق بمالية الأمم المتحدة فيما بين 1986 و 1995 ، نستخلص ملاحظتين هامتين :

- الأولى : مرتبطة بالخلل الموجود بين ميزانيات الأمم المتحدة القارة والواجبة على كل دولة عضو وبين الموارد التطوعية ، حيث أصبحت هذه الاخيرة تضاعف أربع (4) مرات قيمة الميزانيات القارة ، وطبعا فإن الدول المتصدقة تتحكم في مسار صرف عطاءاتها حسب مصالحها .

- الملاحظة الثانية : تتعلق بانخفاض نسبة النمو في موارد الأمم المتحدة فيما بين 1986 و 1995 حيث سجلت (2٪) ، وهذه المعطيات ، تمكن بالفعل من فهم أحسن للأزمة المالية الحالية لهذه المنظمة .

وفي شهر شتنبر 1995، بلغت مستحقات الأمم المتحدة على الدول الاعضاء ما قدره 3.24 مليار دولار ، منها حوالي 649

في ذمة الولايات المتحدة بخصوص الميزانية القارة . أما فيما يتعلق بمستحقات عمليات حفظ السلام ، فإن المدينين الاساسيين هم : الولايات المتحدة بـ 649 مليون دولار أي بنسبة 37٪ من مجموع المستحقات . وروسيا بـ 500 مليون دولار (29٪) وأوكرانيا بـ 165 مليون دولار (10٪) وهكذا فمجموع مستحقات هذه الدول الثلاث ، هي : 76٪ ونفس الدول مدينة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالميزانية القارة بمليار و 894 مليون دولار ، أي ما يشكل نسبة 74٪ من مجموع المبالغ المستحقة ، وهذه الأزمة المالية : ما هي الا ترجمة لأزمة الثقة التي تعاني منها المنظمة ، من طرف المساهمين الاساسيين الذين أصبحوا يستغلون وضعهم للضغط ، ومراقبة أبواب صرف ميزانية المنظمة .

وقد أدى تفاقم هذا الوضع بالامين العام ، الى حد اقتراح الدعوة الي دورة استثنائية للجمعية العامة ، للبحث عن حلول لهذا المشكل ، اذا ما لم يحل في القريب العاجل ، وقد كان ذلك في خطابه أمام الجمعية العامة في 22 اكتوبر 1995 .

ونظرا لخطورة هذا المشكل ، فقد حظي باهتمام عدة رؤساء الدول ، خلال احتفالات الذكرى الخمسينية لإنشاء الأمم المتحدة ، حيث حذر كل من الرئيس الفرنسي شيراك ، والوزير الاول البريطاني ، من كون تماطل المساهمين الكبار في أداء مستحقاتهم ، قد يؤدي الى إفلاس المنظمة .

4 ـ تحدي التواصل :

إن النقلة التي يعرفها العالم ، من «مجتمع إنتاج» الى«مجتمع معرفة» تطرح مشاكل جديدة تتطلب تعاونا دوليا أوثق ، وخاصة في ميادين العلوم والتكنولوجيا ، والتواصل .

تشكل مسألة التواصل تحديا مزدوجا ، لأنها تتعلق بالبنيات التحتية للتواصل والاعلام (الاتصال عن بعد ، الاذاعة ، التلفزيون ، الاعلاميات ...) وكذا بالمحتوى . لأن هذا الميدان ، يعرف تطورا سريعا حيث ارتفع رقم معاملاته من 400 مليار دولار سنة 1985 ، الى 1000 (ألف) مليار سنة 1995 . وحصيلة دول العالم الثالث منها لا تصل الى 10٪ .

أما مشكل مضمون أو محتوى مجال التواصل بمعناه الواسع، فربما يشكل أكبر تحد ، يتوجب على المجموعة الدولية مواجهته ، حيث انه في مجتمع المعرفة ، يشكل الاعلام الرأسمال الجديد ، واستغلاله يذر أرباحا مهمة ، كما أن التطورات التقنية أزاحت الحدود بين مختلف أشكال التواصل (الرمز ، النص ، الصورة والصوت) ، كما مكنت من تقوية الاحتكارات في هذا الميدان، حيث أنه سيصبح بإمكاننا ، قريبا ، التقاط أزيد من 500 قناة تلفزيونية ، إلا أن ثلاث قنوات وهي (ABC و CBS و NBC) ، ستستمر في احتكار حوالي ثلثي نسبة المتابعة في العالم ، وأزيد من 60٪ من مداخيل الاشهار . وهذه الاحتكارات ستزداد قوة باندماج أكبر المؤسسات السينمائية ، والقنوات

التلفزيونية ، ونذكر على سبيل المثال ، شركة ديزني ، التي سيطرت على قناة (ABC) مقابل مبلغ 19 مليار دولار .

في الوقت الذي يحتاج فيه العالم لنوع من التنظيم في وسائل الاتصال والاعلام ، نلاحظ ان التطورات التكنولوجية المتسارعة وعولمة السوق العالمي في مجال التواصل ، يصاحبها نوع من التسيب . مشكلة التواصل تزداد تعقيدا عندما نتطرق الى مسألة المحتوى ، لأن التطور يقاس الآن ، بالقدرة على إنتاج الاخبار ، ومعالجتها وتحويلها والإكثار منها ، وتخزينها ، في حين نجد أن دول العالم الثالث ، تساهم بأقل من 10٪ من مجموع ميزانية الصناعة الاعلامية .

والعنصر الثاني في معادلة إشكالية محتوى العملية التواصلية ، هو ذو طبيعة ثقافية ، وقد أشرت منذ أكثر من 20 سنة ، الى أن المشكل الأساسي الذي يعترض المجموعة الدولية بمعناه الواسع ، فربما يشكل أكبر تحد ، يتوجب على المجموعة الدولية هو مشكل «التواصل الثقافي» . لأن حالة الاحتكار التي تمارسها الدول المتقدمة على مستوى الادوات والوسائل ، تصاحبها إرادة تسلط ، تبحث عن فرض نظام قيمها على الآخرين . وهذا يهدد بعرقلة عملية التواصل ، ما دمنا لا نحترم قيم الدول الأخرى ، وهذا الخطر ، نلاحظه أيضا في محاولة النظام الاقتصادي الاجمالي ، التأثير في التعددية السياسية والتنوع الثقافي .

والأمم المتحدة واعية كل الوعي بهذه المشاكل ، ويدل على ذلك ، قيام منظمة اليونسكو بعدة أبحاث في هذا المجال ، جمعتها في تقرير تحت عنوان «أصوات متعددة وعالم واحد» . وككل التحديات السابقة ، فإن الاجراء الاكثر استعجالا ، هو التوصل الى اتفاق حول الاهداف وتوفير الوسائل الضرورية لتحقيقها .

وفي الختام ، فإنه رغم كون موضوع التحديات يستحيل الادعاء بشأنه إمكانية طرح بعض الافكار ، التي من شأنها إغناء النقاش .

- إن دمقرطة نظام الأمم المتحدة من أولى الأولويات .

- يجب تكييف نظام الأمم المتحدة مع الأوضاع الاجتماعية الجديدة ، وكذا التوصل الى اتفاق حول مقاصد وأهداف المنظمة ، وتوفير الوسائل الضرورية لتحقيقها .

- لإعادة المصداقية للأمم المتحدة ، لابد من اهتمامها بإعادة توزيع الموارد ، ومكافحة الفقر بالدرجة الأولى .

- يجب خلق نوع من التجانس بين مؤسسات الأمم المتحدة .

- يجب وقف العمل بنظام الهبات ، وتعويضه بتعاون دولي ●

« ملك المغرب يدعو الأوروبيين ، إلى إظهار تسامح أكبر تجاه الإسلام »

تواصل الديانات

لقد عرف الغرب خلال العشرين سنة الأخيرة، ثلاثة مخاوف أو أسباب للقلق ، هي : الديموغرافيا ، والإسلام ، واليابان .

أسباب هذه المخاوف بينة حتى ولو كانت غير مبررة . فمسألة الديموغرافيا ، تؤثر على توزيع الموارد عبر العالم . حيث يمثل مجموع ساكنة بلدان الشمال أقل من 18٪ (من العدد الكلي) لسكان المعمورة ، لكن ، (هذه النسبة القليلة) تتفور على 80٪ من موارد الكرة الأرضية ، ويتوق أن تهبط نسبة سكان الشمال الى 15٪ في عام 2010 ، لتصل الى 12٪ مع حلول عام 2040 .

في سنة 1900 ، كان تعداد سكان أوروبا يمثل 25٪ من ساكنة العالم . وقد هبط هذا الرقم الى 6٪ سنة 1990 . وسيصبح أقل من 3٪ مع حلول عام 2025 .

والواقع أن الخوف من الديموغرافيا ، والخوف من الاسلام ، مترابطان ، لأن الزيادة الكبرى في تعداد السكان خلال العقود الأخيرة ، حدثت في البلدان الاسلامية . ففي سنة 1985 ، نشر الفاتكان ، أرقاما ، تظهر بأن عدد المسلمين (865 مليون) أصبح يفوق عدد الكاثوليك (850 مليون) .

هناك حوالي 10 ملايين مسلم ، في أوروبا الغربية . ويتوقع أن يزداد عدد المسلمين بفرنسا من 6 الى 8 ملايين خلال الخمسة عشر سنة القادمة ، وعندها سيمثلون أكثر من 10٪ من العدد الكلي لسكان البلد . ومع حلول عام 2025 ، سيمثل المسلمون ثلث البشرية .

في كتاب «حالة الأديان في العالم» ، (لا دوكوفيرت ، باريس ، 1987) نجد ملاحظة تنص على أنه «لأول مرة في التاريخ، يصبح عدد المسلمين أهم من عدد الكاثوليك» (ص. 15). نفس المصدر ، يقدم التوقعات التالية بالنسبة لعام 2000 : 000 541 132 1 كاثوليك و 000 653 200 1 مسلمون .

هناك أيضا مؤشرات نوعية ينبغي أخذها في الحسبان مثل تلك المتعلقة باحترام الدين - الحضور الى الكنيسة ، تعميد الأطفال ، تنصيب الرهبان ... وحسب (مجلة) «مستقبليات Futuribles» فإن «كل مقاييس التعلق بالمسيحية (في أوروبا) آخذة في التناقص» .

يمكننا أن نعدد تاريخ تضاعف الحملات المعادية للإسلام في أوروبا في منتصف الثمانينات . وفي سنة 1990 ، كرست أسبوعية الايكونومست عددا خاصا للحديث عن الاسلام الذي أصبح ينظر اليه على أنه الخصم الايديولوجي الجديد ، الذي حل محل الشيوعية . وعبر عن ذلك «جاك بومل - Jack Baumel» عضو البرلمان الفرنسي ونائب رئيس اللجنة الأوروبية على النحو التالي :

«بعد انهيار النظام السوفياتي وانتهاء حلف وارسو ، أصبح من الواضح (الآن) أن حلف شمال الأطلسي - في غياب أعداء يواجههم - لم يعد له نفس مبرر وجوده السابق ... فلنحذر هذا «القوس الجنوبي» الواقع بين الجزائر والباكستان ، والذي تنشط فيه الأصوليات المعادية للغرب ... من الآن فصاعدا لم تعد المشكلة مطروحة على المستوى العسكري أو السياسي حتى ، وإنما صارت مطروحة أكثر فأكثر على المستوى التاريخي» .

لقد أدت حرب الخليج سنة 1991 ، الى تزايد هذه المخاوف تماما كما فعلت حركات الشعوب الاسلامية في يوغوسلافيا ، والجمهوريات الأسيوية التابعة للاتحاد السوفياتي سابقا، فأعطى استطلاع للرأي تم إجراؤه بالولايات المتحدة في أبريل 1993 النتائج التالية :

الآراء الايجابية حول الكاثوليك = 73٪

الآراء الايجابية حول اليهود = 52٪

الآراء الايجابية حول المسلمين = 23٪

إن هذه الأرقام ، تفصح من تلقاء نفسها وتشرح جزئيا مشاكل التواصل الثقافي بين العالم المسيحي - اليهودي والبلدان الاسلامية . لقد كانت 1993، هي نفس السنة التي نشر فيها صامويل هنتينغتون مقاله «صدام الحضارات» في

مجلة فورين أفيرز Foreign Affairs ، والذي كتب فيه : «إن فرضيتي ، هي أن المصدر الأساسي للصراع في هذا العالم الجديد ، لن يكون ايديولوجيا في المقام الأول أو اقتصاديا بالأساس . بل إن الانقسامات الكبرى بين البشر والمصدر السائد للصراع ، ستكون ذا طبيعة ثقافية ... فصدام الحضارات سوف يهيمن على السياسات العالمية ... سيكون الصراع بين الحضارات، آخر مرحلة في تطور الصراع في العالم الحديث» .

قبل ذلك بأربعة عشر عاما ، أي في سنة 1979 ، كان التقرير المقدم الى نادي روما : «لا حدود للتعلم» قد أنذر بالفعل من أن «الهوية الثقافية على المستويين الوطني والعلمي ... قد تصبح بالفعل مصدرا متزايدا للصراع في أوساط المجتمعات ... إننا نواجه صراعا خطيرا بين القيم ... هناك تسامح ، لكن ، ليس هناك قبول صادق لقيم الجنوب لأنه ليس هناك مجهود جاد لفهمها.» .

في الثاني من أكتوبر 1986 ، وضمن برنامج تلفزيوني بث في طوكيو حول مستقبل التعاون الدولي ، أكدت على أن الصراعات المستقبلية ستكون ذات أسباب ثقافية . ونفس المسوغات هي التي جعلتني أصف حرب الخليج 1991 ، بأنها «أول حرب حضارية» وأنشر كتابا بذلك العنوان . غير أن هنتنغتون ، يذهب أبعد بكثير في تحليله . فيحدد التهديد العالمي (الصلة العسكرية الكونفوشيوسية ـ الاسلامية

على أساس (Confucian Islamic mititary Connection) مقاييس روحية وثقافية :

«إن التفاعل العسكري الممتد عبر القرون بين الغرب والاسلام ، لا يتوقع أن يهدأ . وقد يصبح أكثر عنفا ... هكذا ظهرت للوجود رابطة عسكرية كونفوشيوسية ـ اسلامية ، تهدف الى تعزيز امتلاك اعضائها للأسلحة والتكنولوجيات الحربية اللازمة ،لمواجهة القوة العسكرية للغرب» .

يتحدث هنتينغتون عن «الحدود الدموية للإسلام» ويقترح اجراءات ل «الحد من تزايد قوة الدول الكونفوشيوسية الاسلامية» ، و «استغلال الخلافات والصراعات في أوساط الدول الكونفوشيوسية والاسلامية» ، و «تقوية المؤسسات الدولية التي تعكس وتشرع المصالح والقيم الغربية ...» .

لقد أصبحت المخاوف الثلاث (الديموغرافيا ، والاسلام واليابان) شديدة الترابط خلال السنوات الأخيرة ، وهي تشكل اليوم مركبا واحدا من المشاكل . ففي نهاية الثمانينات ، صارت اليابان تحس الكثير من نفاد الصبر ازاء هجومات الغرب ، وخاصة من قبل الولايات المتحدة . وفي تقرير للمعهد الياباني لتطوير الأبحاث (NIRA) بعنوان «مذكرة ليابان التسعينات» نشر سنة 1988 ، كتب رئيس ذلك المعهد في مقدمة التقرير :

«...لم يعد من الصائب النظر الى العالم على أساس القطبية العسكرية ، أي : السلام الروسي الأمريكي . بل أصبح من

الضروري بالأحرى أن ننظر بشكل مختلف الى النظام العالمي ، وأن نطرح جانبا ، نظرة طال الاعتقاد بها لنظام العالم ، تتأسس على التدرج تحت السيطرة الأمريكية . ويمكن أن يطلق على النظام العالمي الجديد إسم : عصر الحضارات المختلفة ، يكون مؤسسا على ظهور عصر ذي حضارات متعددة متعايشة » ثم أضاف بأن «تحديث اليابان أعطى البرهان على أن التحديث يختلف عن التغريب ـ Westernization » .

لقد أصبح التواصل الثقافي ، المؤسس على احترام الاختلاف الثقافي شرطا أولا ، لإقامة السلام . إن «الحوار» قيمة محمودة جدا في الاسلام . فهو مكون جوهري في العقيدة ، وفي تطبيق الدين . نجد ذكره عدة مرات في القرآن ، كما في أحاديث النبي . الحوار هو اذن : قيمة روحية وثقافية تشجع التسامح إزاء الآراء المتباعدة .

اذا كان على المرء أن يحتفظ بصفة واحدة فقط، تلخص الاسلام ، فإن هذه الصفة ستكون «الحوار» بدون شك . فالاسلام معروف من قبل المسلمين على أنه «دين الحوار» ، و«الحوار» موصوف أيضا على أنه لغة الأنبياء . هناك مؤلف كلاسيكي لمحمد حسين فضل الله بعنوان «الحوار في القرآن ، قواعده ، أشكاله ومضمونه» ، يوضح المكانة التي يحظى بها الحوار في الاسلام .

ويعرض فضل الله ، كيف مر الاسلام عبر مرحلة من الانحطاط ، رافقتها الآثار السلبية للاستعمار ، والهيمنة

الثقافية التي خلقت مجموعة من العقد العميقة . وهو يعتقد بأن «الحوار» ، أصبح من جديد ، أحد المشاغل الكبرى لأولئك الذين يهتمون بتطور الاسلام . فهو ضروري للتغلب على الحواجز النفسية ، لجيل أصبح واقعا تحت تأثير الثقافة الغربية وبات لزاما ، عليه تركيز جهوده على اعتماد القيم الاسلامية . ان اللجوء الى الحوار ، هو أكثر من مجرد خيار فكري ، إنه واجب يفرضه الاسلام .

يمكن الوقوف على لفظة «حوار» في ثلاث آيات من القرآن الذي يستخدم أيضا 27 مرة كلمة «جدل» التي تعني «النقاش» و «الحجاج» ... والفكرة الجوهرية ، هي أن الاسلام يمنح مكانة مهمة جدا للعقلانية والمنطق ، حتى في المجال الروحي . ومنه جاء التسامح مع وجهات النظر الأخرى ، وخصوصا تلك التي تخص «أهل الكتاب» .

فالاسلام يعترف بصحة وقدسية الديانات التوحيدية الأخرى (ومنها اليهودية والمسيحية) التي سبقت نزول القرآن . ونفس الشيء بالنسبة للأنبياء (الذين بلغوا) تلك الديانات ، والواردة أسماؤهم تخصيصا في القرآن ، وهم موقرون من قبل المسلمين .

(قال تعالى) : «قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله ..»

(سورة آل عمران الآية 63)

وهــــذه آية أخرى مــــن القرآن . تعتبر أكثــر تصريحا فيما يتعلــق بصفــة المؤمنين عنـــد الله ، وهــــي تمهد الطريق للحوار والوحدة . (قالى تعالى) : «إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصـــارى والصابين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم أجرهم عنــــد ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون» .

(ص) (سورة البقرة ، الآية 61)

1 ـ الحوار وحق الاختلاف :

في مايو من سنة 1990 ، تبنى اجتماع للسياسيين والعلماء المسلمين في الجــزائر (العاصمة) «بيانا رسميا حول مستقبل الاسلام» ، وأكد ذلك النص على أهمية «حق الاختلاف» كما بين ضرورة تقوية الحوار بين المجتمعـــات الاسلامية ، وغيــر الاسلامية وجاء في نص البيان :

«سيكون من الضروري ، تطوير وتنمية وجوه المعرفة الاسلامية ، المتعلقة بكل من مفهومي الاتحاد وحق الاختلاف . نفس الضرورة مطلوبة ، لتثميــر الحــوار بين جميع أصناف المجتمعات الاسلامية وغير الاسلامية ، هذا الحوار ، شرط لتوقع المستقبل ، كما أنه واجب روحي ، ينبع من مبادئ الاسلام ومفهومه للعدالة ...»

ومضى البيان في التأكيد على أن :

«تحسين الصلات بين القوى الشعبية ، والقادة الحاكمين في البلدان الاسلامية ، هو ضرورة ملحة . وسيكون من الضروري ، تطوير القواعد والاجراءات الخاصة بمثل ذلك الحوار من أجل تفادي المواجهات والجهل اللذين لا يفيدان ، سوى أعداء المجتمع»

2 ـ الاستعمار مصدر الأدواء :

من الجلي أن الاسلام كدين وكثقافة ، يشجع الحوار . لكن هذا لا يمكن أن يمنع حدوث إساءة تأويل للدين وإساءة استخدامه لأغراض خارجية على الاسلام .

وكما يشير الى ذلك «فرانسوا بورغا ـ Francois Burgat» في كتابه «L'Islamisme en Face» هناك عدد كبير من المواقف السياسية والثقافية المختلفة في العالم الاسلامي ، لكن ما يوحدها هو «قبل كل شيء ، التأثير الثقافي للفورة الاستعمارية» التي تقع في صميم العملية الاسلامية الهادفة الى محو (آثار) الاستعمار . وقد كان لبور فضل الدعوة الى حوار بين الحضارات ، والى تعزيز قيم أكثر كونية .

إن العقبات القائمة في طريق مثل ذلك الحوار ، كثيرة جدا . وتضم : الإنهاء غير المكتمل للاستعمار في العالم الثالث ، التوزيع غير العادل لموارد الكوكب ، هيمنة عدد قليل من الدول

(الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن) على قيادة العالم ، المركزية الأتنية للغرب وما ينجر عنها من تشويهات للتواصل الثقافي ، الجهل النسبي لثقافات الجنوب من قبل الشمال ، النسبة العالية للأمية في الجنوب ، الاغتراب الثقافي بالنسبة لجزء من النخبة (الفكرية) في العالم الثالث ، النواقص الخطيرة في المسار الديموقراطي ، وغياب الاحترام الكامل لحقوق الانسان في بلدان الجنوب . ويمكن للمرء أن يمضي في تمديد هذه اللائحة ، الا أن المهم هو الوعي باختلاف هذه العقبات .

3 ـ مبادرات الحوار ومساهمة الفاتيكان :

إننا نلاحظ توترا متزايدا في العلاقات الثقافية ، وخصوصا بين الغرب والعالم الاسلامي ، وهو التوتر الذي لا يمكن شرحه الا على أساس ديني . في الوقت ذاته ، هناك مبادرات عديدة في أنحاء مختلفة من العالم ، تحاول تعزيز حوار روحي وحضاري . ويجب تهنئة المعهد العالمي للسوسيولوجيا على اختياره لـ «الحوار» ، كموضوع لمؤتمره العالمي الثاني ، الذي نعقده هنا في ترييستا (من 3 الى 6 يوليو 1995) .

تعود بداية الحوار المسيحي ـ الاسلامي المعاصر ، الى سنة 1959 ، عندما بدأ البابا يوحنا الثالث والعشرون ، التحضير لـ (مؤتمر) الفاتيكان رقم 2 الذي دعا الى عقده سنة 1962 . وفي نهاية الستينات ، قامت لجنة من العلماء المسلمين بزيارة للبابا بول السادس في روما . ولم تتم إعادة تنشيط الحوار الا في الثمانينات .

في سنة 1985 ، عقد مؤتمر الشباب العالمي ، اجتماعا في جدة كرسه لمكانة الحوار في الاسلام . واحتوت خلاصات الاجتماع على جملة من التوصيات ، حول الكيفية التي ينبغي على المسلمين التعامل بها مع الحوار .

وفي سنة 1986 . بدأ الفاتيكان في دراسة مسألة « الحوار بين الأديان » التي أثيرت من ثم ، من طرف البابا ضمن منشوره البابوي العام « redemptoris missio » 1991 . وفي تلك السنة نفسها ، نشر الفاتيكان وثيقة هامة (بعنوان) « الحوار والابلاغ » . يصف هذا النص ، الأشكال المختلفة للحوار ، وقد أحسن إذ ركز على البعد الثقافي .

إن حوار الأديان الذي يرتكز حول القيم ، هو شرط مسبق ، لكل أنواع الحوار الأخرى ، لأن القيم هي أنزيمات التواصل الثقافي . ومثل هذا الحوار يجب أن يغذى بالمعرفة حول الآخر ، من أجل التغلب على الجهل ، وفقدان الثقة .

مساهمة السويد ...

رسالة جلالة الملك تصور شامل للحل

هذا المنظور ، هو الذي يمكننا ضمنه أن نصنف المبادرة الأخيرة للسيدة لينا ييلم والن ، الوزيرة السويدية للشؤون الخارجية ، التي نظمت «مؤتمرا عالميا حول الصلات بين الاسلام وأوروبا (Euro-Islam) في ستوكهولم (من 15 الى 17 يونيو 1995) ، وشارك فيه حوالي 70 باحثا متخصصا . وقالت السيدة ييلم والن ، للصحافة ، إن الهدف من الاجتماع كان «إقامة حوار بين الثقافتين للوصول الى فهم متبادل ، ولتعلم احترام كلا الطرفين للآخر على نحو أفضل» .

وكانت احدى الوقائع الكبرى للمؤتمر (Euro-Islam) ، هي رسالة جلالة الملك الحسن الثاني (إلى المؤتمر) التي تليت في الجلسة الافتتاحية من طرف مستشاره الأستاذ عبد الهادي بوطالب . وقد أبرزت الكلمة التزام الاسلام بالحوار ونبذ العنف ، وقدمت تقييما نقديا للكيفية التي تم بها في الغالب النظر الى الاسلام على نحو خاطئ . وقد دعا ملك المغرب الأوروبيين ، الى إظهار تسامح وموضوعية أكبر تجاه الاسلام . وسبق هذه الدعوة ، تحليل يستحق الاقتباس لأنه يتصل على

نحو قوي ، بموضوع الجلسة الثالثة الجامعة لهذا المؤتمر (المتعلقة بالوطنية وحوار الثقافات) :

« ... يمكننا أن نؤكد عن اقتناع بأن ، الاسلام ، في حد ذاته ، ليس مشكلة مطروحة في أوروبا . فالمشكلة بالأحرى ، تكمن في المضاعفات السلبية المتزايدة للفترات الاستعمارية التي عرفتها البلدان الاسلامية المصنفة كجزء من العالم الثالث ، سواء اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا أو ثقافيا . ومع مرور السنين ظل السخط يتزايد حيث أصبحت التباينات في مستويات المعيشة بين الدول ، غير قابلة للعلاج . لقد حان الوقت الآن لنقوم بقطيعة ، بالمرة والى الأبد ، مع هذا النمط من التفكير باعتباره متجاوزا ، ونتطلع الى مستقبل مليء بتباشير التعاون والتفاهم ، لكن خال من عقد الدونية والفوقية ومن الترسبات السلبية للماضي . كما تحث كل من يهمهم الأمر على أن لا يتم استبدال الخوف السابق من التهديد الشيوعي ـ وهو قلق ظل يرافق الغرب حتى سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي ـ بالخوف من انتشار الاسلام في أوروبا ، كما يبدو أن بعض المنظرين الغربيين ، يعتقدون أن الاسلام الحقيقي لا يمثل تهديدا ، ولا يعني أي أذى لأوروبا » .

في الختام ، يمكننا أن نعيد القول ، بأن الحوار يجب أن ينظر اليه كصفة روحية وثقافية أساسية في الاسلام . يجب أيضا تفحص المسألة ، في سياق القضايا الاستراتيجية

لاشكالية الشمال والجنوب ، التي تهم جميع الدول الجديدة . هذه القضايا يمكن تلخيصها في ثلاث عناوين كبرى : 1 ـ إعادة التوزيع العادلة ، للسلطة والموارد بين البلدان وبداخلها ، 2 ـ احترام العمل الواجب بالقانون ، والمشاركة الديموقراطية وبحقوق الانسان ، 3 ـ وإظهار احترام للقيم الثقافية للشعوب الأخرى ، من أجل ضمان حماية التنوع الثقافي .

4 ـ تصحيح المنطلقات من أجل حوار مثمر :

وفي النهاية ، من المهم الاشارة الى أن الجهود المبذولة لزرع النموذج الغربي للتنمية ، قد فشل عبر أنحاء العالم الثالث، لأن هذه الجهود أهملت مشكلة القيم الثقافية . وقد أثبت الاسلام أنه قوة ثقافية كبيرة ، استطاعت مقاومة كل التأثيرات الخارجية التي تناقض قيمها الأساسية . كما أظهر الاسلام أيضا قدرته على التلاؤم والتطور ، عبر التاريخ ، بطريقة ذاتية .

لقد أصبح « الحوار » شائكا أكثر منه في أي وقت مضى ، لأن الثقافة ، باتت الآن ، تمثل أداة رئيسية للهيمنة الاقتصادية والسياسية وهي تستخدم لذلك الغرض من طرف العديد ، من البلدان المصنعة . لقد اعتمد الاستعمار على الاقتصاد والاستعمار الجديد على السياسة ، بينما يستغل ما بعد ـ الاستعمار ، اليوم ، الثقافة . ويستفيد ما بعد ـ الاستعمار مؤقتا ، في بلدان العالم الثالث من طبقة حاكمة ، هي في غالبيتها العظمى ، غير تمثيلية للسكان ، وكذا من نخبة تضم

عددا كبيرا من الأشخاص المغربين ثقافيا ؛ والذين هم منبوذون من طرف مجتمعهم .

هل يرغب الغرب في أن يواصل التحدث مع نفسه ، أي مع القادة السياسيين والفكريين الذين وضعهم على الخشبة ، وضمن حمايتهم ، أم يرغب في إجراء حوار حقيقي مع ممثلي الشعب ومؤسساته ؟ هذا هو السؤال الأساسي الذي يحدد طبيعة الصلات المستقبلية ـ ثقافية كانت أو سياسية ـ بين الشمال والعالم الثالث ، الذي تشكل البلدان الاسلامية جزءاً جوهريا منه . لقد أصبح التغيير أمرا لا مفر منه إن العالم الحالي الظالم والطغياني ، لا يمكن أن يدوم الى الأبد . هل سيأتي (التغيير) بشكل سلمي منسجم أم بشكل عنيف ؟ سؤال ليس ذا طبيعة ثقافية أو دينية ، إنه يخص علاقات القوة والغطرسة ـ التي تمثل النقيض الحقيقي ، للتواضع الذي يرافق الدين ●

« عناصر تنتمي للنخبة ، تعقد أكثر معركة الدفاع عن الديمقراطية »

خاتمة :

المنجرة : ملتقى عوالم..

بقلم : عبد النبي الرجواني

للأستاذ المهدي المنجرة آراؤه وأطروحاته ، اجتهاداته واستشرافاته ، مواقفه ومبادراته ... قد يتفق معه البعض في الشكل والمضمون ، كليا أو جزئيا ، وقد يختلف معه البعض الآخر، لكن من الصعب أن تأخذ موقف الحياد أو اللا مبالاة من آرائه... صراحة الرجل ، تموقعه الواضح بدون رياء ولا أنصاف مواقف توفيقية ، نبذه للتعابير المسكوكة الباردة ، وعبارات المجاملة المبهمة ... كل ذلك يستنفر القارئ ، ويولد التفاعل مع نصوص المنجرة وأحاديثه ، إنه صوت مباشر حتى الإحراج أحيانا .

لغته قوية ، قاموسه مشحون شفاف ، يكتب المنجرة كما يتحدث، بجرأة .. إنها شجاعة الرأي ، صدق العاطفة ، حماس التفاؤل ويقظة الضمير، وقد شحذته ثقافة متميزة وخبرة واسعة ، ونزعة إنسانية فياضة .

فكيف لرجل آت من الجنوب ، ولج باكرا ولمدة طويلة قاعات المؤتمرات والندوات الدولية ، وشق طريقه عبر دهاليز المنظمات الدولية ، أن يحافظ على اندفاع وشفافية ، طالما قورنت في فضاءاتنا بشغب الشباب ، وضعف التجربة ، والاستهتار بالواقعية وموازين القوى .؟

وفـــي عقده الســـادس ما يزال المنجرة يؤمن بالدفاع عن حقوق الإنســـان، وبإمكانيـة الاستنهاض ... إنه الأمل والمناعة والالتزام .

الأستاذ المنجرة يصعب على التصنيف ، وتضيق به الخانات المنمطة . هو رجل ذو مقاسات خاصة في مقارباته وأساليب نضاله من أجل غد أفضل ... مثقف لا كالمثقفين ، وسياسي لا كالسياسيين ، وأكاديمي لا كالأكاديميين ... فيه تمازج من هذا وذاك . هو منظار متعدد الزوايا والاهتمامات . وبشكل آخر تميزه استقلالية فعالة متفاعلة ... ربما كان نموذجا لمناضل المجتمع المدني . فيه صفات من رجل القانون ، وخبير المستقبليات ونظريات التنمية ، والمتتبع المستوعب للإرهاصات العميقة وللتحولات العلمية والتكنولوجية والإعلامية ... الرجل حصيلة مسار ، وملتقى عوالم فيها من الحداثة استشرافها ، ومن الأصالة قوتها الدافعة . أصالة متحفزة خلاقة ونابذة لكل انعزالية أو نكوص . ولكم استشهد المنجرة بمقولة المهندس المعماري الياباني kenzo Tanga : « لا يمكن للتقاليد في حد ذاتها أن تكـــون القـــوة المحركة للخلق والابداع ، لكنها تحمل في ذاتهـا القوة للتحفيز على ذلك » . وكذا بنص Braudel : « ليس هنـاك من حضارات حية ، الا تلك القـادرة على تصدير إنتـاجها بعيدا ، وعلى الاشعاع ... يستحيل تصور حضارة ، عاجزة على تصدير رجالاتها وطريقة تفكيرها أو عيشها » .

ناضل الرجل وما يزال ، لإعادة النظر في مفاهيم وممارسات

شاعت حتى أخذ بها الكثيرون كحقائق لا تقبل الدحض ، أو حتى المراجعة ، فتشبه المغلوب بالغالب ... هكذا وجد المنجرة نفسه يكتب ويحاضر في العلم والتكنولوجيا والفرانكفونية والتعليم والثقافة والإسلام ، وعلاقاتها بالتنمية والتحرر .

للمهدي المنجرة ، تصور متميز للتنمية ، اذ يعتبرها مرتبطة في جوهرها بالكرامة التي يقول عنها : «إنها في أحد جوانبها ، تكشف مدى قدرة إمكانية الناس على التأثير في حياتهم الخاصة ، وفي تطور مجتمعهم . وهي أيضا مدى قدرة هؤلاء على السير في شوارع بلدهم دون خوف من الشرطة ، وهي أيضا حقوق الانسان وحرية التعبير ..» ، أما المساعدة من أجل التنمية ، فهي مجرد رياء ما دامت تفتقر الى أخلاقيات ، ولا تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية المحلية، ولا ترتكز على مجهود داخلي ، وحده الكفيل بتصحيح المسارات التائهة للتعاون الدولي ، حيث «إن الحداثة ، والعلم والتكنولوجيا ، والخلق والابداع ، والتقدم الاجتماعي والديمقراطية ، والكرامة وحقوق الانسان ، ليست منتوجات للإستيراد والتصدير» .

ويصدر المنجرة ، حكما صريحا بفشل النماذج التنموية المتبعة من طرف الدول النامية ، مفسرا ذلك بإهمالها للأبعاد الانسانية والاجتماعية والثقافية . وبالتالي فهو يعتبر أن بلورة نماذج تنموية ، ورسم مشاريع مجتمعات ، عمل يقتضي «تطوير واستغلال العلم والتكنولوجيا بهدف تحسين ظروف العيش ، دون أن يعني ذلك تناسي نسق القيم الضرورية للحفاظ على الهوية الثقافية» .

لقد ارتكز الاستعمار الجديد على القوة الاقتصادية والسياسة، فيما تستغل مرحلة «ما بعد الاستعمار» الثقافة، كوسيلة أساسية للسيطرة ...

يقول المهدي المنجرة ، وهو من أوائل الذين بوؤوا القيم الحضارية والثقافية دورها الجوهري في الصراع بين الشمال والجنوب ، في تقرير نادي روما لسنة 1979: «سيتقوى دور الهوية الثقافية ، إن على المستوى الوطني أو الدولي كموضوع للخلاف داخل المجتمعات ، وبين بعضها البعض... إننا نواجه صراعا حقيقيا بين القيم .. هناك تسامح، لكن لا وجود لقبول صادق لقيم الجنوب ، وذلك بسبب انعدام مجهود جدي لفهمها»... فالحضارة اليهودية المسيحية ، تقترف خطأ جسيما عندما تعتبر أن التحديث لا يمكنه أن يكون الا غربياً ، ويستشهد المنجرة بالنموذج الياباني ، الذي برهن بالملموس على إمكانية فعلية ، لتحقيق التنمية عبر سيرورة خاصة ، تميزت بتفاعل ذكي بين الحفاظ على ثوابت النسق الثقافي وبين «فهم وهضم» العلم والتكنولوجيا، عبر تفعيل العوامل غير الاقتصادية ، منها بالأساس الموارد البشرية. ويرى المنجرة أن «تطور اليابان يعود بالأساس الى سيرورة اجتماعية ثقافية ذاتية، لعبت فيها اللغة والقيم دورا حاسما . فنجاحات اليابان في المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية، فندت اذن أطروحة الطريق الوحيد (الغربي) نحو التحديث» . هذه السابقة حطمت نهائيا احتكار الغرب للحداثة، وأثبتت أن الحداثة لا يمكن أن تتحقق الا بواسطة مجهود ذاتي. مضيفا : «إن التخلف ليس الا العجز عن التعبئة الرشيدة للموارد البشرية ، وللكفاءات» .

وحين يتحدث المنجرة عن تلوث أنساق القيم في الجنوب، فإنه يُحمِّل جزءا من المسؤولية للنخبة ، وقد أصابها إما الاستيلاب أو عدوى الأبوية، فأعطت لنفسها الحق في النيابة عن الشعوب : «عن أية نخبة نتحدث ؟ وجزء كبير منها ليس قادرا الا على الاستشهاد بالآخرين، وممارسة رقابة ذاتية، تخوفا من ضياع بعض الامتيازات . بالنسبة لي كمناضل في مجال حقوق الانسان ، أؤكد لكم أنني الا حظ في الميدان ، وبأسف ، أن عناصر تنتمي لهذه النخبة، هي بالضبط من يعقد أكثر المعركة للدفاع عن الديمقراطية » .. إن أطرافا مهمة من هذه النخبة، آلة أساسية لترسيخ الاستعمار الجديد ، في اعتقاد المنجرة .

واذا كان المهدي المنجرة ، قد خصص عائدات مؤلفه «الحرب الحضارية الأولى» لتمويل جائزة التواصل الثقافي، فلأنه يعتبر أن التواصل المؤسس على احترام التعددية الثقافية، شرط أساسي لإحلال السلام العادل، المبني على شرعية التنوع الثقافي.. ان الحوار ـ يؤكد المنجرة ـ مدخل ضروري لتحقيق التواصل الهادف الى اقناع الجميع بالحق في الاختلاف، ونبذ كل هيمنة ثقافية متعجرفة، وبالخصوص ، تلك المرتكزة على التفوق الوهمي للقيم اليهودية المسيحية، الطامحة تعسفا الى العالمية ، لا غية أو مدمرة لكل أنساق القيم الأخرى .

ومن بين العوائق العديدة التي تعرقل الحوار الحضاري الجاد وتشوش على التواصل الثقافي ، يذكر المنجرة : عدم استكمال تصفية الاستعمار في العالم الثالث ، والتوزيع غير العادل لموارد كوكبنا ، وسيطرة عدد قليل من الدول

(أعضاء مجلس الأمن) على شؤون العالم، واعتبار الغرب نفسه مركز العالم ، والجهل النسبي لثقافات الجنوب من طرف الشمال ، وانتشار الأمية في الجنوب ، والاستيلاب الثقافي لدى بعض ال‍ ‍ب في العالم الثالث ، وقصور المسار الديمقراطي وعدم احترام حقوق الانسان في الجنوب ...

ويلخص المهدي المنجرة ، إشكالية الحوار بين الشمال والجنوب ، في ثلاث نقط :

1 ـ ضرورة الوصول الى توزيع عادل للسطلة والموارد محليا ودوليا .

2 ـ احترام أولوية القانون، وإقرار المشاركة الديمقراطية وحقوق الانسان .

3 ـ احترام القيم الثقافية لكل الشعوب بهدف الحفاظ على التنوع الثقافي .

ان التنوع أو التعدد . مفهوم جوهري ، سواء تعلق الأمر بفهم الطبيعة أو السلوك البشري ، اذ أن التنوع ، يقول المهدي المنجرة ، حقيقة فيزيائية وحقيقة اجتماعية ثقافية، لها جوانبها الروحية والميتافيزيقية ... وبدون فهم حقيقي لمفهوم الوحدة، سنبقى عاجزين عن الامساك بالمعنى الحقيقي للتنوع ، وبدون فهم حقيقي لمفهوم الخصوصية، سنبقى عاجزين عن الامساك بالمعنى الحقيقي للعالمية ، وبالتالي عاجزين على تحقيق السلم وتعميم التنمية .●

عبد النبي رجواني

كلية العلوم ـ جامعة محمد الخامس

محتويات الكتاب :

صفحة

طبعات جديدة لسلسلة شراع :

" حوار التواصل "

د . المهدي المنجرة

- مارس 96 / الطبعة الأولى
(15.000 نسخة) .
- ماي 96 / الطبعة الثانية
(5.000 نسخة) .
- نوفمبر 96 / الطبعة الثالثة
(10.000 نسخة) .
- ماي 97 / الطبعة الرابعة
(5.000 نسخة) .

" المغرب بأصوات متعددة "

محمد العربي المساري

- أبريل 96 / الطبعة الأولى
(10.000 نسخة) .
- سبتمبر 96 / الطبعة الثانية
(5.000 نسخة) .
- ماي 97 / الطبعة الثالثة
(5.000 نسخة) .

" اللذة والعنف "

الحسن العسبي

- سبتمبر 96 / الطبعة الأولى
(15.000 نسخة) .
- ماي 97 / الطبعة الثانية
(5.000 نسخة) .

● اصدارات «سلسلة شراع» : 10 دراهم

العدد 1 / مارس (1996) :
● المهدي المنجرة ـ **« حوار التواصل »**
العدد 2 / ابريل :
● م.ع . المساري ـ **« المغرب بأصوات متعددة »**
العدد 3 / ماي :
● عبد الجبار السحيمي ـ **« بخط اليد »**
العدد 4 / يونيو :
● مصطفى القرشاوي ـ **« قضايا راهنة »**
العدد 5 / يوليوز :
● نجيب العوفي ـ **« مساءلة الحداثة »**
العدد 6 / غشت :
● وكالة شراع ـ **« باهـي .. الصحـافي والمناضل »**
العدد 7 / سبتمبر :
● لحسن العسبي ـ **« اللذة والعنف »**
العدد 8 / اكتوبر :
● عبد الله كنون ـ **« في اللغة والأدب »**
العدد 9 / نوفمبر :
● عبد الغني أبوالعزم ـ **« الثقافة والمجتمع المدني »**
العدد 10 / ديسمبر :
● قاسم الزهيري ـ **« قضايا وشجون »**
العدد 11 / يناير (1997) :
● العياشي أبو الشتاء ـ **« الباحة والسنديان »**
العدد 12 / فبراير :
● عبد الرفيع جواهري ـ **« أصحاب السعادة »**
العدد 13 / مارس :
● حسن نجمي ـ **« الناس والسلطة »**
العدد 14 / أبريل :
● الطيب بوتبقالت ـ **« عبد الكريم الخطابي »**
العدد 15 / ماي :
● عبدالقادرالعلمي ـ **« هاجس التغيير الديمقراطي »**

المؤلف



● يتوخى الدكتور المهدي المنجرة، تشخيص مشاكل العالم الثالث في ميادين التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان بعمق شامل .. فهو فكر أصيل مشدود الى القيم، دون إنغلاق ما ضوى تمجيدي.

ولا يمكن فصل كتابة وفكر د. المنجرة المفكر الأكاديمي، والباحث المستقبلي، والخبير الدولي، عن تجربته الشخصية في الحياة، خاصة منها : إنتسابه لصفوف الحركة الوطنية المغربية في شبابه المبكر، فخبر أساليب الاستعمار المباشر، ثم واكب مختلف تلاوينه اللاحقة في فرض الهيمنة والتبعية بأساليب غير مباشرة .. وهذه التجربة، حاضرة في كتاباته بقوة ووضوح ..